

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

واقع التحليل المالي وأهميته في اتخاذ القرار داخل المؤسسات الصناعية

دراسة حالة مؤسسة سوناطراك " فرع تمبيع الغاز الطبيعي GL2/Z " .

مقدمة من طرف الطالبة :

بوزيد إيمان

الصفحة	الاسم و اللقب	المرتبة	عن الجامعة
رئيسا	دواح بلقاسم	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم
مقررا	برابنيس عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم
مناقشا	بن شني يوسف	أستاذ محاضر A	جامعة مستغانم

السنة الجامعية :

2020-2019

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

...شكرو عرفان ...

بسم الله الرحمن الرحيم

وإن تشكرونه على نعمه يزدكم "

الشكرو الثناء أولا وأخيرا لله تعالى الذي وفقني ومنحني القدرة والسداد لانجاز هذا العمل المتواضع وبالمناسبة أتوجه بكامل الشكرو التقدير إلى من مد لي يد المساعدة وأعانني بالإشراف والتوجيه في هذا البحث " الاستاد المشرف " – براينيس عبد القادر- .

أتقدم بكامل الشكرو العرفان إلى السيدة – بقدور هاجر – التي لم تبخل علي بنصائحها و إرشاداتها لانجاز هذا العمل خلال فترة التريص في المؤسسة

وكذا اخص بالشكرو الأساتذة الأفاضل لهيئة التدريس في كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير – جامعة عبد الحميد بن باديس _

كما اخص بالشكرو كل عمال مركب تميميع الغاز GL2/Z وعمال DRH و اخص بالذكر رئيس مصلحة السيد " يحياني عبد المجيد " دون أن انسي عمال فرع المحاسبة العامة وطاقم قسم المالية على نصائحهم وإرشاداتهم القيمة .

وكل من أمدني بيد المساعدة من قريب أو من بعيد متمنية لهم النجاح في حياتهم المهنية .

... الإهداء ...

احمد الله واشكره حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على نعمه ومنه وكرمه أن وفقني لانجاز هذا العمل .

اهديه إلى من قال فيهم الرحمن :

" واخفض لهما جناح الذل من الرحمة ، وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

إلى من أرتني نور الحياة وعلمتني أول الكلمات ، إلى نبع العطاء وجنتي في الدنيا وشفاعتي في الآخرة ، شكرا يا " أمي الغالية " حفظك الله وأطال في عمرك .

إلى الحبيب الغالي وسندي في هذه الحياة ، إلى الذي سلحني بإرشاداته ولم يبخل علي بشيء طيلة حياته ، إلى الذي شاخ لشبابي ، إلى اغلي ما املك في الحياة " أبي الغالي " حفظه الله و أطال في عمره .

إلى منبع دعواتي وسعادتي في الحياة " جدتي الغالية " أطال الله في عمرها .

إلى روح " خالي الغالية " رحمه الله واسكنه فسيح جناته .

إلى إخوتي الأعزاء " فريدة ، بومدين ، عبد القادر " .

إلى كل من كان لي خير معين ولو بكلمة طيبة لكم مني تحياتي .

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
4 – 1	مقدمة
5	الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي .
6	تمهيد
7	المبحث الأول : ماهية التحليل المالي .
7	المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي .
8	المطلب الثاني : أهداف و أهمية التحليل المالي .
10	المطلب الثالث : أنواع التحليل المالي .
13	المبحث الثاني : طبيعة التحليل المالي .
13	المطلب الأول : الأطراف المستفيدة من التحليل المالي .
16	المطلب الثاني : مصادر التحليل المالي .
17	المطلب الثالث : خطوات و مراحل التحليل المالي .
19	المبحث الثالث : أدوات التحليل المالي .
19	المطلب الأول : الوثائق المستخدمة في التحليل المالي .
22	المطلب الثاني : التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية .
27	المطلب الثالث : التحليل المالي بواسطة النسب المالية .
33	خلاصة الفصل .

34	الفصل الثاني : التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرار.
35	تمهيد
36	المبحث الأول : مفاهيم عامة حول عملية اتخاذ القرار.
36	المطلب الأول : مفهوم عملية اتخاذ القرار .
37	المطلب الثاني : خصائص عملية اتخاذ القرار .
38	المطلب الثالث : أهمية اتخاذ القرار .
39	المبحث الثاني : عموميات حول عمليات اتخاذ القرار.
39	المطلب الأول : أنواع القرارات
43	المطلب الثاني : مراحل اتخاذ القرار .
46	المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار .
49	المبحث الثالث : دور التحليل المالي في اتخاذ القرار.
49	المطلب الأول : دور المؤشرات المالية في اتخاذ القرار .
49	المطلب الثاني : دور النسب المالية في اتخاذ القرار .
51	المطلب الثالث : دور تحليل الاستغلال في اتخاذ القرار .
52	خلاصة الفصل .
53	الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لشركة سونا طراك "فرع تمبيع الغاز الطبيعي GL2/Z
54	تمهيد
55	المبحث الأول : بطاقة فنية لشركة سونا طراك وفرع تمبيع الغاز الطبيعي GL2/Z

55	المطلب الأول : تقديم عام لشركة سونا طراك
60	المطلب الثاني : تقديم عام لمركب تمييع الغاز الطبيعي GL2/Z
62	المطلب الثالث : دراسة الهيكل التنظيمي لمركب تمييع الغاز الطبيعي GL2/Z
64	المبحث الثاني : تحليل ومعالجة الوضعية المالية لمركب تمييع الغاز الطبيعي GL2/Z لثلاث سنوات متتالية (2012- 2013- 2014).
64	المطلب الأول : عرض الميزانية المالية لمركب تمييع الغاز GL2/Z .
74	المطلب الثاني : تحليل الوضعية المالية للشركة بواسطة مؤشرات التوازن المالي .
77	المطلب الثالث : تحليل الوضعية المالية للشركة بواسطة النسب المالية .
86	المبحث الثالث : نتائج وتوجهات الدراسة المتوصل إليها .
86	المطلب الأول: ملاحظات حول النتائج المتوصل إليها.
86	المطلب الثاني : تعاليق وأراء حول النتائج المتوصل إليها .
87	المطلب الثالث : توجهات وإرشادات للمؤسسة .
88	خلاصة الفصل .
90	خاتمة .
93-91	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
64	الميزانية المالية المختصرة للأصول	1
65	الميزانية المالية المختصرة للخصوم	2
66	التحليل الأفقي للسنوات (2012- 2013 – 2014)	3
74	راس المال العامل للسنوات (2012- 2013 – 2014)	4
75	احتياجات راس المال العامل (2012- 2013 – 2014)	5
76	الخزينة للسنوات (2012- 2013 – 2014)	6
77	المردودية المالية	7
78	المردودية الاقتصادية	8
78	المردودية التجارية	9
79	نسبة هيكل الأصول	10
80	نسبة هيكل الخصوم	11
81	نسبة المديونية	12
81	نسبة هيكل الأموال الخاصة	13
82	نسبة سيولة الأصول	14
83	نسبة السيولة العامة	15

83	نسبة السيولة الأنية	16
84	نسبة التمويل الدائم	17
85	نسبة التمويل الخاص	18
85	نسبة الاستقلالية المالية	19

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
13	الأطراف المستفيدة من عملية التحليل المالي	1
43	مراحل اتخاذ القرار	2
57	الهيكل التنظيمي لأنشطة سونا طراك	3
63	الهيكل التنظيمي لمركب GL2Z	4
69	مستطيل يوضح القيم المالية لسنة 2012	5
69	مستطيل يوضح القيم المالية لسنة 2013	6
70	مستطيل يوضح القيم المالية لسنة 2014	7
70	أعمدة بيانية توضح القيم المالية للأصول لسنة 2012	8
71	أعمدة بيانية توضح القيم المالية للخصوم لسنة 2012	9
71	أعمدة بيانية توضح القيم المالية للأصول لسنة 2013	10
72	أعمدة بيانية توضح القيم المالية للخصوم لسنة 2013	11
72	أعمدة بيانية توضح القيم المالية للأصول لسنة 2014	12
73	أعمدة بيانية توضح القيم المالية للخصوم لسنة 2014	13

المقدمة العامة

مقدمة عامة :

يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم ، و الذي ازدادت أهميته في ظل تعقد و توسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية حيث أصبح إلزاما على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ، و نتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي ، كما أن الأرقام التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة عن الوضعية المالية للمؤسسات الأعمال ، لذلك لابد من خضوع تلك البيانات للفحص و التدقيق و التحليل بهدف دراسة أسباب نجاحها أو فشلها و بيان جوانب القوة و الضعف فيها .

ولابد من التنويه إلى أن التحليل المالي ، بمذلوله الحقيقي لا يقتصر على قراءة الأرقام التي تظهرها البيانات المالية و إنما يتعدى ذلك إلى البحث عما وراء هذه الأرقام من دلالات تساعد في التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية ، و مساعدة المحلل المالي على أن يقوم بدوره في التقييم المالي للمشروع و استقاء الاتجاهات التي ستشكلها الأنشطة المستقبلية أيضا .

بالإضافة إلى التعقيد الذي يصاحب عملية اتخاذ القرارات في عالم تزايدت فيه المنافسة و حالة عدم التأكد ، ولذلك فإن القرارات الإدارية في مجال التشغيل أو الاستثمار أو التمويل لم تعد عملية سهلة على متخذ القرار القيام بها اعتمادا على الخبرة الذاتية ، دون دعمها بنتائج التحليل المالي وتوقعاته ، خاصة وان النجاح و التقدم يجب ألا يكون وليد الحظ أو الصدفة أو نتيجة مؤثرات خارجية ليس للمؤسسة عليها أي تأثير ، ولذلك لابد من تخطيط نشاطها للفترة المقبلة ، و الذي يحتاج طبعا إلى رقابة التنفيذ وتقييم الأداء وتحديد الانحرافات ، وهذا يعني عدم اتخاذ أي قرار إداري إلا بعد إجراء دراسة معمقة وتحليل رقمي القوائم المالية الختامية حتى للمدير المالي اكتشاف نقاط القوة واستغلالها أحسن استغلالا وتحديد مواطن الضعف لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة .

إشكالية البحث :

أصبحت عملية تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية أمرا ضروريا ، ومن تم أصبح إلزاما على المدير المالي إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحوي عددا ضخما من الأرقام التي تجمع يوميا في الدفاتر المحاسبية ، بحيث يجب عليه دراسة و تحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة ، وهذا طبعا ما يسعى التحليل المالي إلى الوصول إليه .

من خلال ماسبق يمكن طرح التساؤل التالي .

هل يعتبر التحليل المالي أداة فعالة وكافية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وترشيد قراراتها .

لمعالجة هذه الإشكالية تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية :

- ماهي أهم الأدوات المستعملة في التحليل المالي وما مدى قدرتها على تشخيص الوضعية المالية في المؤسسة
- ماهي الطرق المتبعة من اجل اتخاذ القرارات الصائبة
- كيف يساهم التحليل المالي في اتخاذ القرار السليم

فرضيات الدراسة :

- يعتمد التحليل المالي على استعمال المؤشرات و النسب المالية بهدف الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة .
- بهدف اتخاذ قرار صائب لا بد من إتباع عدة مراحل والخضوع لعدة عوامل مؤثرة .
- إن تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية في ضوء التحليل المالي يسمح بتحديد المشاكل التي تعاني منها وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية و القرارات الرشيدة .

موضوع البحث:

يتناول هذا البحث الذي يأتي تحت عنوان " واقع التحليل المالي وأهميته في اتخاذ القرار داخل المؤسسات الصناعية " دراسة حالة مؤسسة سونا طراك – فرع تميمع الغاز الطبيعي GL2/Z " أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من اجل الوصول إلى الكشف عن حقيقية الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب .

أهمية البحث :

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي بموجها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية ، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء هذه المؤسسات ، بحيث يظهر تحليل تلك المعلومات نقاط قوة وضعف المؤسسة ، وتكون عوناً لها في ترشيد قراراتها وهذا طبعاً لا يمكن الوصول إليه إلا باستخدام أدوات تحليلية من قبل محلل قادر على استعمال المعلومات المتاحة .

أهداف البحث :

يمكن تلخيص أهداف البحث في النقاط التالية:

- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة .
- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء ودوره في ترشيد القرارات الإدارية بالمؤسسة .
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة "سونا طراك - فرع تمبيع الغاز الطبيعي GL2/Z".
- الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية المكتسبة وإسقاطها على الحالة التطبيقية.

الدراسات السابقة :

1. دراسة اليمين سعادة "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها" دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير جامعة باتنة 2008 تحت حيث تناولت هذه الدراسة أهم أدوات التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة .
2. دراسة مويحي الياس " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير جامعة بسكرة "والتي تناولت " دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل " و التي ساهمت هي الأخرى في مدى فعالية التحليل المالي وأهميته في اتخاذ القرارات الرشيدة في المؤسسة ومعرفة الوضعية المالية لها .
3. دراسة تودرت اكي " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير جامعة الجزائر 2009 تحت عنوان " دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة شركة استغلال وتسيير المحطة البرية إذ تم على أساس هذه الدراسة تحديد ما إذا كان التحليل المالي أداة تمكن من تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعاني منها .

منهج البحث:

للإجابة على التساؤل الوارد في الإشكالية ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي في الفصل الأول (الجانب النظري) القائم على جمع البيانات و المعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة ، بينما تم الاعتماد في الفصل الثاني (الجانب التطبيقي) والذي تم فيه دراسة حالة مؤسسة سونا طراك - فرع تمبيع الغاز الطبيعي GL2/Z على تحليل الوثائق المتعلقة بالوظيفة المالية للمؤسسة

واستخلاص النتائج المتعلقة بها ، ولقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مختلف المراجع المتعلقة بالموضوع بغية إضافة مصداقية أكبر لموضوع الدراسة .

حدود الدراسة :

- حدود زمانية : تم إجراء هذه الدراسة عام 2019 – 2020 .
- حدود مكانية : تم إجراء هذه الدراسة على عينة مركب تمييع الغاز الطبيعي GL2/Z مؤسسة سونا طراك بارزيو .

صعوبات الدراسة:

كنتيجة للظروف الصعبة التي تعيشها بلادنا حالياً بسبب وباء كورونا المنتشر وعلى اثر الأوضاع و الإجراءات المصاحبة لها لقد واجهنا عدة صعوبات والمتمثلة بالدرجة الأولى في عدم التمكن من الاتصال المباشر مع عمال مركب تمييع الغاز الطبيعي GL2/Z خاصة فيما يتعلق بالجانب التطبيقي .

تقسيمات الدراسة:

للتحقق من الفرضيات تم تقسيم البحث إلى 3 فصول .

- يتناول الفصل الأول مفهوم التحليل المالي والأهداف المتوخاة منه ، أنواعه ، الأطراف المتوقع الاستفادة من نتائجه وكذا مصادر وخطوات التحليل المالي ، كما يتطرق هذا الفصل أيضاً إلى الوثائق المحاسبية التي تعد من بين أهم المصادر الداخلية للبيانات اللازمة لعملية التحليل المالي .
- في حين خصص الفصل الثاني لشرح محتوى كل من مفهوم عملية اتخاذ القرار ، خصائصها وكذا أهدافها كما شمل هذا الفصل التطرق إلى أنواع القرارات ومراحل اتخاذ القرار وكذا العوامل المؤثرة فيها ، كما يتضمن أيضاً الدور الذي يلعبه التحليل المالي في عملية تقييم الأداء واتخاذ القرارات .

أما الفصل الثالث و الأخير فقد تم فيه دراسة حالة مؤسسة سونا طراك وإسقاط الدراسة على فرع تمييع الغاز لمعرفة مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في الكشف عن حقيقية الوضع المالي للمؤسسة حيث GL2/Z الطبيعي تم فيه التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وتقييم أدائها المالي خلال الفترة المدروسة (2012- 2013- 2014) باستخدام مؤشرات و النسب المالية التي تم التطرق إليها في الجانب النظري .

الفصل الأول

مدخل عام إلى التحليل المالي

تمهيد .

يعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات التسيير المالي فهو يهدف إلى التشخيص و تحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من اجل تحسينها و جعلها أكثر قوة و الكشف على نقاط القوة و العمل على تصحيحها و التخلص منها و يمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقبلية و هذا من خلال دراسة و تقييم نشاط المؤسسة و معرفة اتجاهه أو التنبؤ به و منه تتوصل إلى أهمية هذه التقنية التي سنقوم بدراستها بصفة مفصلة في هذه المباحث .

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.

المبحث الثاني: طبيعة التحليل المالي.

المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي .

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية و المساهم الرئيسي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة و تشخيصها و عليه فان التحليل المالي أداة تستهدف اكتشاف العلاقة المناسبة بين مختلف العناصر التي توضح مركز المؤسسة.

إذ ينقسم هذا المبحث إلى 3 مطالب مفهوم ، أهمية و أنواع التحليل المالي .

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي.

أولاً: تعريف التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي من المواضيع الهامة بالنسبة للإدارة الحديثة، فهو أداة أساسية للاتصال في المؤسسة بين محيطها الداخلي و الخارجي حيث لا يقتصر على المستوى المالي بل يتعدى إلى المستوى الإنتاجي و التجاري فهو يساعد على اكتشاف نقاط القوة و الضعف و السياسات المالية التي تستعمل في إطارها، التحليل المالي عبارة عن دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة وذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات و تقييم أداء المؤسسات التجارية و الصناعية في الماضي و الحاضر، ويعرف أيضا انه مرحلة دراسة و تشخيص الحالة للمؤسسة أي تحليل النشاط و المرودية و التوازن المالي و تمويل المؤسسة عن طريق تحليل المعطيات التاريخية الماضية أي دراسة تفصيلية للبيانات المالية و القيام بتقديرات و تنبؤات تخص مستقبل المؤسسة و على أساسها يتم اقتراح إجراءات لتحسين هذه الوضعية . 1

يعرف التحليل المالي بأنه نشاط يتعلق بتحويل البيانات المدونة في القوائم المالية إلى معلومات ذات دلالات معينة من وجهة نظر القارئ بالتحليل، و بما يفيد في الحكم على مجالات القوة و الضعف في السياسات

و التحليل المالي لا يخرج في إطاره العام عن معنى التفسير و إيجاد علاقات مفهومة بين البيانات المالية بما يجعلها أكثر وضوحا و أعظم نفعا من من وجهة نظر متخذ القرار سواء كان داخليا أم خارجيا . 2

ويمكننا تعريف التحليل المالي بأنها دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية و ذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها و التغييرات الطارئة على هذه العناصر و حجم و اثر هذه التغييرات و اشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية و التمويلية و تقييم أداء هذه المنشآت و كذلك تقديم المعلومات اللازمة للإطراف المستفيدة من اجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة .

1 مبارك لسوس مرجع سبق ذكره ص 13 .

2 رياض سلامي ، التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية ودوره في اتخاذ القرارات التمويلية ، رسالة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبية ، مسيلة ، جامعة محمد بوضياف 2017 – 2018 ص 6 .

التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار و تقييم أداء المؤسسات في الماضي و الحاضر و توقع ما ستكون عليه المؤسسة في المستقبل.

التحليل المالي " هو الضمان المستمر للأموال اللازمة و الضرورية للمؤسسة و لتجهيزها العقلاني و استقلالها المالي بتقديم الأموال في الوقت الملائم و بأقل تكلفة وبدون المساس بالاستقلالية المالية للمؤسسة إزاء ما يحيط بها أو إمكانية عملها الصناعي أو التجاري. 1

و مما سبق نقول أن التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير و أسس تهتم باستخلاص المعلومات من البيانات المتوفرة باستعمال مجموعة من الطرق الرياضية و الإحصائية و الفنية من اجل التعرف على أداء المنشأة في الماضي وتقييم أداءها الحالي و التنبؤ بأدائها في المستقبل لاكتشاف نقاط القوة و الضعف وذلك من اجل مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات الملائمة لانقاذ الوضع و تحسين العمل و الحصول على نتائج جيدة للسنوات المقبلة .

ثانيا: موضوع التحليل المالي.

تختلف الغايات والأهداف التي يتطلع إليها المحلل المالي عند قيامه بكل عملية تحليل على انفراد ، فعندما يكون الغرض من التحليل معرفة نتيجة عمل المؤسسة في الحاضر و ما ستكون عليه في المستقبل فان موضوع التحليل ينصب على معرفة ربحية المؤسسة و العوامل المؤثرة على زيادتها او انخفاضها ، أما إذا كان الغاية من التحليل المالي تقديم تسهيلات فان موضوع التحليل سوف ينصب على معرفة قابلية المؤسسة على تسديد التزاماتها بالمستقبل من خلال دراسة العلاقة بين الأصول و الخصوم ومقدرة أصول المؤسسة على تغطية الالتزامات خلال فترة معينة ، وبالتالي فان موضوع التحليل المالي يختلف باختلاف الهدف المراد تحقيقه مما يتطلب لكل هدف بيانات معينة تعتبر المادة الأولية كصناعة المعلومة المرتبطة بموضوع التحليل. 2

المطلب الثاني: أهداف وأهمية التحليل المالي .

أولاً: أهداف التحليل المالي.

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة ، وبكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة ، ذلك بقصد تحديد مواطن القوة و الضعف ، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة .

1 مبارك لسوس مرجع سبق ذكره ص 13 .

2 رياض سلامي ، التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية ودوره في اتخاذ القرارات التمويلية ، رسالة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبية ، مسيلة ، جامعة محمد بوضياف 2017 – 2018 ص 6 .

ويمكن بشكل عام حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية:

- ❖ التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة .
- ❖ معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها و قدرتها على الاقتراض.
- ❖ تقييم السياسات المالية و التشغيلية المتبعة.
- ❖ الحكم على كفاءة الإدارة .
- ❖ الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة و التقويم .

وهناك بعض الأهداف التي اكتسبها التحليل المالي في وقتنا الحالي سوف نقوم بذكر بعضها:

- ❖ معرفة المركز المالي للمؤسسة .
 - ❖ معرفة مركز قطاعها الذي تنتهي إليه .
 - ❖ مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع.
 - ❖ المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة و اعلي عائد.
 - ❖ اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية و الاستقلالية للمؤسسة.
 - ❖ توجيه أصحاب الأموال و الراغبين في الاستثمار في المجالات الاستثمارية المختلفة و العائد المتوقع لكل مجال .
 - ❖ التحقق من المركز المالي للمؤسسة و الإخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة سياسة التمويل المعتمدة.
 - ❖ تحديد نسبة العائد المحقق على أموال الملاك في كل منشأة و درجة المخاطر المرفقة لها.
 - ❖ تحديد نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها و نسبة الإرباح المحققة. 1
- ثانيا: أهمية التحليل المالي.

يستمد التحليل المالي أهميته من قدرته على تحديد مدى سلامة العلاقة بين القرارات المالية و النتائج المالية المترتبة عليها ، الأمر الذي يعني التأكد من ان المنشأة موضع التحليل قد حققت أهدافها المالية المخططة من خلال مجموعة من القرارات المالية السليمة .

و يمكن تلخيص أهمية التحليل المالي في النقاط التالية :

- ❖ المساهمة في إعداد الخطط المالية و زيادة فعاليتها .

- ❖ التعرف على نقاط القوة و الضعف في السياسات المالية للمنظمة ، بما يؤدي إلى إمكانية تعظيم نقاط القوة و مواجهة نقاط الضعف و من تم زيادة القدرة على تحقيق النتائج و الأهداف .
- ❖ التعرف على مدى قوة المركز المالي و الانتماني للمنشأة و القدرة الاستثمارية لديها ، و من تم قدرتها على الاستمرار في السوق و تحقيق النمو لعملياتها و أنشطتها.
- ❖ قياس كفاءة عمليات المنشأة المختلفة و تأثيرها على القيمة السوقية للأسهم و فرص تعظيم ثروة الملاك.
- ❖ قياس كفاءة عمليات المنشأة داخل الصناعة التي تنتمي إليها و التعرف على وضعها الإنتاجي و التسويقي و المالي و تقدير حصتها السوقية و مكانتها التنافسية.
- ❖ التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث انه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية.
- ❖ تستخدمه الجهات المستفيدة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها حيث يوضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات .
- ❖ يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع و تقييم الأداء.
- ❖ التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة التي تساهم بدورها في اتخاذ القرارات المصيرية لاسيما فيما يخص قرارات الاندماج و التوسع و التحديث و التجديد.
- ❖ الوقوف على مستقبل المشروع من خلال إعداد النتائج التقديرية المترتبة على برامج الاستثمار و التمويل و دراسة العلاقة بين النتائج المالية المستقبلية و القيمة السوقية المتوقعة للأسهم.
- و عليه يمكن القول بان أهمية التحليل المالي تزداد كلما كان التوجه منعما للدخول من الأساليب التقليدية إلى الأساليب العلمية و الرياضية الأكثر تقدما.1

المطلب الثالث : أنواع التحليل المالي .

1- من حيث المصدر.

● تحليل داخلي وخارجي:

- للتحليل المالي أنواع مختلفة يشترطها موضوع البحث والاستنتاج التي ينفذها المحلل وحجم المشكلة التي يدرسها والوقت الذي تستغرقه العملية التحليلية.
- فالتحليل الذي يستند على دراسة البيانات والمعلومات الاقتصادية والاجتماعية لوحدة معينة يسمى بالتحليل الداخلي، وبمعنى آخر دراسة الأنشطة الاقتصادية لمشروع منفرد دون المقارنة مع المنشآت الاقتصادية الأخرى التي يرتبط بها المشروع.

إن هذا النوع من التحليل يبقى قاصراً دون مقارنته مع المشاريع والمؤسسات الاقتصادية الأخرى التي تشابهها في طبيعة العمل أو النشاط

فإذا تمت مثل هذه المقارنة، ففي هذه الحالة يكون التحليل خارجياً، ولتوضيح الفكرة الأخيرة الواردة ذكرها، نفترض أن إحدى المنشآت تمارس عما تجارياً في إحدى المدن، ومنشأة ثانية تمارس نفس العمل وفي نفس المدينة، فإذا قامت إحدى المنشأتين بعملية تحليلية لنشاطها دون أن تقارنه مع المنشأة الثانية فيكون 1 التحليل داخلياً، أما إذا تمت المقارنة فيكون التحليل خارجياً. 1.

2- البعد الزمني للتحليل :

• التحليل الراسي (الثابت أو الساكن).

بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية، بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع إجمالي لهذه العناصر، أو إلى مجموع مجموعة جزئية منها.

• التحليل الأفقي (المتغير).

يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقص عبر فترة زمنية، وخافاً لتحليل الراسي الذي يتصف بالسكون، فإن التحليل يتصف بالحركية أنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة.

3 – الفترة التي يغطيها التحليل .

يمكن تبويب التحليل المالي استناداً إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى مايلي :

• التحليل المالي القصير الأجل:

قد يكون التحليل رأسياً أو أفقياً، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وانجازات المشروع في الأجل القصير، وغالباً ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالباً ما يسعى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

• التحليل المالي الطويل الأجل:

يركز هذا التحليل على هيكل التمويل العام والأصول الثابتة، والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية

التزامات المشروع طويل الأجل ، بما في ذلك القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، مدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية، ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل

التناسق في هيكل التمويلي والاستخدامات.1

4- معيار التحليل:

● تحليل الاتجاهات:

يلجأ المحللون الماليون إلى تحليل الاتجاهات لدراسة حركة الحساب أو النسبة المالية على مدار عدة فترات مالية، وذلك للتعرف على مقدار و اتجاه التغير الحادث في حركة الحساب أو النسبة على مقدار الفترة الزمنية مجال المقارنة، ما يوفر للتحليل المالي سمة الديناميكية التي يسعى إليها المحلل المالي، والتي تمكنه من تكوين صورة دقيقة عن واقع حال الشركة وعن اتجاهاتها المستقبلية. ويتخذ تحليل الاتجاهات شكل التحليلي المالي الأفقي للقوائم المالية على مدار عدة فترات مالية، ليتم بعد ذلك إظهار قيم كل بند من بنود القوائم المالية في الفترات التالية على شكل نسبة مئوية من قيمته في سنة الأساس

● التحليل المالي للنسب :

يعتبر هذا الأسلوب مرادف للتحليل الرأسي، إذ تتم مقارنة الأرقام في القوائم المالية للفترة المالية نفسها، ويمكن لهذه المقارنة أن تتم بين بند معين كالمخزون السلعي، بالقيمة الإجمالية للبند الذي ينتهي إليه الحساب وهو بند الأصول المتداولة ليظهر نتيجة المقارنة على شكل نسبة مئوية، كما يمكن أن تتم المقارنة بين رقمين يرتبطان معا بعلاقة سببية، وتكون حصيلة المقارنة نسبة مالية، كنسبة التداول التي تشتق من خلال مقارنة قيمة الأصول المتداولة في نهاية فترة مالية معينة بقيمة

المطلوبات المتداولة في نهاية الفترة المالية. 2

1 محمد سعيد عبد الهادي ، مرجع سبق ذكره ص 30 .

2 معصم صبرينة ، دور التحليل المالي في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية ، رسالة الماجستير في علوم التسيير ، أم البواقي ، جامعة العربي بن

مهدي ، 2011 – 2012 .

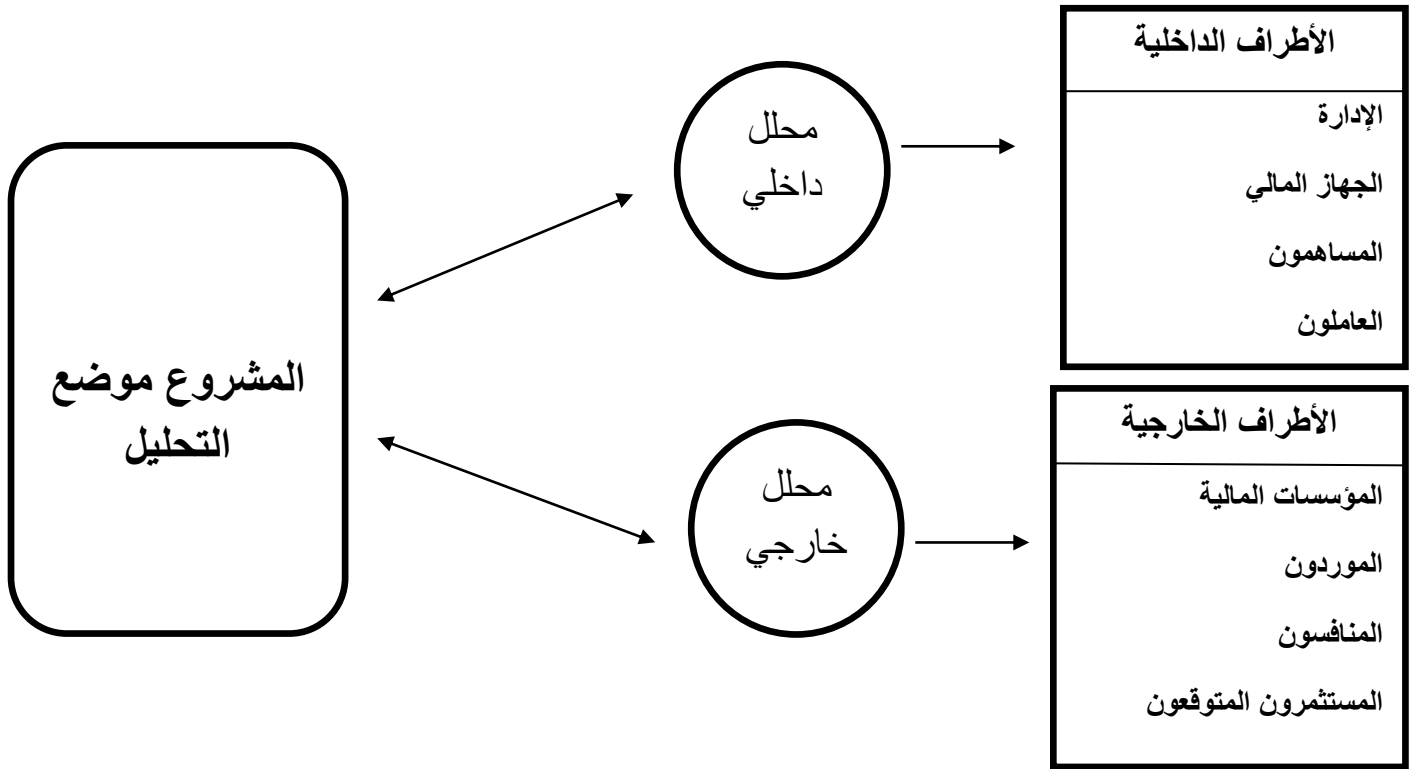
المبحث الثاني: طبيعة التحليل المالي.

لا شك بان أي مشروع يلد ويتعرع وسط مجتمع معين تنشأ بينهم علاقات تختلف درجة متانتها وفقا لمستوى المصالح التي تربطهم ببعض ، لذلك خصصنا هذا المبحث للإطراف المستفيدة من التحليل المالي ، مصادر التحليل المالي وكذا خطوات و مراحل التحليل المالي .

المطلب الأول: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.

الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقه ، و حتى نفهم استعمالات التحليل المالي بدقة وجب علينا تحديد الجهة التي تقدم إليها نتائج الدراسة حيث تختلف طرق عرض البيانات و محتوياتها وفقا لتفاوت الأفراد الذين تقدم إليهم بناءا على ذلك يمكن تقسيم الأطراف المستفيدة من التحليل المالي إلى : 1

الشكل رقم (1-1) : الأطراف المستفيدة من عملية التحليل المالي .



جمال الدين المرسي ، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، الإسكندرية ، الدار الجامعية للنشر ، 2006 ص 95

1- الأطراف الداخلية:

• إدارة المؤسسة:

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال وعرضها على مالكي الوحدة أو الهيئة العامة في شركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المؤسسة في القطاع العام ، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها ، فالتحليل المالي يساعد إدارة المؤسسة في تحقيق الغايات التالية :

- تقييم ربحية المؤسسة و العوائد المحققة على الاستثمار .
- التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة .
- مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقاربة في الحجم و المتشابهة في طبيعة النشاط ، بالإضافة إلى مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة .
- تقييم فاعلية الرقابة و المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل .
- كيفية توزيع المورد المتاحة من اجل الاستخدامات المختلفة .
- تقييم إدارة كفاءة الموجودات .
- تشخيص المشكلات الحالية.1

• المساهمون:

يهتم المساهم بصفة أساسية بالعائد على المال المستثمر و مرد ودية الأموال المستثمرة و المخاطر التي تنطوي عليها عملية الاستثمار في المؤسسة لذلك فالمساهم الحالي يبحث ما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها ، وبالنسبة للمساهم المرتقب فهو يحاول معرفة هل من الأفضل له أن يشتري أسهم المؤسسة أم لا فكل من المساهم الحالي و المرتقب يهتم بماضي المؤسسة و أسلوب معالجتها للمواقف الحرجة التي واجهتها و البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في المدى القصير و الطويل . 2

1 معصم صبرينة ، مرجع سبق ذكره ص 25 .

2 اد إسماعيل إسماعيل وآخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، الطبعة الثانية ، عمان ، دار وائل للنشر ، 2005 ص 34 .

- **العاملون:**

من المفيد معرفة المركز المالي للمؤسسة التي ينتمون إليها و التأكد من سلامة الأموال كما يهتم العاملون بسياسة الأجور، وتوزيع الأرباح ومعرفة المرد ودية و محاولة الإطلاع على دراسة الوضع المستقبلي للمؤسسة للتأكد من استمرارهم في وظائفهم.1

2 - الأطراف الخارجية:

- **الدائنون:**

يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة للشركة أو المحتمل شراءه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو إقراض أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة و قد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية، فالدائنين تختلف وجهة نظرهم في التحليل المالي تبعا لنوع الدين .

- **الموردون:**

يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، أو استقرار الأوضاع المالية لهم، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد ويعني هذا دراسة و تحليل مديونية العميل في دفاتر المورد، وتطور المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض من هذا التعامل وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فمهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية .

- **المؤسسات المالية :**

وهي تلك المؤسسات الوسيطة و التي تقدم خدمات مالية وتعالج المعاملات المالية لعملائها ونعني بها الأفراد و الجهات المتعاملة بالأوراق المالية ، كالبنوك و صناديق الاستثمار و شركات التأمين بالإضافة إلى مصلحة الضرائب التي تعتبر هي الأخرى إحدى الجهات الخارجية المستفيدة من التحليل المالي و عليه تستفيد المؤسسات المالية من التحليل المالي للأغراض التالية :

-تحليل التغيرات على الأسهم في الشركات للسوق المالي .

-مراقبة و متابعة الأموال المالية السائدة وتأثيرها على السوق المالي .

-تحليل السوق المالي و تحديد المؤسسات التي يمثل شراء أسهمها أفضل استثمار. 2

1 د ا إسماعيل إسماعيل وآخرون ، مرجع سبق ذكره ص 34 .

2 2018 . W.w.w.busienness 4 lions .com تاريخ الإطلاع 2020/3/3

- **المستثمرون المتوقعون:**

هم أصحاب المصالح الأساسية و الذين يحتاجون لمعرفة المعلومات المالية المحاسبية من اجل التعرف على أداء المؤسسة بشكل دوري إذ يهتم المستثمرون المتوقعون بالحصول على هذه المعلومات من اجل تحديد مدى الجدوى من استثمارهم في أسهم المؤسسة.1

- **المطلب الثاني: مصادر التحليل المالي.**

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الأساسية يتوقف مدى اعتماده على أي منها حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل وكذا حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة.

يمكن بشكل عام حصر مصادر تلك المعلومات فيما يلي :

- **مصادر المعلومات الداخلية :**

تنضوي تحت المصادر الداخلية كافة البيانات و المعلومات المحاسبية الإحصائية و الإدارية التي يحصل عليها المحلل نفسه سواء كانت هذه البيانات مكتوبة أو شفوية، تعتبر القوائم المالية و بيانات السجلات المحاسبية أهم مصدر ضمن المصادر الداخلية و تتمثل في :

- 1-البيانات المحاسبية المنشورة و غير المنشورة وتشمل الميزانية المالية ، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية و الإيضاحات المرفقة بتلك البيانات .
- 2 – تقرير مدقق الحسابات و التقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.
- 3- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات و التنبؤات المالية .

- **مصادر المعلومات الخارجية :**

تعتبر البيانات الخارجية بيانات إضافية تساعد المحلل المالي ليس في التحليل مباشرة بل في عملية التقييم و التفسير لنتائج التحليل، و تتمثل هذه البيانات في المعلومات التي تصدرها أسواق المال و هيئات البورصة ومكاتب الوساطة بالإضافة إلى المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر التالية :

- 1- المعلومات المالية الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة و مكاتب الوساطة .
- 2- الصحف و المجلات و النشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات و المؤسسات الحكومية ومراكز البحث .

3- المكاتب الاستشارية.

4- المراسلات مع العملاء و المجهزين و تاييدات أرصدة المدينون و الدائنون 1.

المطلب الثالث: خطوات و مراحل التحليل المالي.

إن انجاز التحليل المالي يستوجب المرور بمراحل و خطوات أساسية حيث أن هذه المراحل و الخطوات تختلف من تحليل إلى آخر حيث يعتمد المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل المالي على جملة خطوات متتابعة تشكل في مجملها لمنهج العلمي للتحليل ،ويمكننا أن نوجز مراحل التحليل المالي في المراحل التالية :

1-مرحلة الإعداد و التحضير: هي مرحلة أساسية لتي يبدأ المحلل العمل بها بمجرد إسناد مهمة إجراء التحليل أو استلامه لكتاب التكاليف ، سواء من أطراف داخلية أو خارجية وتكتسب هذه المرحلة أهميتها من إن الإعداد و التحضير الجيدين سيؤثران ايجابيا على عملية تنفيذ التحليل المالي و مخرجاتها و يقوم المحلل المالي بالخطوات التالية في هذه المرحلة :

- تحديد الهدف من التحليل:وتعتبر هذه النقطة من أهم خطوات التحليل المالي ، حيث بموجبها يتقرر الكثير من الخطوات اللاحقة مثل تحديد أسلوب التحليل المالي و المعاملة الواجب جمعها .
 - مدى و نطاق التحليل :بعد تحديد الهدف يتوجب على المحلل المالي أن يقرر مدى و نطاق التحليل ، إن كان سيشمل تحليله مؤسسة واحدة أو مؤسسات أخرى مشابهة و هل سيكون التحليل لسنة واحدة أو لعدة سنوات و هذا كله سيؤثر بالتأكيد على الخطوة اللاحقة و المتعلقة بالمعلومات و البيانات الواجب على المحلل جمعها و إعدادها للتحليل المالي .
 - تحديد و جمع المعلومات و البيانات اللازمة للتحليل :إذ يجب على المحلل أن يقوم بجمع كافة المعلومات التي يستخدمها في تحليله ،وكلما استطاع انجاز تحليل شامل يتحقق منه جميع الأهداف المرجوة ،وعلى ذلك يجب على المحلل المالي جمع اكبر قدر ممكن من المعلومات المالية و غير المالية و الإحصائية و الكمية وان تغطي هذه المعلومات الفترة أو الفترات التي سيغطيها التحليل 2.
- 2- مرحلة التحليل:هي المرحلة الأساسية التي يبدأ المحلل من خلالها بمعالجة المتوفر من المعلومات و البيانات بما يخدم أهداف التحليل ، وتتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:
- إعادة تصنيف و تبويب المعلومات :تعتبر خطوة مهمة حيث يتم من خلالها تسهيل مهمة المحلل المالي و مساعدته على التركيز في تحليله للوصول إلى نتائج دقيقة الفائدة و الأهداف المرجوة ، فيقوم المحلل

- المالي هنا باستخدام نموذج القائمة بإجراءات عديدة من ترتيب و تصنيف بعض المعلومات كما يوفر نموذج القائمة الحد المناسب من التصنيف و الربط الجيد بين المكونات و العناصر .
- اختيار الإدارة الملائمة للتحليل: يتطلب ذلك عناية خاصة من المحلل لما يشكله من اثر هام لنجاح التحليل، حيث يجب أن يكون هناك تناسق و انسجام بين الأداء المختار و بين أهداف التحليل من جهة و بين الأداء و المعلومات المتوفرة من جهة أخرى.
- تحليل الانحرافات و أسبابها: و هي الدلالات و الفروقات التي يجدها المحلل المالي نتيجة مقارنته بالأرقام و المؤشرات أو النسب الخاصة بالمؤسسة التي يقوم بإجراء التحليل عليها أو على مؤسسات منافسة، حيث تساعد هذه الانحرافات من تمكين المحلل من التعرف على أداء المؤسسة من انحرافات سلبية أو ايجابية، فيركز المحلل المالي على الانحرافات غير الطبيعية لكي يحدد أسبابها و دراسة العوامل المرتبطة بها حتى يتمكن من اقتراح حلول مناسبة لمعالجتها.

3-مرحلة الاستنتاجات و التوصيات: وتعتبر هذه المرحلة هي آخر مراحل التحليل المالي، و لعلها ذو أهمية كبيرة لا تقل عن الخطوات السابقة حيث يتم من خلالها جني ثمار الخطوات و الإجراءات السابقة من إعداد و تحضير و تحليل، و يتم من خلالها وضع الجهة صاحبة التكاليف بإجراء التحليل أمام أهم الاستنتاجات و الحقائق التي يتم التوصل إليها من قبل المحلل و يكون ذلك عبر كتابة تقرير خاص بذلك، ويحاول المحلل عند كتابته لهذه التقارير أن يتبع الإرشادات التالية:

- البساطة و الوضوح في عرض الحقائق و الاستنتاجات التي توصل إليها التحليل.
- الإيجاز و التركيز على ما يتعلق بأهداف التحليل. 1

المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي.

يقصد بأدوات التحليل تلك الوسائل التي يمكن من خلالها تنفيذ البرنامج التحليلي و التي تحتاج إلى الكثير من الدقة و العناية عند تصنيفها و كذلك عند استخدامها ، و في هذا المجال فان موضوع التحليل تقوم به المؤسسة في وقت معين في قائمة تحدد فيها ممتلكاتها من الأصول و ماعليها من ديون لتحديد ذمتها المالية و من خلاله يمكن معرفة مصادر نشاط المؤسسة ثم استخلاص اتجاهها و اكتشاف أسباب النجاح و الفشل التي تسببت في عرقلة نشاط المؤسسة و يشترط أن تكون لديها ميزانية واضحة و دقيقة بحيث يمكن من خلالها تشخيص الوضعية المالية عن طريق النسب و المؤشرات المالية و هذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث .

المطلب الأول: الوثائق المستخدمة في التحليل المالي.

إن المادة الأولى التي يعالجها المحلل المالي و يستقرى منها ملاحظاته و استنتاجاته و المعلومات هي :

- الوثائق المحاسبية للمؤسسة و خاصة القوائم المالية العامة مثل الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج إلى جانب جدول تدفقات الخزينة و جدول تغير الأموال الخاصة الذي يعتبر جد مهم للقيام بتحليل ديناميكي و كذا الملحقه و محتوياتها .
- طرق التحليل المقترحة من جهات مختصة (خبراء ، محاسبين ، مجموعة بنوك) .
- مؤشرات و عناصر عن وضعية الاقتصاد و الجوانب القانونية للنشاط :نسب الفائدة للأموال الجوانب القانونية المرتبطة بالمؤسسة ونشاطها 1.

❖ الميزانية المالية :

تعتبر الميزانية المالية من أهم الوثائق التي تعتمد عليها الشركات لتحليل الوضعية المالية ، فمن خلالها يتم حساب النسب المالية ، تترتب فيها عناصر الأصول و الخصوم وفقا لمبدأ السيولة و الاستحقاق و تقوم هذه العناصر بالقيمة الصافية و بالقيمة الحقيقية لها و ليس بالقيمة التاريخية كما هو الحال في الميزانية المحاسبية .

1 عناصر الميزانية المالية:

حتى يمكن فهم الصورة الكاملة للميزانية يجب على مستخدم القوائم المالية تفهم العناصر التي تتكون منها و العلاقة التي تربط بين تلك العناصر و إن أهم عناصر الميزانية هي :

- في جانب الأصول نجد : الأصول هي مورد يراقبه كيان معين بسبب أحداث وقعت و ترتقب منها جني مزايا اقتصادية مستقبلية و تنقسم الى نوعين :
 - الأصول غير الجارية: هي أصول مخصصة للاستعمال بصورة مستمرة لحاجات نشاطات المنشأة ، مثل التثبيتات العينية للأراضي و البناءاتالخ و المعنوية كبراءة الاختراع ، برمجيات المعلوماتالخ و التثبيتات المالية من حسابات دائنة على إيجار التمويل ، سندات المساهمةالخ او تتم حيازتها لغايات التوظيف على المدى البعيد أو التي لا ينوي الكيان انجازها في غضون الأشهر 12 التي تلي تاريخ إقفال السنة المالية .
 - الأصول الجارية : هي أصول يرتقب الكيان إمكانية انجازها او بيعها أو استهلاكها في إطار دائرة الاستغلال العادي أو تتم حيازتها أساسا لغايات إجراء معاملات أو لمدة قصيرة يرتقب الكيان انجازها في غضون الأشهر 12 التي تلي إقفال السنة المالية ، أو تمثل أموال الخزينة التي لا يخضع استعمالها للقيود كالزبائن ، أموال الخزينة الموجودة في الصندوق أو الودائع عند الإطلاع ، ضرائب و رسوم المخزون من مواد أولية و منتجات تامةالخ
 - في جانب الخصوم نجد :
 - إن الخصوم هو الالتزام الراهن للكيان المترتب على أحداث وقعت سابقا و يجب أن يترتب على انقضاءها بالنسبة للكيان خروج موارد تمثل منافع اقتصادية و تنقسم إلى :
 - رؤوس الأموال الخاصة : و هي التي تكون قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال ، مع تمييز راس المال الصادر (في حالة شركات) و الاحتياطات و النتيجة الصافية للسنة المالية و العناصر الأخرى .
 - الخصوم غير الجارية : تشمل جميع عناصر الخصوم التي لا تمثل خصوما جارية ، كالقروض و الديون المالية و مؤونات .
 - الخصوم الجارية: هي خصوم كالموردين ، الضرائب.....الخ و تتحدد حسب:
 - ينتظر الكيان انقضاءها في إطار دائرة استغلاله العادي.
 - يجب أن يتم تسويتها في غضون الأشهر 12 التي تلي تاريخ الإقفال.1
- ❖ الميزانية المالية المختصرة : الميزانية المالية المختصرة هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية حسب مبدأ استحقاقية الخصوم و سيولة الأصول مع المراعاة في عملية التقسيم ، التجانس بين عناصر كل مجموعة ، و يمكن أن تأخذ الميزانية المالية المختصرة أشكال هندسية مختلفة يمكننا من

الملاحظة السريعة للتطورات التي تطرأ على عناصرها في فترات متتالية و التي تمثل عليها الميزانية .

❖ جدول حسابات النتائج :

إن تحليل جدول حسابات النتائج يعتبر أساسيا من اجل فهم الكيفية التي تشكلت بها النتيجة الصافية و الناتجة عموما عن الفارق بين الإيرادات و المصاريف التي تعطي رؤية واضحة حول أسعار الكميات المباعة و الوضعية التنافسية للمؤسسة.

اذ يعتبر جدول حسابات النتائج بيان ملخص للأعباء و المنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية و لياخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة).

المعلومات المقدمة في جدول حسابات النتائج هي :

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها الذي يسمح بتحديد مجاميع السير الرئيسية التالية :الهامش الإجمالي القيمة المضافة ، الفائض الإجمالي للاستغلال .
- منتجات الأنشطة العادية.
- المنتجات المالية و الأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب و الرسوم و التسديدات المتماثلة .
- مخصصات الاهتلاك و خسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية .
- نتيجة الأنشطة العادية .
- العناصر الغير العادية (منتجات و أعباء) .
- النتيجة الصافية قبل التوزيع .
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

❖ جدول تدفقات الخزينة :

هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية و استخدامها و ذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة.

○ المعلومات التي يقدمها جدول تدفقات الخزينة :

يعرض جدول تدفقات الخزينة مداخل و مخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية

حسب مصادرها :

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية .
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار .
- الأنشطة الناشئة عن أنشطة التمويل .
- تدفقات أموال متأتية من فوائد و حصص أسهم تقدم كلا على حدا و ترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملية للاستثمار أو التمويلية .

❖ جدول تغيير الأموال الخاصة :

تمثل هذه القائمة مايتعلق بحقوق صاحب المشروع داخل المشروع متمثلة براس ماله و مسحوباته الشخصية و الإضافات لراس المال و صافي الربح أو الخسارة المتحققة في قائمة الدخل .
يشكل تغيير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية 1.

- المعلومات الواجب توفرها في جدول تغيير الأموال الخاصة:

- المعلومات المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يلي :
- النتيجة الصافية للسنة المالية .
- تغيرات الطرق المحاسبية و تصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال .
- المنتجات و الأعباء الأخرى المسجلة مباشرة كرؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح الأخطاء الهامة .
- عمليات الرسملة (زيادة ، خفيض او تسديد).
- توزيع النتيجة و التخصصات المقررة خلال السنة المالية 2.

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية.

بعد ان يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية المالية ، يبدأ بدراسة و تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي و المتمثلة في :

❖ راس المال العامل:FR»

هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال ، ولتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة فعلى رؤوس الأموال أن تمول الأصول الثابتة و الأصول المتداولة . 1

و يمكن حساب رأس المال العامل من جهتين للميزانية :

1 من أعلى الميزانية : يمكن تعريفه من انه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة و يحسب بالطريقة التالية :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

2 من أسفل الميزانية : يعرف على انه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون و يحسب كمايلي :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{أصول متداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل}$$

• أنواع رأس المال العامل : يتضمن أربعة أنواع أساسية وهي :

1 رأس المال العامل الدائم أو الصافي: يحسب وفق القوانين التالية:

- أموال دائمة - أصول ثابتة .
- أصول متداولة - ديون قصيرة الأجل .
- أموال خاصة + ديون طويلة الأجل.

التقسيم المالي لرأس المال الدائم يمكن القيام به من خلال حسابنا لعلاقة رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي و عليه تظهر ثلاث فرضيات:

- رأس المال العامل معدوم أي أصول متداولة = ديون قصيرة الأجل : يكون رأس المال العامل معدوم عندما يحدث تساوي بين الأموال و الأصول الثابتة من جهة وبين الأصول المتداولة و الديون قصيرة الأجل من جهة أخرى هذا يعني إن المؤسسة في حالة توازن مالي ادني ، لكن الحالة غير كافية

- لتجنب عدم القدرة على التسديد لأن رأس المال العامل الدائم عندما يكون معدوما قد يؤدي بالمؤسسة إلى العجز على الوفاء بالالتزامات عند الحالات الطارئة كالكساد مثلا .
- رأس المال العامل سالب ← أصول متداولة > ديون قصيرة الأجل :وهذا يعني ان الأموال الدائمة عاجزة عن تغطية الأصول الثابتة ، مما يؤدي الى تمويل هذه الأخيرة من الديون قصيرة الأجل وهذا خطر على المؤسسة لأنها سوف تواجه مشاكل من جانب التوازن المالي و خاصة بالنسبة للمقدرة على الدفع و الاستدانة ، و في هذه الحالة المؤسسة مطالبة بتسديد القروض قصيرة لا تتجاوز سنة و بالطبيعة فان الأصول الثابتة الممولة بهذه القروض فيستحيل تحويلها في الحالات العادية إلا في الحالات الاستثنائية و المتمثلة في تغيير النشاط او التصفية أو الإفلاس أو التنازل عن الاستثمارات .
- رأس المال العامل الموجب ← أصول متداولة < ديون قصيرة الأجل :يكون رأس المال العامل دائما موجب عندما تكون كل الأصول الغير الجارية مغطاة بالأموال الدائمة من جهة و الأصول الجارية اكبر من ديون قصيرة الأجل من جهة أخرى ، و هذه الوضعية يمكن وصفها بأنها ملائمة في التعديل بالنسبة لمقدار المؤسسة على التسديد ، غير انه لاينبغي أن يكون الحجم كبيرا معنى ذلك انه في هذه الحالة الديون طويلة الأجل تمول جزء كبير من الأصول المتداولة ، و هذا غير مقبول ماليا و بالتالي يشكل خطرا على المدى البعيد بسبب ما تتطلبه الديون طويلة الأجل من فوائد كبيرة .

2 رأس المال العامل الاجمالي :يحسب كما يلي :

مجموع الأصول المتداولة.

مجموع الأصول - الأصول الثابتة.

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة و يحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.

3 رأس المال العامل الخاص: يحسب كمايلي .

رأس المال العامل الدائم - القيم الثابتة .

الأموال الخاصة - القيم الثابتة .

أصول متداولة - مجموع الأصول .

اذا كان رأس المال العامل الخاص < 0 يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة و العكس إذا كان اصغر من الصفر .

1 منير شاكر محمد وآخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، عمان ، دار وائل للنشر ، 2005 ص 10 .

2 د ا إسماعيل إسماعيل وآخرون مرجع سبق ذكره ص 98 .

4 راس المال العامل الأجنبي: وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة و التي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها و يحسب بالعلاقة التالية:

ديون قصيرة اجل + ديون طويلة الأجل.

راس المال العامل الإجمالي - راس المال العامل الخاص.

مجموع الخصوم - الأموال الخاصة.

إذا كان راس المال العامل الأجنبي > 0 هذا يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الديون لتمويل

احتياجاتها في المدى القصير. 1.

❖ احتياج راس المال العامل : « BFR »

يمكن تعريفه بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطى من طرف الموارد الدورية كما يمكن القول بان احتياج راس المال العامل في تاريخ معين هو راس المال العامل التي تحتاجه المؤسسة في مواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ .
دورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة) بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران ديون قصيرة الأجل باستثناء التسبيقات أي جميع الديون قصيرة الأجل عند وقت استحقاقها ماعدا التسبيقات ، و يحسب احتياج راس المال العامل كالتالي :

$$BFR = \text{قيم الاستغلال} + \text{القيم الغير الجاهزة} - (\text{د ق 1} - \text{تسبيقات})$$

1 الحالة الأولى : احتياج راس المال العامل = 0: أي معدومة يدل على ان الموارد متساوية مع الاحتياجات .

2 الحالة الثانية : احتياج راس المال العامل < 0 : أي موجب يدل على ان الدورة تحتاج موارد ، حيث أن احتياجاتها أكبر من مواردها و نجدها غالبا في المؤسسة الصناعية .

3 الحالة الثالثة : احتياج رأس المال العامل > 0 : أي سالب ، يدل على أن موارد الدورة أكبر من احتياجاتها مما يدل على الأخيرة لا تحتاج إلى موارد و الفرق بينهما تمويل به الخزينة . 2.

❖ الخزينة TN

هي الأموال الجاهزة أو الأموال تحت التصرف، و هي كل الأموال التي تمتلكها المؤسسة و الموجودة في صندوقها الخاص أو المصرف أو مراكز الصكوك البريدية، و التي تستطيع ان تتكون الخزينة من استخدامها فوراً بخلاف الأموال التي تحصل عليها في أجال قصيرة او متوسطة .

تعلی أنها الفرق بين أصول الخزينة و خصومها.1

- تتمثل عناصر أصول الخزينة فيما يلي :

- **سندات الخزينة:** يتم شراءها من البنوك التي تعرضها للاكتتاب و التي تكون مدة استحقاقها قصيرة الأجل أو عند حلول الأجال يسدد البنك قيمة السندات مع فائدتها.

- **خصم الأوراق التجارية:** و هي طريقة لتمويل خزينة المؤسسة بالأموال عن طريق اتصالها ببنكها أو البنك المتعامل مع زبائنها لخصم الأوراق و تتحصل مقابل ذلك على عمولة .

- **الحسابات الجارية:** هي مجموع الأموال الجاهزة التي تتصرف فيها المؤسسة في اي وقت و توجد في الحساب الجاري البريدي و حساب البنك .

- **الصندوق:** الأموال الجاهزة الموجودة في صندوق المؤسسة.

كخلاصة لما سبق نقول أن أصول الخزينة تتمثل في القيم الجاهزة .

- تتمثل عناصر خصوم الخزينة في: كل العناصر التي تسحبها المؤسسة من البنك وهي كما يلي :

- **السلفيات المصرفية**

- **السحب على المكشوف:** هو نوع من القروض الناتج عن بقاء حساب المؤسسة مدين لوقت

طويل.2

تحسب الخزينة وفق المعدلات التالية:

$TN = \text{مجموع الأصول} - \text{الخصوم}$

$TN = \text{راس المال العامل الدائم} - \text{احتياج راس المال العامل الدائم}$

$TN = \text{قيم جاهزة} - \text{تسبيقات بنكية}$

حيث تتمثل الحالات الممكنة للخزينة في :

1 معصم صبرينة ، مرجع سبق ذكره ص 44 .

2 مبارك لسوس ، مرجع سبق ذكره ص 55 .

راس المال العامل < احتياج راس المال العامل ← الخزينة < 0: في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية راس المال العامل ، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن .

راس المال العامل > احتياج راس المال العامل ← الخزينة > 0: المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في أجالها ، و هذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير ، أو تقترض من البنوك ، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية ، و في بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية .

راس المال العامل = احتياج راس المال العامل ← الخزينة = 0: أي الخزينة المثلى ، أن الوصول لهذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد و بالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية ، و يتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على راس المال و احتياج راس المال العامل .

يتم التأثير على راس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية :

- تخفيض الموارد الدائمة بتسديد بعض الديون الطويلة الأجل .
- العمل على رفع القيم الثابتة بشراء استثمارات أجنبية.
- يتم التأثير على احتياج راس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية :
- الزيادة من الاستعمالات الدورية برفع قيمة المحزونات او تقديم تسهيلات .
- تخفيض موارد الدورة بتسديد ما هو مطلوب من الموردين.
- إذا كان رأي المال العامل > احتياج راس المال العامل هذا يعني أن الخزينة اصغر من الصفر فعلى المؤسسة أن تقوم باللجوء إلى الإجراءات المعاكسة للإجراءات السابقة .1

المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية.

تعتبر النسب المالية من الأدوات المفيدة في التحليل المالي و ذلك لأنها تسمح بإعطاء تفسير نتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة و تعتبر كذلك أهم وسيلة للتحليل في دراسة المركز المالي و الحكم على النتائج ، للنسب المالية عدة ادوار نذكر منها :

- تحديد وضعية المؤسسة بين عدة مؤسسات من نفس القطاع الاقتصادي لنفس السنة.
- تساهم في متابعة تطوير التسيير داخل المؤسسة لعدة سنوات.

- تستعمل للمقارنة بين النتائج التي تعطيها النسب المالية للسنة الحالية مع نتائج السنوات الماضية او السنوات القادمة و نتائجها المقدمة .

و هناك عدة أنواع من النسب المالية و بتعدد النسب المالية تعددت طرق حسابها و منه و جب على المحلل المالي أن يقوم باختيار النسب المالية الملائمة و المعبرة عن حالة المؤسسة و حسب القطاع الذي تنتهي إليه.

❖ تعريف النسب المالية:

هي العلاقة بين متغيرين موجودين في القوائم المالية تربطهما علاقة كمية أو دلالة مشتركة و هناك الكثير من النسب المالية المتعارف عليها و التي تستخدم لتقييم الحالة المالية العامة للشركات و المنظمات الأخرى.1.

❖ أنواع النسب المالية :

- نسب المردودية :

تعرف المردودية على أنها الثمرة التي تجنيها المؤسسة من عدد كبير من القرارات و السياسات التي نفذتها و يمكن عرضها كما يلي :

1- المردودية الاقتصادية : و هي المردودية من وجهة نظر الوسائل المستعملة من قبل المؤسسة لممارسة نشاطها و تحسب بالعلاقة التالية :

$$E = \text{النتيجة الصافية} / \text{مجموع الأصول}$$

تبين فعالية استخدام رؤوس الأموال المستثمرة أي مدى مساهمة المؤسسة في المحيط الاجتماعي و الاقتصادي .

2- المردودية المالية : تهتم المردودية المالية بدرجة كبيرة بالمساهمين ، فإذا كانت النسبة مرتفعة لاسيما إذا كانت أكبر من نسبة الفائدة المطبقة على السوق المالي فان المؤسسة لا تجد صعوبة في الرفع من أموالها الخاصة و تحسب كما يلي :

$$N = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

- المردودية التجارية: تحسب وفق العلاقة

$$V = \text{النتيجة الصافية} / \text{رقم الأعمال}$$

تستعملها المؤسسة عادة لمعرفة كفاءتها في القطاع الذي تنتهي إليه ، وذلك بمقارنة هذه النسب مع نسب بعض المؤسسات المنافسة في نفس القطاع وهي تبين إمكانية تحقيق المؤسسة للأرباح وكذا مقاومة المنافسة حيث كلما كانت النسبة مرتفعة كانت المديونية أحسن و لصالح المؤسسة .

- نسب الهيكلية :

تصف الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين فهي تفسر العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول و الخصوم و حسابها يعد تعبيراً عن كل عنصر من عناصر الميزانية و تتمثل في :

1-نسبة هيكلية الأصول: يعبر عن هذه النسبة على شكل نسب مئوية من خلال عناصر الميزانية و تحسب وفق العلاقة التالية:

$$A = \text{إجمالي الاستغلال} + \text{القيم الجاهزة} + \text{القيم الغير الجاهزة} / \text{مجموع الاصول}$$

تسمح هذه النسبة من قياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة من موجودات كما تمنح إمكانية للمؤسسة في عملية تغيير هيكلها حتى تصبح تتماشى مع الهيكلية المثلى .

2- نسبة هيكلية الخصوم : تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

$$H = \text{الأموال الخاصة} + \text{د ط} + \text{د ق} / \text{مجموع الخصوم}$$

3- نسبة المديونية : تحسب وفق العلاقة التالية :

$$D = \text{مجموع الديون} / \text{الأموال الخاصة}$$

4- نسبة هيكلية الأموال الخاصة: تحسب و فق القانون التالي:1:

$$P = \text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الخصوم}$$

- نسب السيولة :

تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة ، حيث تقف هذه النسب على مدى مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون القصيرة الأجل ، حيث يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي كما يستخدم تحليل السيولة كأداة لمعرفة مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية بمجوداتها المتداولة ، و تعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية .

1-نسبة سيولة الأصول: بمقارنة الأصول المتداولة بنين مدى سيولة أصول المؤسسة و تحسب بالعلاقة التالية.

$$A = (\text{الأصول المتداولة} / \text{مجموع الأصول})$$

إذا كانت $0.5 <$ يعني أن قيمة الأصول المتداولة اكبر من قيمة الأصول الثابتة و تبين لنا سرعة حركة الأصول المتداولة و تحقيقها للأرباح (المؤسسة التجارية).

إذا كانت $0.5 >$ يعني أن قيمة الأصول الثابتة اكبر من قيمة الأصول الكلية و يعني ذلك إن الاستثمارات مرتفعة خاصة عند حداتها و بالتالي تعطي إمكانية تحسين مردودية المؤسسة (مؤسسة صناعية).

2-نسبة السيولة العامة: تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في الأجل القصير و تحسب بالعلاقة التالية.

$$B = (\text{الأصول المتداولة} / \text{ديون قصيرة الأجل})$$

إذا كانت هذه النسبة < 1 معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة و بالتالي يمكنها مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع .

إذا كانت > 1 فالمؤسسة في وضعية حرجة عليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة او تنقص من الديون طويلة الأجل .

3- نسبة السيولة المختصرة: توضح لنا مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون القصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتا تحسب كما يلي :

$$0.3 > (\text{القيم الجاهزة} + \text{القيم الغير الجاهزة}) / \text{ديون قصيرة الأجل} > 0.5$$

أي تبين لنا مدى تغطية الأصول المتداولة ما عدا قيم الاستغلال.

4-نسبة السيولة الآتية:تعبر هذه النسبة عن سيولة المؤسسة أكثر من نسبة السيولة المختصرة، يمكن من خلالها مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت مع الديون القصيرة الأجل و تحسب وفق العلاقة التالية:

$$0.25 > (\text{القيم الجاهزة / د ق الأجل}) > 0.33$$

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مدى تغطية الديون قصيرة الأجل بالسيولة التي تتوفر لديها 1.

- نسب التمويل: تعد هذه النسبة مؤشر تقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة و الأجنبية في تمويلها العام و من أهم هذه النسب.

1 - نسبة التمويل الدائم: يقصد بهذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة انطلاقاً من مبدأ التوازن بين الموارد الدائمة و الاستعمالات الثابتة و تحسب و فق العلاقة التالية:

$$K = \text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة}$$

إذا كانت النسبة > 1 في هذه الحالة المؤسسة قد أقدمت على تمويل الأصول الثابتة بديون قصيرة الأجل و هذه اخطر وضعية تصل إليها المؤسسة و هي طريقة تمويل غير عقلانية.

إذا كانت النسبة $= 1$ هذا يدل على أن المؤسسة تستعمل الأموال الدائمة لتمويل الأصول الثابتة و عليه تصبح المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها و لذا هي في وضعية غير سليمة.

إذا كانت النسبة < 1 و هذا يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على القروض طويلة الأجل أي أن تمويل كل الأصول المتداولة يكون عن طريق الأموال الدائمة و هذا يترتب عنه الفوائد الضخمة التي تتعرض لها المؤسسة.

2- نسبة التمويل الخاص: و تحسب كما يلي.

$$J = \text{الأموال الخاصة} / \text{الأصول الثابتة}$$

إذا كانت هذه النسبة $= 1$ هذا يعني أن راس المال العامل الخاص معدوم، أي الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة أما الديون طويلة الأجل فهي تغطي الأصول المتداولة 2.

إذا كانت هذه النسبة < 1 المؤسسة تمويل قيمها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة و هي الحالة المثلى .

تعبّر هذه النسبة على مدى تغطية المؤسسة أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة .

3- نسبة الاستقلالية المالية : تقوم هذه النسبة بمقارنة الأموال الخاصة بالديون ، و تدعى أيضا بالذاتية المالية

تستعمل أيضا من طرف البنوك و هذا لمعرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الداخلي و في حالة طلب

القروض فان البنك يأخذ القرار على أساس هذه النسبة و التي يجب أن تكون محصورة بين (1 و2).

$$M = (\text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الديون المالية}) < 1$$

إذا كانت النسبة =2 معناه الأموال الخاصة هي ضعف الديون مما يسمح لها بتسديد ديونها .

إذا كانت النسبة =1 معناه أن المؤسسة مشبعة بالديون و لا تستطيع الحصول على قروض جديدة و المؤسسة

في وضعية حرجة .1

خلاصة الفصل :

من خلال ما تعرضنا ليه في هذا الفصل من مفهوم التحليل المالي و الفائدة منه و مميزات معلوماته و الجهات المستفيدة منه و أنواعه و خطواته و كذا مصادر التحليل المالي ، استنتجنا أن التحليل المالي يلعب دورا هاما و بارزا في التسيير المالي كونه يساهم في وضع السياسات الواجب إتباعها و تقييم أداء المؤسسات و وضعها المالي من اجل اتخاذ القرارات اللازمة ، كما أن للتحليل المالي استعمالات و مجالات كثيرة كالخطيط و التحليل الائتماني الخ و بالرغم من الأهمية البالغة التي يكتسبها التحليل المالي في عملية إعداد الخطط المالية إلا انه يمكن الاستناد إليه في عمليات الرقابة المالية حيث يفيد في تقييم القرارات المالية التي سبق اتخاذها و استكشاف مجالات القوة و الضعف في المركز المالي بوجه عام .

و يستهدف التحليل المالي بعض الشروط و المميزات التي يجب أن تتوفر في المحلل لمالي كان يكون له إمكانيات عالية تمكنه من القيام بوظائفه و مهامه على أكمل وجه مع مراعاة الخطوات الضرورية لعملية التحليل المالي ، أيضا يجب أن تتصف بيانات و معلومات التحليل المالي ببعض الخصائص كالوضوح الشمول ، الملائمة ، القابلية للفهم و القابلية لإجراء مقارنات .

يتم اتخاذ القرارات بمختلف أنواعها بعد القيام بعملية التحليل للوقوف على الوضع المالي للمؤسسة و على أساسه يقوم المسيرين باتخاذ قرارات جديدة او تصحيحية للقرارات المطبقة سابقا و هذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثاني .

الفصل الثاني

التحليل المالي كأداة

لاتخاذ القرار

تمهيد

تعتبر وظيفة اتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية لأي تخصص وظيفي في أي مؤسسة ، بل يمكن القول أن الإدارة التي لا تمارس اتخاذ القرار في منهجها اليومي لا يمكن أن تسند لها وظيفة الإدارة و في هذا الفصل سنقوم بدراسة عملية اتخاذ القرارات حيث قسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث كالتالي :

- المبحث الأول : مفاهيم عامة حول عملية اتخاذ القرارات .
- المبحث الثاني: عموميات حول عملية اتخاذ القرارات.
- المبحث الثالث: التحليل المالي أداة لاتخاذ القرارات.

1 د إسماعيل إسماعيل وآخرون مرجع سبق ذكره ص 95 .

2 معصم صبرينة ، مرجع سبق ذكره ص 58 .

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول عملية اتخاذ القرار.

تعد عملية اتخاذ القرار عملية مهمة و حساسة في الإدارة إذ تستخدم لمعالجة المشكلات القائمة أو لمواجهة حالات أو مواقف محكمة الوقوع أو لتحقيق أهداف مرسومة و من هذا المبدأ أردنا أن نوضح ذلك في هذا المدخل من خلال تناول تعريف عملية اتخاذ القرار و خصائصها و كذا أهمية هذه العملية في تحديد المسار الاقتصادي للمؤسسة .

المطلب الأول : مفهوم عملية اتخاذ القرار.

القرار هو جوهر و لب العملية الإدارية في أي مشروع و بشكل عام يعرف بأنه الاختيار المدرك و الواعي و القائم على أساس التحقق و الحساب في اختيار البديل المناسب من بين البدائل المتاحة في موقف معين ، و بعبارة أخرى اتخاذ القرار هو ليس الاستجابة التلقائية و رد الفعل المباشر اللاشعوري و إنما هو اختيار البديل المناسب من بين البدائل المتاحة في موقف معين ، ووعي قائم على التدبير و الحساب في تفاصيل الهدف المراد تحقيقه و الوسائل التي ينبغي استخدامها .

تعد عملية اتخاذ القرار محور نشاط الوظيفة الإدارية و هي عملية اختيار الإستراتيجية او الإجراء و هذه العملية منظمة و رشيدة و بعيدة كل البعد عن العواطف و مبنية على الدراسة و التفكير الموضوعي للوصول إلى قرار مرضي أو مناسب 1.

و بالنظر إلى أهمية تحديد مفهوم اتخاذ القرار قد تفرغ لهذا الغرض العديد من الكتاب و الباحثين المختصين بالعلوم الإدارية، و الغرض من ذلك هو تحديد مفهوم علمي للقرار يمكن أن يتفق أو يبتعد عن المفهوم الدارج وذلك كما يلي :

يونغ : عرف القرار بأنه الاستجابة الفعالة التي توفر النتائج المرغوبة لحالة معينة أو لمجموعة حالات محتملة في المنظمة .

هاريسون : يعرف القرار بأنه اللحظة في عملية تقييم البدائل المتعلقة بالهدف و التي يكون عندها توقع متخذ القرار بالنسبة لعمل معين بالذات جعله يتخذ اختيار يوجه إليه قدراته و طاقاته لتحقيق غاياته .

و بشكل عام يمكن القول أن القرار حالة تحكيم عقلية تسبق التصرف أي أن صناعة القرار هي قلب الإدارة و أن مصطلحات نظرية الإدارة يجب أن تكون مستمدة من منطلق و سيكولوجية الإنساني.

1 د إسماعيل إسماعيل وآخرون مرجع سبق ذكره ص 95 .

2 معصم صبرينة ، مرجع سبق ذكره ص 58 .

و من هذه التعارف يمكن القول أن اتخاذ القرار هو عملية الاختيار بين مجموعة من البدائل في ظل توفر ظروف معينة لتحقيق نتائج و أهداف مسطرة.

المطلب الثاني: خصائص عملية اتخاذ القرار. 10

إن عملية اتخاذ القرار تسعى دائما إلى إيجاد الحلول للمشاكل و ذلك من خلال إتباع إستراتيجية محددة للبحث عن وضع عدة بدائل مختلفة لاختيار الأنسب منها و من خصائص عملية اتخاذ القرار نجد :

- يتضمن اتخاذ القرارات إتباع الأسلوب الإداري في محاولة التمييز بين السلوك التكييفي الذي يسعى إلى محاولة التوفيق و التكيف مع النتائج الفعلية للقرارات و بين النتائج المتوقعة الحصول عليها .
- بعض القرارات أن لم تكن معظمها تتأثر بشخصية متخذ القرار و بالعوامل الشخصية و الإدارية الأخرى في التنظيم .
- إن اتخاذ القرار مرتبط بدرجة من العقلانية تميزها عن غيرها و ترسم تلك العقلانية لنفسها حدودا أثناء تطبيق القرار تدعى العقلانية المحدودة .
- الالتزام بمبدأ الفعالية حيث انه من الأفضل الوصول إلى القرارات المناسبة بإتباع الأسلوب العلمي في حل المشاكل .
- يجب على متخذ القرار وضع عدة فرضيات و بدائل حسب طبيعة المشكلة المطروحة ثم تقييم و دراسة جميع البدائل لاختيار أفضلها و انسبها .
- يجب على متخذي القرارات مراعاة مبدأ العامل المحدد أثناء تقييم و دراسة الفرضيات و البدائل و يقصد بالعامل المحدد العامل الذي يعوق متخذي القرارات من الوصول إلى اتخاذ القرارات المناسبة .
- يجب أن تتوافر القرارات المتخذة على درجة من المرونة بحيث يتمكن متخذو القرارات من تطبيقها و لكي تتلائم القرارات مع أي تغيرات أو ظروف مستقبلية تحول دون تطبيقها .
- وضوح أهداف التنظيم و تناسبها مع الإمكانيات المتاحة .
- موضوعية متخذي القرارات و تفهمهم لأحدث السبل المتبعة في اتخاذ القرار.
- توفر الخبرات و الاختصاصات في المجالات المتعلقة بالقرارات المتخذة.
- كفاية المعلومات دقتها و جدولتها و سهولة الرجوع إليها عند الحاجة.
- ملائمة الظروف الداخلية و الخارجية ووضوح العوامل و المتغيرات المؤثرة و المتأثرة باتخاذ القرار. 1.

المطلب الثالث: أهمية اتخاذ القرار. 9

يعتبر اتخاذ القرار من المهام الجوهرية للمدير فقدرته على اتخاذ القرارات و حقه النظامي في اتخاذها هو الذي يميزه عن غيره من أعضاء المؤسسة .ومن هنا أصبحت عملية اتخاذ القرار محور العملية الإدارية و أصبح مقدار النجاح الذي تحققه أي مؤسسة يتوقف إلى حد بعيد على القدرة و كفاءة قيادتها على اتخاذ القرارات السليمة ، و مما زاد في أهمية اتخاذ القرارات و دورها في تحقيق أهداف المؤسسة ما تشهده هذه الأخيرة من تعدد و تعقد أهدافها ، فأصبحت عملية اتخاذ القرارات تشمل كافة الجوانب الإدارية من تخطيط ،تنظيم تنسيق و اتصالات حيث ترتبط بها ارتباطا وثيقا و من هذا المنطلق تتحدد أهمية اتخاذ القرارات .

فتتفق عملية التخطيط مع عملية اتخاذ القرارات من حيث المعايير التي وضعت لتقسيم أنواع التخطيط مع المعايير التي وضعت لتقسيم أنواع القرارات ، حيث تم تصنيف أنواع التخطيط تبعا للمستويات الإدارية التي تتولى وضع الخطة و هي المستويات الإدارية العليا ،الوسطى ،الدنيا . كما تم تصنيف اتخاذ القرارات و فقا للمهارات و القدرات اللازمة لوضع الخطة و ذلك تبعا لتدرج المستويات و هكذا يتضح مدى الارتباط بين عمليتي التخطيط و اتخاذ القرارات فالعملية التخطيطية تقوم على اتخاذ القرارات .

أما التنظيم الإداري يؤثر على عملية اتخاذ القرارات من خلال تقسيم العمل ، تحديدي الاختصاصات ،تحديدي القواعد و الإجراءات فتنتقل عملية اتخاذ القرارات إلى جميع أجزاء التنظيم سواء من الأعلى إلى الأسفل أو من الأسفل إلى الأعلى أو على المستوى الأفقي فتقيم تنظيم إداري معين أساسه نوعية القرارات الذي تتخذها إدارته و الكفاءة التي توضع بها تلك القرارات موضع التنفيذ و هكذا يتضح مدى ارتباطهما ،فتطوير عملية اتخاذ القرارات مدخلا للتطوير التنظيمي ، و ذلك من خلال الربط بين كفاءة اتخاذ القرارات و قدرة التنظيم على تنفيذها و هكذا تتمكن المؤسسة من تنفيذ أهدافها و أهداف العاملين بها ،أما التنسيق فيعتبر من أهم العناصر الإدارية و علاقته بعملية اتخاذ القرارات تبرز من خلال تنظيم و توحيد الجهود و الطاقات البشرية و المادية و حسن استخدامها لاتخاذ القرار و تنفيذه ، و يتطلب ذلك تحقيق الانسجام بين نشاطات الأقسام و الفروع المختلفة و بين جهود العاملين في القسم أو في الفرع الواحد ضمن إطار تعاوني متناسق يساعد على تحقيق التكامل و توحيد الجهود للوصول الى الهدف من خلال تنفيذ سليم للقرارات المتخذة.1

استخلاصا لما ذكر تعتبر عملية اتخاذ القرارات من أهم الدعائم التي تعتمد عليها المؤسسة، حيث تعتبر هذه الأخيرة شبكة متحركة لاتخاذ القرارات، فجوهر العملية الإدارية هو اتخاذ القرارات

المبحث الثاني: عموميات حول عملية اتخاذ القرار.

إن للقرارات عدة أنواع أو عدة تصنيفات لمواجهة حالات أو مواقف محتملة الوقوع أو لتحقيق أهداف مرسومة وقد تواجه عملية اتخاذ القرار مشكلات عدة و لتفاديها يجب اتخاذ القرار وفق خطة مرسومة عبر مراحل محددة .

المطلب الأول: أنواع القرارات.

يصادف الفرد في المؤسسة في أي موقع من مواقع العمل و في أي نوع من النشاطات العديدة المواضيع و المشاكل التي تتطلب منه اتخاذ القرارات بشأنها ، و يختلف نوع القرار باختلاف موقعه و المؤسسة التي يعمل بها أو التي يتعامل معها و منه نميز عدة أنواع للقرارات تصنف تبعاً لبعض المعايير نذكر منها :

❖ تقييم القرارات وفقاً للوظائف الأساسية :

- قرارات مالية:

هي القرارات الخاصة بطرق تمويل المؤسسة كحجم راس المال اللازم للمؤسسة و الهدف من هذه القرارات الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة و من أنواع القرارات المالية :

- القرارات الاستثمارية: يمكن القول أن القرار الاستثماري هو القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري بين بديلين أو أكثر، و تنحصر قرارات الاستثمار في اختيار نوع الموجودات التي يجب أن تستخدم من قبل إدارة الشركة لتحقيق عوائد مستقبلية .
- قرارات التمويل: هو القرار الذي يبحث في الكيفية التي تتحصل بها الشركة على الأموال الضرورية للاستثمار فهل يجب عليها إصدار أسهم جديدة أو اللجوء للاستدانة.

هي تلك القرارات المتعلقة بتحديد و صياغة هيكل التمويل لشركة الأعمال و التي تصل من خلالها لاختيار هيكل التمويل الأمثل لتعظيم القيمة السوقية للسهم .

تتضمن هذه القرارات مصادر الحصول على الموظفين وطرق الاختيار والتعيين ونوعية التدريب المطلوبة، أسس دفع الأجور والحوافز والمكافئات، وكذلك علاقة المؤسسة بالاتحاديات والنقابات العمالية و المؤسسات ذات العلاقة بالعنصر البشري .

- قرارات متعلقة بالإنتاج :

تتضمن القرارات الخاصة باختيار مواقع المصانع وقربها من مستلزمات الإنتاج وحجم الإنتاج والسياسة الخاصة به و مصادر الحصول على المواد الخام والتخزين والرقابة على الإنتاج وجودته.

- القرارات المتعلقة بالوظائف الإدارية :

هي القرارات التي يحدد من خلالها الهيكل التنظيمي للمؤسسة وإسناد المناصب الإدارية وقواعد اختيار المديرين وتدريبهم ومراقبتهم .

- القرارات المتعلقة بالتسويق :

هي تلك القرارات المتعلقة بنوع السلعة التي سيتم بيعها ومواصفاتها والأسواق التي سيتم التعامل معها ، و قنوات التوزيع والتعبئة والتعليق والتسعير والترويج لها .

❖ تقييم القرارات وفقا لأهميتها :

- قرارات إستراتيجية :

تتعلق هذه القرارات بكيان المؤسسة ومستقبلها والبيئة المحيطة بها تتميز القرارات الإستراتيجية بكونها قرارات طويلة الأجل وبضخامة الاستثمارات والاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذها ، وبأهمية الآثار و النتائج التي تحدثها في مستقبل التنظيم .
فالقراارات الإستراتيجية تعالج المشاكل المعقدة التي تتطلب اهتماما خاصا وتتميز كونها .

- محدودة و نادرة.

- مستوى عدم التأكد و المخاطرة كبيرين.

- قرارات تكتيكية:

هي قرارات تتخذها الأقسام و الإدارات _الإدارة الوسطى_ تهتم هذه القرارات بتوفير الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف و ترجمة الخطط و تحديد مسار العلاقات بين العاملين او بين حدود السلطة و تقييم العمل و تفويض الصلاحيات كما أن مثل هذه القرارات تهتم بكيفية استغلال الموارد للاستمرار في العمل وتتميز هذه القرارات بكونها .

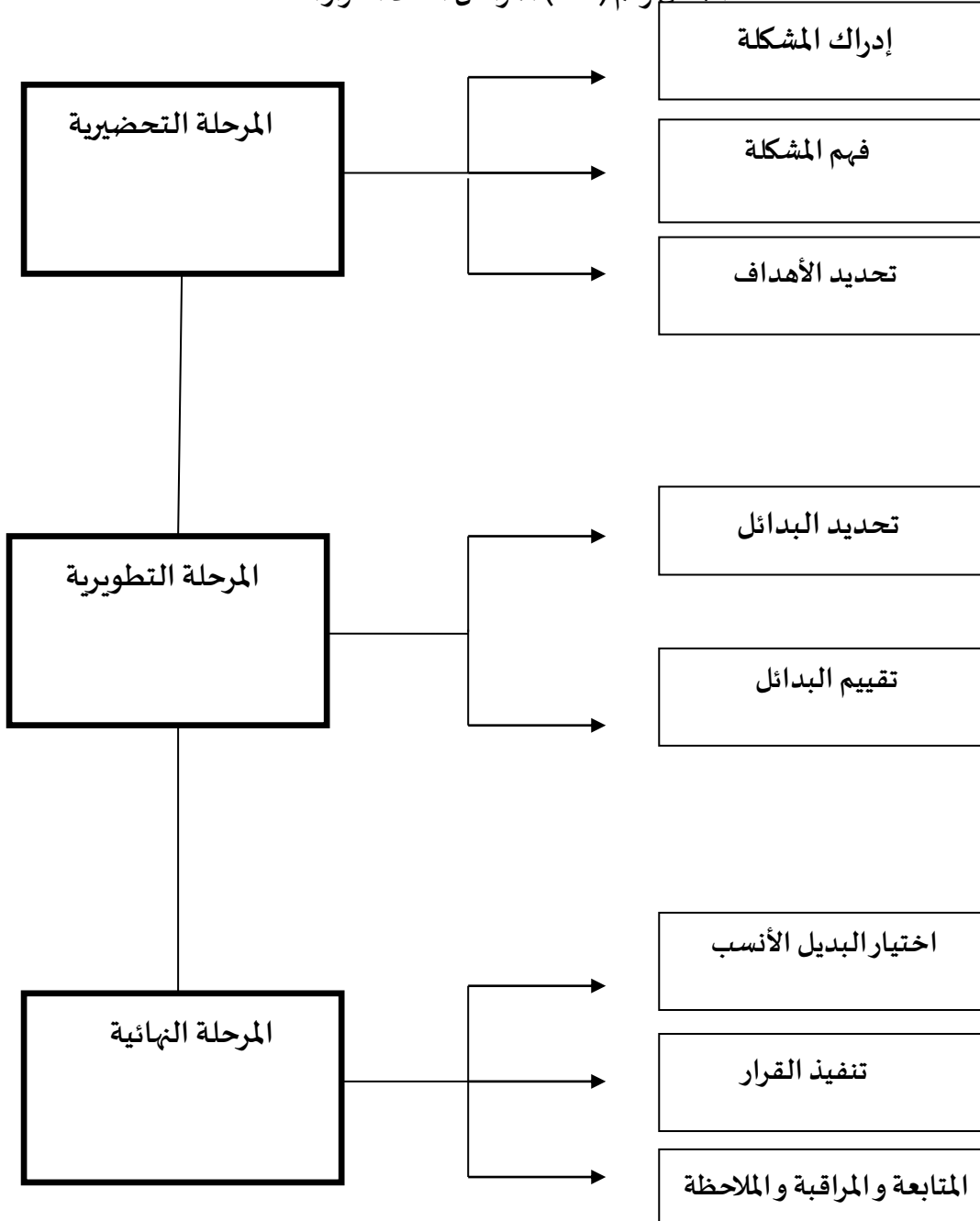
- قليلة مقارنة بالقرارات التنفيذية (التشغيلية) .
 - مستوى عالي من المخاطرة و عدم التأكد .
 - قرارات تشغيلية :
- تسمى أيضا القرارات العمدية و هي تهتم بالاستغلال و التسيير اليومي للمؤسسة و تعتبر هذه القرارات من اختصاص الإدارة المباشرة او التنفيذية و تتميز ب :
- كثرة عددها .
 - متكررة و ذات تأثير المدى القصير.
 - مستوى الخطر محدود .
 - تتخذ على أساس عدد محدود من المتغيرات .
 - قرارات فردية و لا تأثر على استمرارية المؤسسة على المدى الطويل.
- ❖ تقييم القرارات وفقا لإمكانية برمجتها :
- حسب التصنيف الذي وضعه سيمون للقرارات نجده صنفها الى :
- قرارات مبرمجة: (قرارات هيكلية) .
- هذه القرارات التي تتخذ بشكل مشاكل مطروحة واضحة المعالم ، و تتميز بأنها قرارات متكررة لا تعتمد على الذكاء في حلها بل تعتمد على التجربة ، حلها يكون عن طريق إتباع إجراءات مهيكلية على شكل مراحل سهلة التنفيذ و بالتالي فالمسير ليس مجبر على دراسة المشكلة كلما عرضت عليه فتاتي هذه القرارات لمعالجة الطلبات و لفوترة المبيعات و تسيير المخازن .
- قرارات غير مبرمجة: (قرارات غير مهيكلية) .
- هذه القرارات تحتاج إلى ذكاء متخذ القرارات فيقوم المسير بالبحث عن أفضل الحلول التي يمكن الوصول إليها ثم اختيار أفضلها ، فتتخذ هذه القرارات عند اختيار مورد جديد او عند إدراج منتج جديد في السوق ، أي أن هذه القرارات تتسم بالحدائثة و يتميز هذا النوع من القرارات بالخصائص التالية .
- تحمل هذه القرارات درجة عالية من عدم التأكد .

- تتحكم بها عدة متغيرات مما يجعلها معقدة .
- المعلومات المتوفرة قليلة و غير كافية أن لم نقل استحالة الحصول عليها لتعلقها بمستقبل المؤسسة.
- تدفق المعلومات متقطع و عشوائي بطبيعة المشاكل التي تتناولها مثل هذه القرارات.
- صعوبة تحديد المعالم الأساسية للمشكلة . 1

المطلب الثاني: مراحل اتخاذ القرار.

تمر عملية اتخاذ القرار بعدة مراحل كل مرحلة تحتاج إلى عدة خطوات وإجراءات بهدف الوصول إلى قرارات سليمة، ويختلف عدد هذه الخطوات وطريقة ترتيبها باختلاف المفكرين وهناك عدة تصنيفات وكل تصنيف يمثل وجهة نظر معينة ويمكن تبني وجهة النظر حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2) : مراحل اتخاذ القرار.



من إعداد الطالبة .

❖ المرحلة التحضيرية:

تتألف هذه المرحلة من ثلاث خطوات :

1 - إدراك المشكلة : تنشأ المشكلة نتيجة وجود خلاف⁴³ الحالة القائمة و الحالة المرغوب الوصول إليها أي تفاوت بين الأهداف و النتائج المرجوة و بين مستوى الإنساج او الأداء الفعلي ، فيقوم الرجل بإتباع أسلوبين لحل المشكلة القائمة يهدف من خلالهما إما لتغيير الحالة القائمة أو تغيير الحالة المرغوب في تحقيقها .

2-فهم المشكلة: يعني اكتشاف طبيعة المشكلة و ارتباطها من جوانب إدارية أخرى و غالبا ما تكون المشاكل الإدارية في شكل:

- مشاكل تقليدية أو روتينية:تتناول مسائل يومية تتكرر باستمرار مثل توقيت العمل و الدوام للعاملين .
- مشاكل حيوية: و هي المشاكل التي تتصل بالتخطيط و رسم السياسات التي تنسم بالتأثير الشديد على انتظام نشاط المؤسسة و تحقيقها لأهدافها المستقبلية.
- و قد تكون مثل هذه المشاكل راجعة إلى ضعف التخطيط أو التنظيم أو السياسات الموضوعة كما قد تكون راجعة إلى الظروف البيئية التي تعمل في إطارها المنظمة و التي يصعب التنبؤ بها كتعطل و سائل الإنتاج أو تأخر التمويل و وصول المواد.

3- تحديد الأهداف : يتوجب على المدير (متخذ القرار) من اجل حل المشكلة تحديد الأهداف التي سوف يتخذ القرار المناسب لتحقيقها . 1

❖ المرحلة التطويرية:

و تتألف من خطوتين هما:

- 1- تحديد البدائل : البدائل هي الحلول أو الوسائل أو الأساليب المتاحة إمام الرجل الداري لحل المشكلة القائمة و تحقيق الأهداف المطلوبة بحيث يجب القيام بدراسة كافية لتحديد البدائل معتمدا على خبرته السابقة في هذا المجال و على نتائج و تجارب الآخرين في نفس المجال و هذا في حدود الموارد المتاحة أمام متخذي القرار .
- إن إيجاد الحلول البديلة يعتمد على التفكير الأبتكاري الذي يركز على التصوير و التنبؤ و خلق الأفكار و في هذه المرحلة لا بد من طرح جميع الحلول و البدائل بغض النظر عن إمكانية تنفيذها من عدمه .

- 2- تقييم البدائل : تعد هذه المرحلة صعبة جدا قياسا بالمراحل السابقة لأنها تتطلب التنبؤ بحوادث المستقبل و الظروف و العوامل التي تؤثر على القرار و هذا يقوم على معلومات يغلب عليها صفة عدم التأكد ، كما تتمثل صعوبة هذه المرحلة في أن مزايا و عيوب هذه البدائل لا تتضح بصورة واضحة أثناء دراسة المشكلة ، لكنها تظهر فعليا في المستقبل و يفترض أن يكون التقييم وفقا لمعايير و أسس موضوعية من اجل تباين مزايا و عيوب كل بديل من هذه البدائل و في حالة المفاضلة يجب الأخذ بعين الاعتبار النواحي التالية :
- إمكانية توفير البديل و مدى توفر الإمكانيات المادية و البشرية الملائمة اللازمة لتنفيذه.
 - التكاليف المالية لتنفيذه و الأرباح التي يتوقع تحقيقها و الخسائر المحتملة الوقوع .
 - الانعكاسات النفسية و الاجتماعية لتنفيذه و مدى استجابة المرؤوسين للبديل و حسن توقيت تنفيذه .
 - اختيار البديل الذي يضمن تحقيقه للسرعة المطلوبة عندما يكون الحل يتطلب السرعة و العجلة .

◆ المرحلة النهائية:

و تتشكل من ثلاث خطوات :

- 1-اختيار البديل الأنسب : في هذه المرحلة يتم اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة للحل و هنا يقوم المدير الراداري باتخاذ القرار استنادا إلى البديل الأفضل الذي تم اختياره و لكن قبل الاختيار يجب التأكد من ان هذا البديل يلائم كافة المتطلبات و العوامل الأخرى للمشكلة و التي لم تأخذ بعين الاعتبار خلال المرحلة السابقة ، فقد يفضل أحيانا حلا آخر غير الحل او البديل الأفضل لاعتبارات يراها المدير ضرورية مثل سهولة التنفيذ و ان تكون الظروف الحالية للمنظمة لا تسمح بحل يتوقع أن يجد مقاومة كبيرة من قبل العاملين المؤولين عن التنفيذ و هكذا فان هذه المرحلة يراعى فيها عدة عوامل أهمها :
- التأكد من قابلية البديل الذي تم اختياره للتنفيذ و مدى ملائمته للمتطلبات و للظروف الحالية للمؤسسة .
 - الصيغة العملية لهذا البديل بشكل قرار إداري وفقا للمتطلبات القانونية السائدة .
 - الأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة عن تنفيذ البديل الأنسب .
 - مراعاة اختيار البديل الذي يساهم في تحقيق الأهداف الكلية للمنظمة. 1

2- تنفيذ القرار: تعد هذه المرحلة تابعة للمرحلة السابقة رغم أن القرار يكون قد صدر و التنفيذ يأتي لجعل القرار واقعي و ملموس خاصة بعد أن يضمن متخذ القرار تعاون و تفاعل الجميع على تنفيذ القرار و هذا يتطلب دورا مهما من الرجل الإداري لانجاز تنفيذ القرار مثل القيام بأعمال التحفيز للعاملين و يعتبر القرار عديم القيمة و الفائدة ما لم يتم تنفيذه .

3- المتابعة و المراقبة و الملاحظة : تتطلب هذه الخطوة من المدير متابعة تنفيذ القرار و التوجيه الذي يمارسه على مرؤوسيه المنفذين و عليه أن يقوم بأعمال الملاحظة لكيفية التنفيذ و هذا يتطلب المزيد من الأعمال الإدارية مثل الاتصال و الإرشاد و بعد ذلك يعمل المدير على تسجيل كل معوقات تنفيذ القرار و يستخلص القرار لتطوير الحلول في المستقبل . 1

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار.

على الرغم من تعدد القرارات التي يتخذها المدير فان العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات تزيد من صعوبة و كلفة هذه العملية و إذا ما تداخلت هذه العوامل بقوة فإنها تقود أحيانا إلى قرارات خاطئة لهذا فان اتخاذ اي قرار و مهما كان بسيطا و ذي آثار و مدى محدودين فانه يستلزم من الإدارة التفكير في عدد من العوامل مختلفة التأثير على القرار بعضها داخل التنظيم (عوامل داخلية) و بعضها خارجه و بعضها الأخر سلوكي أو إنساني بالإضافة إلى عوامل أخرى كمية ترتبط بالتكلفة و العوائد المتوقعةالخ.

• عوامل البيئة الخارجية :

و تتمثل هذه العوامل في الضغوط الخارجية القادمة من البيئة المحيطة التي تعمل في وسطها المنظمة و التي تخضع لسيطرة المنظمة بل أن الإدارة المنظمة تخضع لضغوطها و تتمثل هذه العوامل بمايلي :

- الظروف الاقتصادية و السياسية و المالية السائدة في المجتمع .
- التطورات التقنية و التكنولوجية و القاعدة التحتية التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية .
- الظروف الإنتاجية القطاعية مثل المنافسين، الموردين و المستهلكين.
- العوامل التنظيمية و الاجتماعية و الاقتصادية مثل النقابات و التشريعات و القوانين الحكومية و الرأي العام و السياسة العامة للدولة و شروط الإنتاج.
- درجة المنافسة التي تواجه المنظمة في السوق.

و عليه فان هذه العوامل ترتب على إدارة المنظمة قرارات لاترغب في اتخاذها أو ليس في مصلحتها دائما فمثلا إذا كان القرار المتخذ قد تم اتخاذه تحت ضغوط سياسية أو ذا طابع سياسي أو اجتماعي فمن الصعب استخدام المنطق الحر الرشيد في اتخاذ القرارات الحكومية المبني على معيار اقتصادي ، إلا أن ذلك لايعني أن لايقوم صانعو القرارات الإداريين وغيرهم بدراسة عميقة للمسائل والمشكلات و استخدام إجراءات القرارات لا يمكن اعتماد وضع عوامل الواقع الذي تعمل فيه المنظمة بالحسبان .

● عوامل البيئة الداخلية :

و تتمثل في العوامل التنظيمية و خصائص المنظمة و هي عوامل كثيرة أهمها كالتالي .

- عدم وجود نظام معلومات داخل المؤسسة يفيد متخذ القرار بشكل جيد.
- عدم وضوح درجة العلاقات التنظيمية بين الأفراد و الإدارات و الأقسام.
- درجة المركزية و حجم المنظمة و درجة انتشارها الجغرافي .
- درجة وضوح الأهداف السياسية للمؤسسة .
- مدى توافر الموارد المالية و البشرية و الفنية للمنظمة .
- القرارات التي تصدر عن مستويات إدارية أخرى .

و يظهر تأثير هذه العوامل بنواح عديدة ترتبط بمايلي .

- الظروف المحيطة بمتخذ القرار .
- تأثير القرار على مجموع الأفراد في المنظمة .
- بالموارد المالية و البشرية و الفنية المتاحة أمام إدارة المنظمة.

● عوامل شخصية و نفسية :

هذه العوامل تشمل كل من له علاقة باتخاذ القرار ابتداء بالرجل الإداري متخذ القرار و مستشاريه و مساعديه الذين يشاركونه في صنع القرار و هذه العوامل تقسم إلى نوعين هما :

- عوامل نفسية : و هذه تشعب فمنها ما يتعلق ببواعث داخلية للشخص و منها ما يتعلق بالمحيط النفسي المتصل به في عملية اتخاذ القرار و خاصة في مرحلة اختيار البدائل من البدائل المتاحة .عوامل شخصية : تتعلق بشخصية متخذ القرار و قدراته و هناك الكثير منها تؤثر في عملية اتخاذ القرارات ، فالقرار يعتمد على الكثير من المميزات الفردية و الشخصية للفرد التي تطورت معه قبل

وصوله إلى التنظيم ، و عليه تشكل عمليات اختيار الأفراد و تدريبهم عوامل مهمة نوعية القرارات المتخذة في التنظيم .

إن السلوك الشخصي يؤثر تأثيرا مباشرا في كفاية صناعة القرارات ، فكل مدير له أسلوبه حتى لو تسارت الكفاءات و المهارات و يرى راييموند مكليود ان هناك ثلاث أبعاد لإتاحة الفرصة للاختلافات الفردية من مدير لأخر و هذه الأبعاد هي .

- أسلوبهم في الإحساس بالمشكلة .

- أسلوبهم في تجميع المعلومات .

- أسلوبهم في استخدام المعلومات .

كما أن أنماط السلوك تأثر تأثيرا مباشرا على القرار و يتم تصنيف أنماط سلوك المديرين في أربعة أنماط و هي :
المجازفة، الحذر، السرعة و التهور. 1

المبحث الثالث: دور التحليل المالي في اتخاذ القرار.

إن للتحليل المالي دور كبير في اتخاذ القرارات و الرامي أساسا إلى صحة الوضع المالي الذي يجعل المؤسسة مطمئنة في بيئتها و هذا لضمان الاستمرارية و القدرة على تنفيذ إستراتيجيتها كما يضمن سلامة القرارات المالية.

المطلب الأول: دور المؤشرات المالية في اتخاذ القرار.

إن مؤشرات التوازن تعطينا الوضعية الحقيقية للمؤسسة كما أنها تقيم أداء المؤسسة بحيث أنها تقدم للمدير المالي معلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصادر التمويل المثلى و قرار التخطيط بالإضافة إلى هذا فهي تعطي معلومات حول سيولة المؤسسة و حول الهيكل المالي للمؤسسة فبالتالي هي تساعد على اتخاذ القرار المقترح الاستثماري .

في المرحلة الخاصة بالتحليل المالي يتم هذا التحليل على مدى العمر المتوقع للاستثمار و ذلك للتأكد من توفر التمويل الضروري لتنفيذه و أن الاستثمار ينتج عنه سيولة لتغطية التزاماته.

- تحليل السيولة: و هذا التحليل يهدف لمعرفة التدفق النقدي خلال فترة تنفيذ و تشغيل الاستثمار.
- هيكل رأس المال : يهدف هذا التحليل إلى التأكد من أن التمويل يتلاءم مع الاستثمار من حيث النوع و المدة بالنسبة للاستثمارات الثابتة أو الاستثمارات في رأس المال العامل . 1

المطلب الثاني: دور النسب المالية في اتخاذ القرار.

إن الهدف الرئيسي للتحليل المالي بالنسب هو فهم البيانات الواردة في القوائم و التقارير المالية لتكون قاعدة من المعلومات التي تساعد متخذ القرار في أداء عمله و بما أن النسب المالية هي محاولة لإيجاد العلاقة بين المومتين الخاصتين إما بالقائمة و هي تزود الأطراف المعنية بالتحليل المالي فهم أفضل عن حقيقة وضع المنشأة و إما باعتمادها على تحليل كل معلومة على حدا .

سيقدم العدد الكبير للمحلل المالي معلومات هامة عن ربحية المؤسسة في كسب النشاط و الربحية و السوق و عن مخاطرها ، كسب السيولة و المديونية و خدمة الدين كما انه لا يعطي نسبة واحدة للمعلومات الكافية لاتخاذ القرارات ، او التعرف على أسباب المشكلة بل يجب تحليل مجموعة من النسب ان عدد النسب المالية سوف يعطي الفرصة لاختيار حجم متواضع من النسب المالية على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات المطلوبة و كل نسبة لها دور في اتخاذ القرار . 2

و من أنواع النسب المالية نذكر مايلي

- نسب السيولة: تهدف هذه الأخيرة إلى تقييم الطاقة أو القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير بحيث تقوم هذه النسب بتهيئة المناخ المناسب لاتخاذ القرار و أهم هذه القرارات قرار التمويل و قرار الائتمان.
- نسب الربحية : محصلة لمختلف البيانات المتخذة في إدارة مختلف شؤونها إذن فالتحليل بنسب الربحية يعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية و المالية .
- نسب النشاط : تقيس هذه الأخيرة كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسباً على مختلف أنواع الأصول و هي تساعد على قرار التخطيط و الرقابة المالية و اتخاذ القرارات التصحيحية ، كما أنها تقيم انجازات و نشاط المؤسسة و الحكم على مدى مناسبة البيانات المتبعة من الإدارة .
و من استخدامات النسب المالية:

1- استخدام النسب المالية في التخطيط المالي : بحيث يمكن للشركة اتخاذ القرارات المتعلقة بالأداء التشغيلي المستقبلي و كذلك قائمة المركز المالي التقديرية و التقدير الشخصي و استرشادا بالنسب المالية للشركات المماثلة داخل القطاع الصناعي .

- 2- استخدام النسب المالية في قرار الإنفاق العام: تستخدم النسب المالية في تقدير التدفق النقدي و تقوم عملية التدفق النقدي الإضافي في مجال الموازنة الرأسمالية على تقدير التدفقات النقدية الخارجية لراس المال العام ثم التدفق النقدي الداخل لراس المال نتيجة تنفيذ الاقتراح الاستثماري ، ترتبط التدفقات الداخلة و الخارجة راس المال بالتوسعات الإنتاجية و التي تطلب زيادة بنود نقدية ، الذمم نتيجة تنفيذ هذا الاقتراح و هذا يتضمن الاقتراح الاستثماري في كثير من الأحوال إدخال منتجات جديدة او عملية إنتاجية مختلفة أو نظام توزيعي جديد إلا انه يصعب استخدام البيانات التاريخية لتحديد العلاقة بين المخزون و الذمم النقدية و بين المبيعات نظرا لطبيعة المقترحات الاستثمارية التي تغيرهن هذه العلاقات .
- فإذا كان الاقتراح متشابها للاستثمارات المالية فانه من المقبول استخدام النسب المالية للشركة لتقدير حجم الأصول المالية و أوراق القبض و المخزون التي تساعد في اتخاذ القرار. 1

المطلب الثالث : دور تحليل الاستغلال في اتخاذ القرار.

بالنسبة لتحديد الاستغلال الوظيفي فإنه يحدد المسؤوليات حسب الوظائف اي انه يحدد الوظائف التي لها أكثر مساهمة في تحقيق النتيجة و يساعد على تحديد السياسات الاستغلالية على حدة و تقسيمها في نهاية الدورة و بالتالي فهو يساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج كقرار التخلي عن منتج معين يساهم بدرجة قوية في النتيجة كما يساعد على الرقابة و اتخاذ القرارات التصحيحية , فبالنسبة لتحليل الاستغلال التفاضلي كذلك له دور في اتخاذ القرار منها: 1

- قرار التوسع في حجم العمليات.
- قرارات البيع .
- قرارات التغيير .

كما أن تحليل الاستغلال يساعدنا على اتخاذ القرارات التخطيطية بحيث يعتبر مفهوم التكلفة المناسب لاتخاذ القرارات التخطيطية و هو التكلفة التفاضلية و حيث أن القرارات عادة ما تتعلق بالمستقبل فبذلك تكون التكلفة متوقعة في المستقبل. 2.

كما أن التكلفة التفاضلية المناسبة لاتخاذ القرارات التخطيطية قد تشمل على تكاليف ثابتة و تكاليف متغيرة و رغم ذلك فهذه العناصر البد أن تكون متغيرة ، و يمكن القول أن المعيار المناسب لحساب التكلفة أغراض اتخاذ القرارات التخطيطية هو مدى ارتباط عنصر التكلفة المعين و بصرف النظر عن كون هذا العنصر متغيراً أو ثابتاً . 3.

من خلال ما قلناه نستنتج أن تحليل الاستغلال يمكننا من توقع تكاليف أغراض القرارات التخطيطية.

خلاصة الفصل :

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل المتمثل في دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات و ترشيدها نستنتج أن عملية اتخاذ القرار تتطلب كمية هائلة من المعلومات الخاصة بالقرارات المالية نظرا لاهميتها و الخصائص التي تتميز بها إلا أن البيانات المحاسبية لديها نقاط ضعف تحد من استخدامها في اتخاذ القرارات خاصة فيما يتعلق بالتقييم .

القرارات التي تأخذ بعين الاعتبار التحليل المالي هي القرارات الاستثمارية، قرارات التمويل و سياسات توزيع الأرباح، حيث أن كل هذه القرارات تطلب لها معلومات دقيقة خاصة فيما يتعمق بالسيولة و الربحية و النشاط و الاستقلالية المالية. إن التحليل المالي يلعب دورا كبيرا في اتخاذ القرار حيث أنه يعتبر منبع للمعلومات بحيث كل أداة من أدوات التحليل المالي لها دور في اتخاذ القرار ابتداء من النسب و مؤشرات التوازن التي تعطي لنا معلومات حول السيولة و النشاط و الربحية و غيرها، ثم تحليل الاستغلال الذي يعطي لنا معلومات حول دورة الاستغلال التي تقوم بتحليل المخاطر المالية و التشغيلية لتهيئة المناخ الملائم لاتخاذ القرار. و بعد الدراسة من الناحية النظرية كان من البد من إعطاء الصيغة العملية لها لجعلها أكثر موضوعية لذلك سنقوم بإسقاط كل المعارف النظرية والتي تطرقنا لها في الفصول السابقة على الجانب التطبيقي، وحتى نتمكن من إثراء دراستنا وجعلها ذات قيمة دعمناها بدراسة ميدانية لإسقاط المنظور النظري على المؤسسة محور الدراسة المتمثلة في شركة سونا طراك فرع تمبيع الغاز الطبيعي GL2/Z.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية لشركة

سوناطراك " فرع تمبيع الغاز

الطبيعي "GL2/Z"

تمهيد

بعد الدراسة النظرية المفصلة التي قمت بها حول موضوع "دور التحليل المالي ومؤشراتته في اتخاذ القرار داخل المؤسسة" يأتي الآن الفصل الثالث والذي يشمل الدراسة التطبيقية وهي على شكل إسقاط للمفاهيم النظرية على المؤسسة المدروسة، والتي تمثل بدورها احد أهم المؤسسات الجزائرية بطبيعة الحال و المتمثلة في مؤسسة سونا طراك

وقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على دور التحليل المالي عن قرب و استنتاج التأثير الحقيقي له على المؤسسة و مدى فهم و إدراك المؤسسة لأهميته.

و يتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث :

- . المبحث الأول: بطاقة فنية لشركة سونا طراك وفرع تمييع الغاز GL2/Z .
- المبحث الثاني: تحليل و معالجة الوضعية المالية لمركب تمييع الغاز الطبيعي GL2/Z و ذلك لثلاث سنوات متتالية (2012/2013/2014).
- المبحث الثالث : نتائج و توجهات الدراسة المتوصل إليها .

المبحث الأول: بطاقة فنية لشركة سونا طراك وفرع تجميع الغاز الطبيعي.

المطلب الأول: تقديم عام لشركة سونا طراك.

1/ تقديم مؤسسة سونا طراك:

تعتبر شركة سونا طراك عن نموذج نجاح جزائري على المستوى العالمي يستوجب الدراسة بما تحققه من انجازات وإمكانيات تضعها في صدارة مجال نشاطها، و عليه سوف نتطرق خلال هذا المبحث إلى التعريف بشركة سونا طراك، التطور التاريخي لها، التعريف بأنشطتها وفروعها وكذا دراسة التنظيم العام لمجمع سونا طراك.

• تعريف شركة سونا طراك:

S.O.N.A.T.R.A.S.H (سونا طراك) المؤسسة الوطنية لنقل و تحويل و تسويق المحروقات

Société national de transports et commercialisation des hydrocarbures sonatrach

هي شركة عمومية جزائرية و مؤسسة وطنية و بترولية توظف أكثر من 120000 موظف إذ تعد شركة سونا طراك شركة نقل و تسويق المحروقات و هذا منذ تأسيسها سنة 1963 حيث تعتبر المورد الرئيسي لإنعاش الاقتصاد الوطني و جلب العملة الصعبة هذا إذ كان نشاطها يتركز أساسا على نقل و تسويق المحروقات و منه استغلال الموارد البترولية في الجزائر .
يقدر رأس مالها بحوالي 145 مليار دينار جزائري موزعة على 245 سهم كل سهم مقدر ب 1 مليون دينار جزائري و هو غير قابل للتصرف بعدما كانت المؤسسة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات سونا طراك برأس مال يقدر ب 40 مليون دينار جزائري ملك الدولة عند نشأتها
ومنه تعتبر هذه الشركة الدعامة الأساسية و العمود الفقري للاقتصاد الوطني كونها المؤسسة التي تملك أكبر حصة في التقدير كما أنها تعتبر من أهم شركات النفط في العالم .

• لمحة تاريخية حول شركة سونا طراك:

بعد اتفاقيات (افيان) أصبحت الشركة الفرنسية هي صاحبة الكلمة في قطاع المحروقات بالجزائر تنتج كما تشاء أو تسوق كما تشاء، فقد استغلت هذه الفرصة لترفع أرباحها أكثر ما يكون غير عابئة بمستقبل اقتصاد الجزائر، فالجزائر لم تملك في سنة 1962 سوى مليون طن من البترول الخام من مجموع 20.7 م أي بنسبة 10.5% من الإنتاج الإجمالي و نظرا لان اغلب دخل الجزائر في ذلك الوقت من النفط و الخمور و ان عملية التنمية تتطلب رؤوس أموال كبيرة فقد أدركت الجزائر أن وضع و تطبيق سياسة رشيدة في قطاع الطاقة من شأنه أن يجعل عملية التنمية.

في ظل هذه الظروف و انطلاقا من هذه الاعتبارات رأى المسئولون ضرورة قيام شركة وطنية تعتنى بشؤون النفط لأنه لا يعقل أن تبقى الجزائر البلد المنتج للمحروقات دون أن نستغلها .

صدر المرسوم الذي ينص على قيام شركة سونا طراك الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات تحت رقم 63-491 المؤرخ ب 31 ديسمبر 1963 م و ظهر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية الصادرة في 10 جانفي 1964 بحيث في البداية لم تسلم لها إلا مهام النقل و التسويق التي كانت السيطرة الأجنبية و قد كان أول حقته شركة سونا طراك هو انجاز خط الأنبوب البترولي و قد تم توسيع صلاحيات شركة سونا طراك سنة 1966 بحيث أصبحت تشمل معالجة و تحويل المحروقات و امتلاك منشأة المعالجة الصناعية للمحروقات و كذا تسويق الصناعة البتر وكيماوية

مرت هذه الأخيرة بعدة إصلاحات جذرية و هذا منذ سنة 1971 سنة تأميم المحروقات إذ كان نشاطها منذ سنة 1961 إلى 1966 يقتصر على نقل و تسويق المحروقات ثم توسيع نشاطها ليشمل كل ما يتعلق بالنفط و الغاز الطبيعي و قد أصبحت اليوم في وضعية تأهلها للعب دور في المستوى الأول و هذا لأهمية احتياطاتها الطاقوية منها 70 % من الغاز الطبيعي بالإضافة إلى طاقتها التكنولوجية التسييرية و لقد حددت أهدافها على أساس أن تكون أداة الدولة الفعالة للاستثمارات في ميدان المحروقات .

و كانت هذه الأهداف كما يلي :

- التنقيب على المحروقات و تسويقها
- تطوير شبكة نقل المحروقات، تخزين، شحن، استغلال و تسيير هذه الشبكات.
- تمبيع الغاز الطبيعي و معالجته .
- تحويل و تكرير المحروقات و تسويقها.
- تنمية مختلف النشاطات المشتركة في الجزائر و في الخارج مع شركات جزائرية و أجنبية و الاشتراك في رأس المال و في القيم المنقولة الأخرى .
- تمويل البلاد بالمحروقات على المدى المتوسط و البعيد.
- التكفل كمؤسسة وطنية ناجحة و متطورة كبلد نفطي و غازي في تحسين تنظيم الموارد الوطنية للمحروقات، و خلق الثروات لصالح التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد.
- تنوع أنشطة المصب و رفع مساهمتها في أرباح الشركة بالجزائر و خارجها .

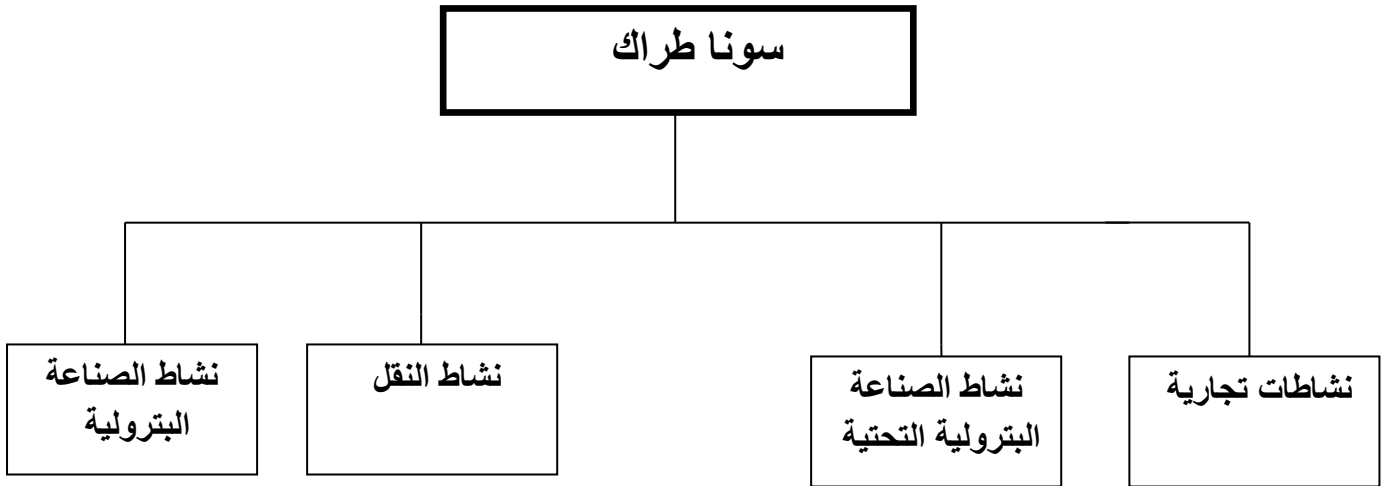
- دراسة كل نشاط له علاقة مباشرة بصناعة المحروقات و كل عمل يترتب عنه فائدة على مجمع السوناطراك .

● أنشطة شركة سونا طراك.

سونا طراك هي مؤسسة عالمية بمجال أنشطتها، صناعة بترولية و غازية و من أهم أنشطتها هي:

- نشاط الصناعة البترولية الأفقية: الاستغلال و الإنتاج.
- نشاط النقل: يتمثل في نقل المحروقات عبر القنوات.
- نشاط الصناعة البترولية التحتية: و هي آخر نشاطات المؤسسة متمثلة في التجميع و التحويل .

الشكل رقم (3-3) : الهيكل التنظيمي لأنشطة سونا طراك .



المصدر : وثائق خاصة بشركة سونا طراك .

● المهام الإستراتيجية لمؤسسة سونا طراك .

تسعى مؤسسة سونا طراك لتوجيه نشاطها صوب مهام إستراتيجية أهمها :

- التنقيب و الاستكشاف .

تعتبر هذه الأخيرة من أهم المراحل في الصناعة البترولية حيث شهدت أول أشغال التنقيب سنة 1980 بحوض الشلف و ذلك بلجوء إلى عقود الشراك مع الشركات الأجنبية لضخامة المشروع .

- الإنتاج.

تعتبر هذه العملية كمرحلة موائية لعملية التنقيب و الاستكشاف فعملية إنتاج الغاز وكذا إنتاج البترول انطلقت سنة 1985 فعرفت عملية الإنتاج تطورا هاما خاصة بعد المشاركة الأجنبية

- النقل عن طريق الأنابيب .

تهدف إلى ربط الحقول و مراكز الإنتاج بمصانع التحويل و التوزيع المحلية و الأجنبية و هو نشاط يتم بالاستعانة بشركات أجنبية كشركة "بريتيش بريتيليموم"

- تمييع الغاز الطبيعي.

تملك سونا طراك حاليا أربع مراكز أو مركبات للتمييع إذ تملك خبرة معتبرة في الصناعات الغازية ويظهر ذلك باحتلالها المرتبة الرابعة في سلم اكبر الشركات الممونة للغاز في العالم.

- التسويق .

بعد تأميم مؤسسات التوزيع في 1980 تحملت سونا طراك عملية توزيع المنتوجات النفطية و مضاعفة نقاط البيع لرفع صادراتها في الأسواق العالمية .

- فروع تمييع الغاز و البترول .

- يحتوي فرع المصب (تمييع الغاز و المحروقات) على 4 وحدات تمييع الغاز الطبيعي تقع 3 بارزيو وواحدة بسكيكدة على بعد 450 كم على الجزائر العاصمة بالإضافة إلى وجود وحدة هي كالتالي .

- مركب تمييع الغاز الطبيعي GL1/Z تقع ببطيوة (وهران)

- مركب تمييع الغاز الطبيعي GL2/Z تقع ببطيوة (وهران)

- مركب تمييع الغاز الطبيعي GL4/Z تقع ببطيوة (وهران)

- مركب تمييع الغاز الطبيعي GL1/Z تقع بسكيكدة .

كما أنها تشمل وحدتين لتكرير البترول GPL كالتالي .

- GP1/Z يقع في مرسى الحجاج.

- GP2/Z يقع في ارزيو .

● التنظيم العام لمجمع سونا طراك.

و هو يعكس أهم الهيئات العليا بالمجمع و المتمثلة فيما يلي :

أولاً: الجمعية العامة ومجلس الإدارة: هما هيئتان تتخذان القرارات الحاسمة والإستراتيجية في المجمع لها اجتماعات دورية منتظمة و أخرى طارئة إذا اقتضت الضرورة، يمكن توضيحها كما يلي .

➤ الجمعية العامة: وهي أعلى هيئة بالنسبة للمجمع وأقواها سلطة تتكون من 4 أعضاء ورئيسا هم :

- وزير الطاقة (رئيسا).
- وزير المالية (عضوا).
- محافظ بنك الجزائر (عضوا).
- مندوب التخطيط (عضوا).
- ممثل رئاسة الجمهورية (عضوا) .

➤ مجلس الإدارة: وهي الهيئة الثانية من حيث السلطة، يتم على مستواها اتخاذ القرارات وتحديد

التوجهات انطلاقا من توجهات الجمعية العامة ويتكون هذا المجلس من 12 عضوا ورئيسا هم

- الرئيس المدير العام لمجمع سونا طراك.
- ممثلان لوزارة المالية (عضوان).
- ممثل لبنك الجزائر (عضوا).
- ممثلان عن الوزارة المكلفة بالمحروقات (عضوان).
- شخصية ذات كفاءة في قطاع المحروقات (عادة الرئيس المدير العام لمجمع سونا لغاز) ويكون من خارج المجمع (عضوا).
- 04 ممثلين لمجمع سونا طراك (أعضاء).
- ممثلان لعمال المجمع (عضوان) .

➤ المجلس التنفيذي: و هو الهيئة التنفيذية للمجمع، يضطلع بدور التسيير المباشر ويرفع تقاريره إلى

كلا من مجلس الإدارة و الجمعية العامة حيث يتكون هذا المجلس من :

- الرئيس المدير العام لمجمع سونا طراك .
- نائب الرئيس المكلف بأنشطة المنبع
- نائب الرئيس المكلف بأنشطة النقل عبر الأنابيب
- نائب الرئيس المكلف بأنشطة المصب
- نائب الرئيس المكلف بالأنشطة التجارية

- المدير التنفيذي للمالية
 - المدير التنفيذي للفروع و المساهمات
 - المدير التنفيذي للإستراتيجية ، التخطيط و الاقتصاد
 - المدير التنفيذي للشؤون القانونية
 - المدير التنفيذي للشركات
 - المدير التنفيذي للموارد البشرية .
- مكانة سونا طراك في الاقتصاد الجزائري .

شركة سونا طراك هي دائما في خدمة اقتصاد الجزائر بعد تأسيسها سنة 1963 م وقد احتملت كل التغييرات و الإصلاحات بتمديد مجموعة الأنشطة البترولية ، و اليوم تؤمن سونا طراك مهمات مركزية وإستراتيجية على البحث والتطوير ، الإنتاج، العلاج و تمييع الغاز الطبيعي وكذلك فصل الغاز ، البترول المميع GPL وهي تمون بالتساوي السوق الوطنية وتسويق المحروقات السائلة والغازية في السوق الخارجية و العالمية .

المطلب الثاني: تقديم عام لمركب تمييع الغاز الطبيعي GL2/Z.

- تعريف مركب تمييع الغاز الطبيعي GL2/Z.
- يعتبر مركب GL2/Z من آخر منشآت المنطقة الصناعية بارزيو يمتد على طول ساحل ب 430 كلم غرب الجزائر العاصمة يتربع على مساحة 72 هكتار ، هذا الموقع يسمح له باستعمال ماء البحر كمصدر للتبريد و كذا يسهل له عملية نقل الغاز المميع و تصديره للخارج ، تحد مركب GL2/Z من الشرق و مركب تمييع الغاز الطبيعي GL1/Z من الغرب ، أما بالنسبة لموقع تواجده فهو يقع في الشمال ببطيوة على بعد 40 كلم شرق وهران .
- لمحة تاريخية عن المركب GL2/Z .
- إن الشركة الوطنية سونا طراك التي مقرها الرئيسي في الجزائر العاصمة ، لم تكن تملك وسائل و معدات كافية لمعالجة الغاز الطبيعي المستخرج من آبار حاسي الرمل و حاسي مسعود حيث أنها لم تكن تعالج سوى نصف الكمية ، ولهذا السبب قررت الجزائر سنة 1976 إنشاء مركب في ارزيو و التي سميت هذه الوحدة فيما بعد GNL2 و الهدف من هذه الوحدة هو تمييع الغاز الطبيعي و هي تقع على بعد 450 كلم من الجزائر

العاصمة يترعب المركب على مساحة 72 هكتار و يبعد ب 40 كلم شرق وهران و يعتبر مركبا تم إنشاءه
لحساب سونا طراك سنة 1977 و عملية تشييده أسندت إلى الشركة الأمريكية PULIMAN .

- مراحل إنشاء المركب GL2/Z .

تتمثل مراحل إنشاء GL2/Z فيما يلي :

- توقيع العقد 9 فيفري 1976 .
- التنفيذ 1 افريل 1976 .
- انطلاق الأشكال الهندسية 15 افريل 1976 .
- وضع حجر الأساس 21 فيفري 1978 .
- بداية التركيب الميكانيكي 1 جويلية 1978 .
- الإنتاج الأول من الغاز الطبيعي المميع 29 جويلية 1981 .
- الإنتاج الكلي بلغ 1533000 م في 11 ديسمبر 1981 .

- مهام مركب تمييع الغاز الطبيعي GL2/Z.

يعالج المركب يوميا 41250000 م من الغاز الطبيعي ، تتميز قدرة إنتاج كل وحدة ب 9000 م من الغاز الطبيعي المميع المستخرج من حقول الغاز بحاسي الرمل .

إن الهدف من تمييع الغاز الطبيعي هو التقليل من حجمه 600 مرة و ذلك لتسهيل النقل بكميات كبيرة و تبلغ درجة تمييعه 162 ° و يشمل معمل GL2/Z على 6 وحدات للتجميع متماثلة ذات طاقة إنتاجية تقدر ب 9000 م يوميا و صممت لتعمل بصفة مستقلة و هي تتوفر على .

- منشآت إنتاج البخار .

- فروع إزالة الكربون .

- فروع التجفيف .

- التمييع .

- الضغط .

- تجزئة المحروقات .

المطلب الثالث : دراسة الهيكل التنظيمي لمركب تمييع الغاز الطبيعي GL2/Z.

- الهيكل التنظيمي لمركب تمييع الغاز GL2/Z .

مثل غيره من المركبات الصناعية مركب تمييع الغاز الطبيعي (02) لأجل إتمام المهام الذي انشئ من اجله تم تنظيمه في 10 دوائر و نميز في التركيبة جسمين أساسيين تشرف عليها الإدارة العامة و مقسم إلى ثلاث وظائف رئيسية .

- وظيفة المراقبة: مرتبطة مباشرة مع المدير العام و تشمل الدوائر التالية.

1. دائرة المالية .
2. دائرة الأمن.
3. دائرة التقنية .
4. دائرة الأعمال الجديدة.

- وظيفة الأفراد: مسيرة من طرف نائب المدير و هي تشمل على:

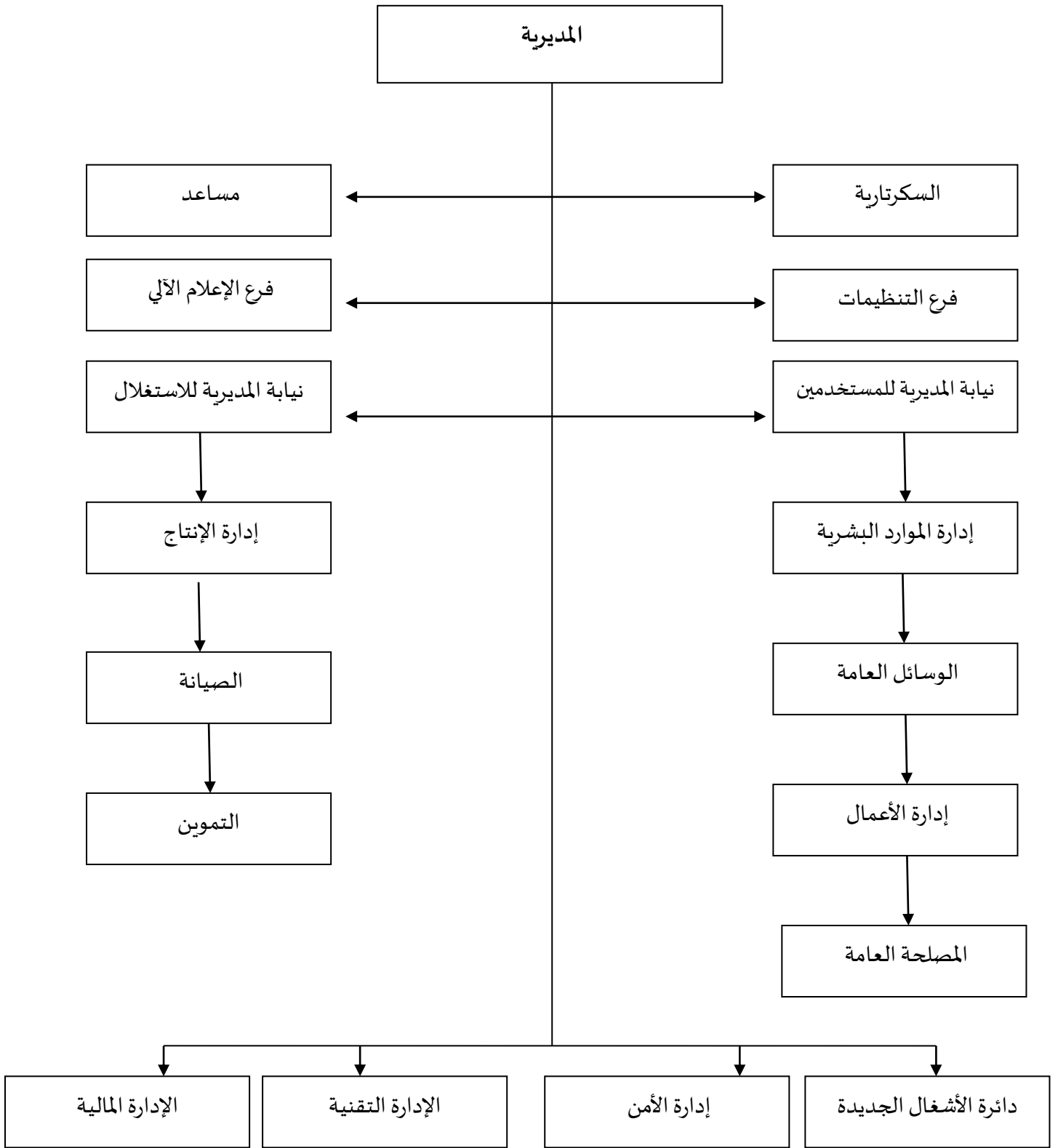
1. دائرة علاقات العمل .
2. دائرة المستخدمين.
3. دائرة الموارد البشرية .
4. دائرة الوسائل العامة .

- وظيفة الاستغلال : وتسير من طرف نائب المدير و تشمل مايلي .

1. دائرة التموين.
2. دائرة الإنتاج.
3. دائرة الصيانة.

و من هنا نلاحظ أن هناك علاقة مباشرة مع المديرية، إذ تتمثل في مساعد المدير، السكرتارية، مصلحة الإعلام الآلي و خلية التنظيم.

الشكل رقم (3-4) : الهيكل التنظيمي لمركب GL2/Z.



المصدر: وثائق خاصة بشركة سوناطراك .

المبحث الثاني: تحليل ومعالجة الوضعية المالية لمركب تمبيغ الغاز الطبيعي.

سنقوم في هذا المبحث بدراسة و تحليل الميزانية المالية لمركب تمبيغ الغاز الطبيعي باستخدام كلا من التحليل الأفقي و التحليل الراسي للميزانية المالية و الاعتماد على مؤشرات التوازن المالي من رأس المال العامل، أنواعه احتياجات رأس المال العامل وصولا للخزينة و تفسيرها و كذا توظيف التمثيلات البيانية و أخيرا النسب المالية و قبل التطرق لهذه النقاط سنقوم بعرض الميزانية المالية للمركب للسنوات 2012-2013-2014 .

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية لمركب تمبيغ الغاز GL2/Z للسنوات 2012/2013/2014.

تعتبر الميزانية المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة و التي من خلالها تتمكن المديرية من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للشركة.

❖ الميزانية المالية المختصرة .

جدول رقم(3-1) : الميزانية المالية المختصرة للأصول .

البيان	2012	%	2013	%	2014	%
	المبالغ		المبالغ		المبالغ	
الأصول الثابتة	9239265616.6	55.25	8728648864.00	54.43	8450279912.88	54.4
الأصول المتداولة	7482156118.	44.74	7306831459.33	45.5	7082105079.33	45.59
قيم الاستغلال	7066554749.97	42.26	6930249642.57	43.2	6742517463.10	43.4
القيم المحققة	260001303.03	1.55	268870023.64	1.67	221402604.63	1.42
القيم الجاهزة	155600065.23	0.93	107711793.12	0.67	118185011.60	0.76
المجموع	16721421734.83	100	16035480323.33	100	15532384992.21	100

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة .

جدول رقم (3 - 2): الميزانية المالية المختصرة للخصوم .

البيان	2012	%	2013	%	2014	%
	المبالغ		المبالغ		المبالغ	
الأموال الخاصة	15188766425.23	90.83	145085773374.79	90.47	14185601853.99	91.32
الديون	1532625309.60	9.16	1526902948.5	9.52	1346783138.2	8.67
ديون طويلة الأجل	-		196231855.22	1.22	120509239.22	0.77
ديون قصيرة الأجل	1532625309.6	9.16	1330671093.32	8.29	1226273899.00	7.89
المجموع	16721421734.83	100	16035480323.33	100	15532384992.21	100

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة .

❖ التحليل الراسي للسنوات 2012-2013-2014

نلاحظ من خلال تحليلنا لميزانية سوناطراك لجانب الأصول للسنوات المتتالية 2012-2013-2014 أن المؤسسة قامت بتركيز رأسمالها على الأصول الثابتة بنسبة تقدر ب 55.25 – 54.43- 54.4 على الترتيب وهي قيم معتبرة مقارنة مع نسبة الأصول المتداولة إذ تقدر هي الأخرى ب 44.74 – 45.56- 45.59 على التوالي للسنوات الثلاث مما يؤكد بان نشاط المؤسسة بصفة إنتاجية بالنسبة لهذه السنوات .

و بالمقابل تبين لنا من خلال تحليلنا لجانب الخصوم بان المؤسسة ركزت بدورها على الأموال الخاصة بنسب تقدر ب 90.83- 90.47- 91.3 على التوالي و التي تعتبر قيم عظمى مقارنة بنسب الديون مما يعني ان المؤسسة تعتمد على التمويل الذاتي .

جدول رقم (3 - 3) : التحليل الأفقي للسنوات 2012-2013-2014 .

	2012	2013	%	2013	2014	%
AF	9239265616.60	8728648864.00	5.52	8728648864.0	8450279912.88	3.18
VE	7066554749.97	6930249642.57	1.92	6930249642.5	6742517463.10	2.70
VR	260001303.03	268870023.64	3.41	268870023.64	221402604.63	17.65
VD	155600065.23	107711793.12	30.77	107711793.12	118185011.60	9.72
T	16721421734.8	16035480323.33	85.89	16035480323.33	15532384992.21	3.13
CP	15188796425.2	14508577374.7	4.47	1450857737.7	1418560853.99	2.22
DLT	-	196231855.22	-	196231855.22	120509239.22	38.5
DCT	1082914822.83	1330671093.32	22.87	2330671093.3	1226273899.00	7.84
T	16721421734.8	16035480323.3	85.89	16035480323.	15532384992.2	3.13

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة .

❖ التحليل الأفقي للسنوات 2012-2013.

● جانب الأصول .

- من خلال دراستنا و تحليلنا لميزانية سونا طراك للسنوات 2012-2013 تبين لنا المعلومات التالية :
- الأصول الثابتة: انخفاض في نسبتها بقيمة مقدارها 5.52 وهذا راجع إلى تنازل المؤسسة عن استثمار معين أو عدم اقتنائها للتثبيات وكذا الزيادة في حجم مصاريف البحث و التطوير و رأس المال غير المستدعى .
- قيم الاستغلال و المخزونات : شهدت انخفاضا ضئيلا بنسبة مقدارها 1.92 مما يدل على أن المؤسسة قد تراجعت في كمية الإنتاج.

- القيم الحقيقية : عرفت ارتفاعا قدر ب 3.41 وهذا راجع إلى الزيادة في تعاملات المؤسسة أي الزيادة في عدد الموردين و العملاء و تسديد جزء من الضرائب .
- القيم الجاهزة : انخفاض بنسبة 30.77 وهذا راجع إلى تسديد جزء من الديون لبعض التثبيتات مما يؤدي إلى نقص الأموال من صندوق المؤسسة و بالتالي انخفاض القيم الجاهزة .

● جانب الخصوم :

تبين لنا من خلال هذا الجزء أن المؤسسة حققت مايلي .

- الأموال الخاصة: عرفت انخفاضا بنسبة مقدرة ب 4.47 وهذا راجع الى انخفاض في احد العوامل التالية قيمة الاحتياط أو نتيجة الدورة المحققة أو الحساب المستغل لدى المؤسسة و كذا انخفاض رأس المال الذي يعتبر كأهم هذه العوامل .
- ديون طويلة الأجل : لم تحقق المؤسسة أي نتائج على مستوى هذه الأخيرة و ذلك كنتيجة لعدم قيامها بالاقتراض أو التسديد و كذا عدم قيامها بتحقيق أي فارق على مستوى المؤونات .

❖ التحليل الأفقي للسنوات 2013-2014 .

● جانب الأصول :

من خلال دراستنا و تحليلنا لميزانية سونا طراك للسنوات 2013 – 2014 تبين لنا مايلي .

- الأصول الثابتة: شهدت انخفاضا في نسبتها و التي قدرت ب 3.18 وهذا راجع إلى قيام المؤسسة بالتنازل عن استثمار او انخفاض نسبة اقتناءها لتثبيتات معينة .
- قيم الاستغلال و المخزونات : انخفضت بنسبة قدرت ب 2.70 مما يؤكد استمرار المؤسسة لانخفاضها لعملية الإنتاج و بالتالي ضعف كمية الإنتاج .
- القيم الحقيقية: عرفت هي الأخرى انخفاضا بنسبة 17.65 مما يعني انخفاض في عدد العملاء و كذا الموردين و استرجاع جزء من الضرائب.
- القيم الجاهزة: ارتفعت بنسبة مقدارها 9.72 مما يدل على أن المؤسسة حققت مدا خيل أو استرجعت حقوقها من عند الغير أو جزء من المؤونات .

- جانب الخصوم :
 - رؤوس الأموال : عرفت انخفاضا بنسبة قدرت ب 2.22 و هي قيمة ضئيلة مقارنة مع الخصوم الجارية و هذا يعني استمرار سونا طراك الخفض من قيمة الاحتياط أو النتيجة المحققة و بالتالي الخفض في رؤوس أموالها .
 - ديون طويلة الأجل: شهدت المؤسسة انخفاض في هذه الديون بنسبة 38.58 مما يدل على أن المؤسسة قد قامت بعملية الاقتراض و بالرفع من قيمة المؤونات .
 - ديون قصيرة الأجل: انخفضت بنسبة 7.84 و هذا راجع إلى الانخفاض في عدد الموردين و العملاء و كذا نلاحظ تسجيل ضعف مالي على مستوى خزينة الخصوم.

❖ التمثيل البياني :

1- بواسطة المستطيلات.

الشكل رقم (3-5) : مستطيل يوضح القيم المالية لسنة 2012. 2012 :

AF	CP
VE	
VR	
VD	DLT

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة .

الشكل رقم : (3-6) : مستطيل يوضح القيم المالية لسنة 2013. 2013 :

AF	CP
VE	
VR	DLT
VD	DCT

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

2014 :

الشكل رقم (3-7) : مستطيل يوضح القيم المالية لسنة 2014.

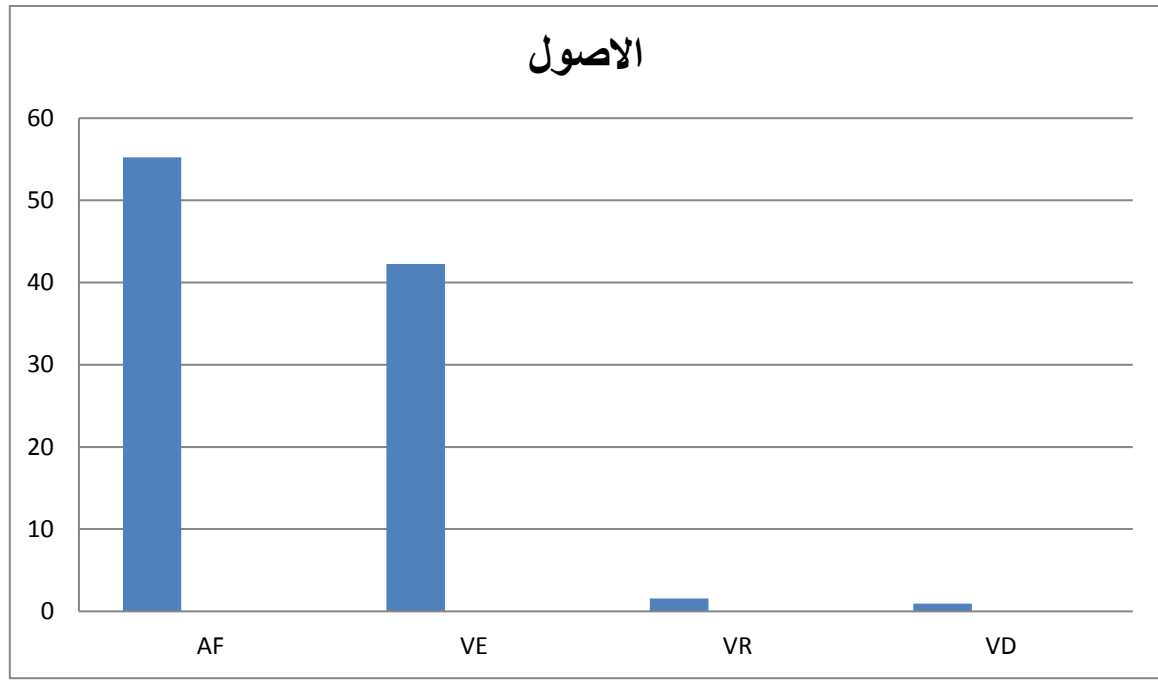
AF	CP
VE	
VR	
VD	DCT

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

2- بواسطة الأعمدة البيانية:

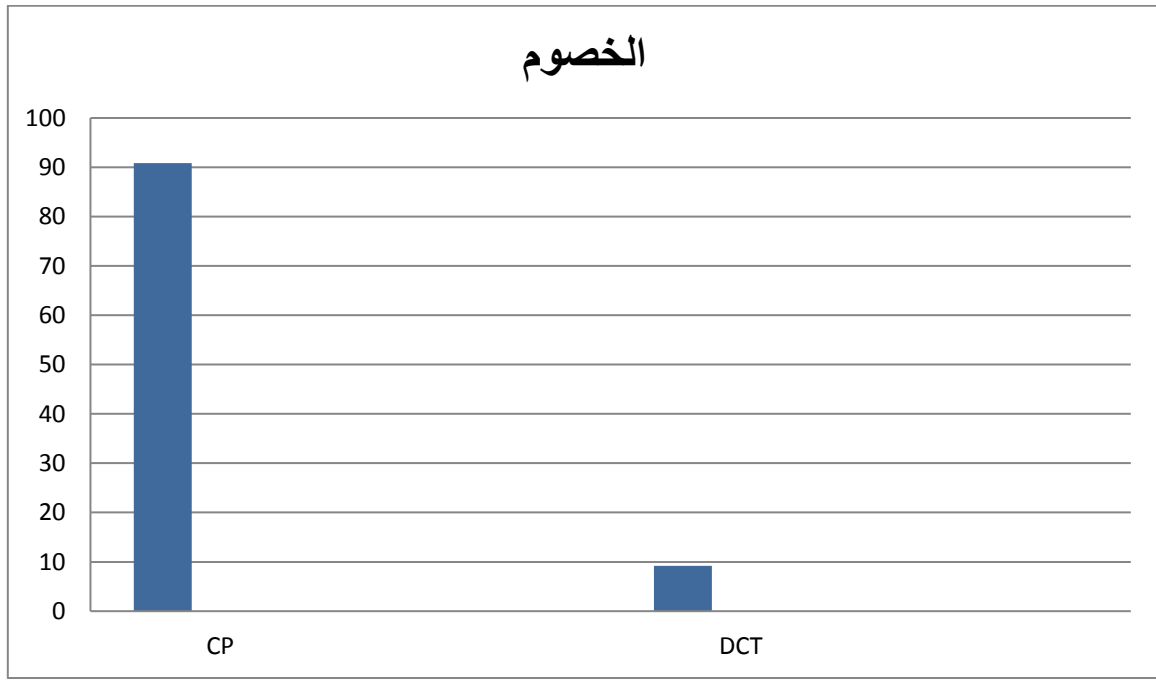
2012 :

الشكل رقم (3-8) : أعمدة بيانية توضح القيم المالية للأصول لسنة 2012.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

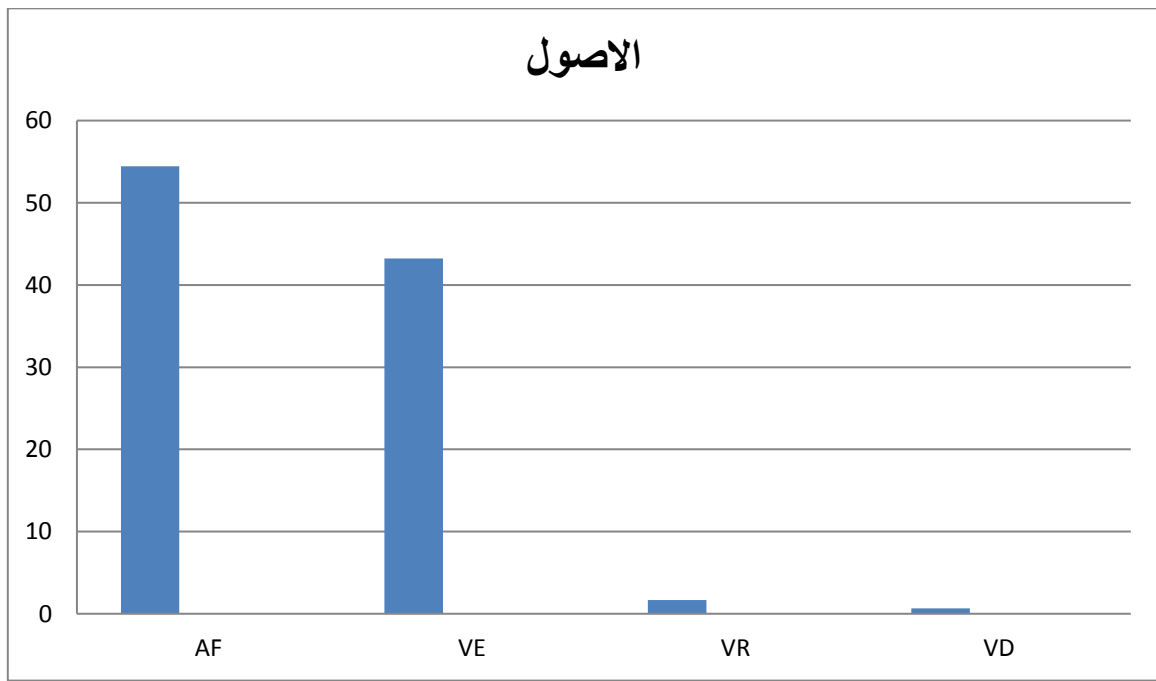
الشكل رقم (3-9) : أعمدة بيانية توضح القيم المالية للخصوم لسنة 2012.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

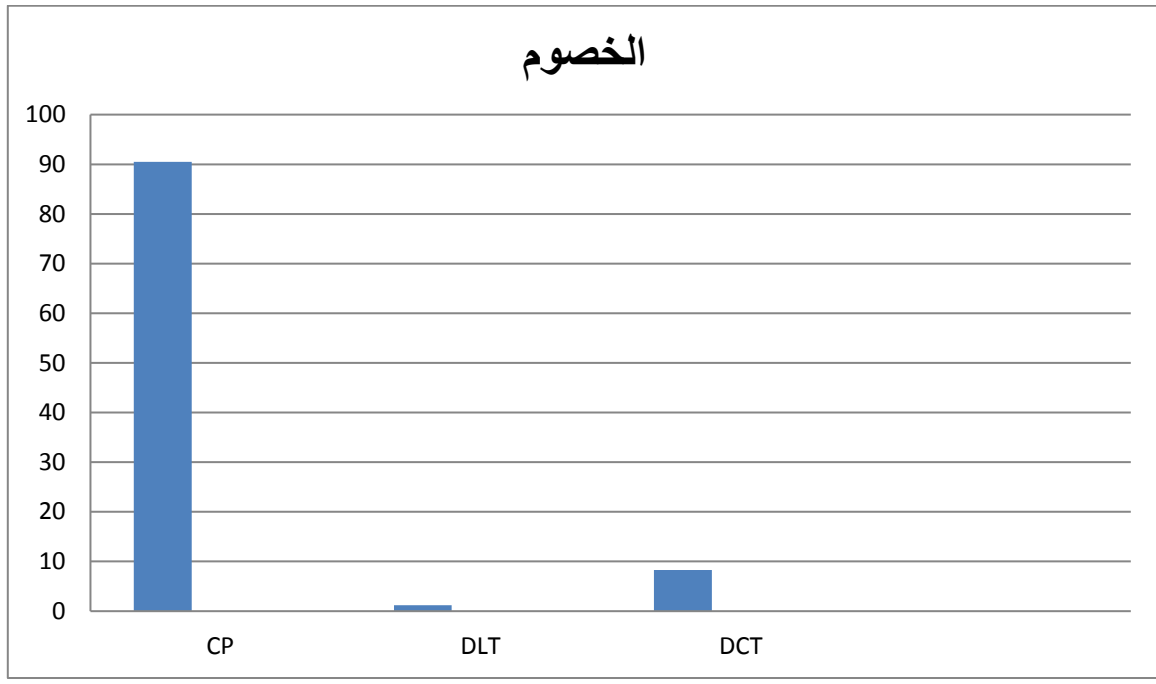
الشكل رقم (3-10) : أعمدة بيانية توضح القيم المالية للأصول لسنة 2013.

2013



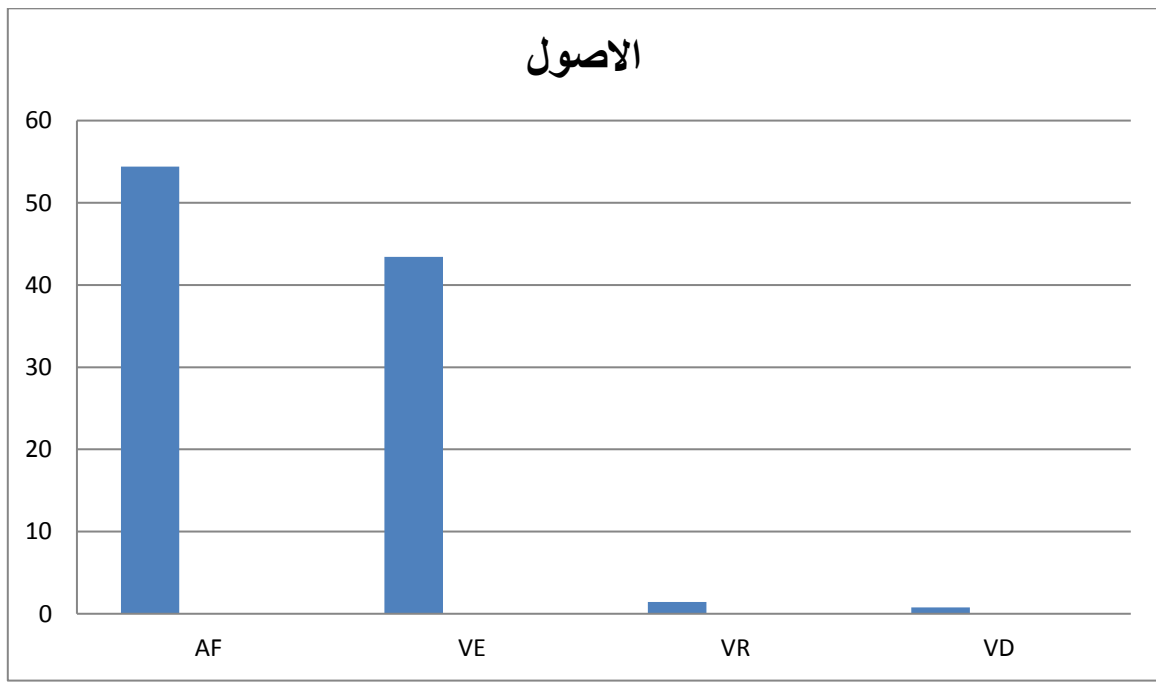
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

الشكل رقم (3- 11): أعمدة بيانية توضح القيم المالية للخصوم لسنة 2013.



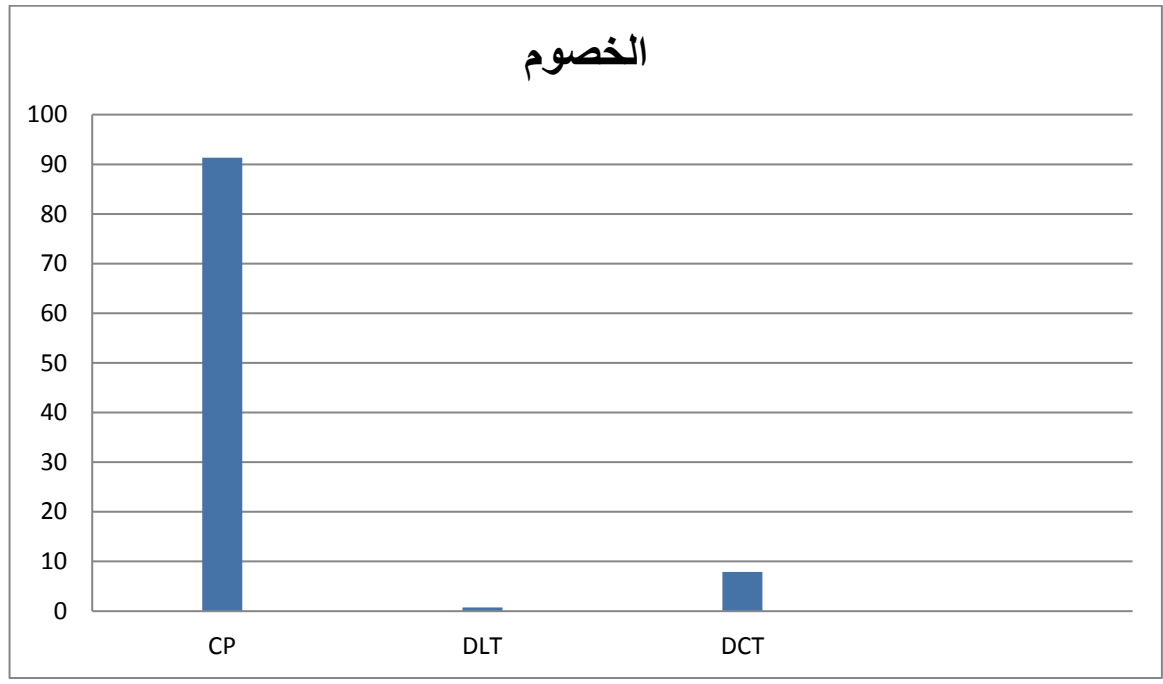
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

الشكل رقم (3- 12): أعمدة بيانية توضح القيم المالية للأصول لسنة 2014 : 2014



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

الشكل رقم (3 - 13): أعمدة بيانية توضح القيم المالية للخصوم لسنة 2014.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية للشركة بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

نتطرق في هذا المطلب إلى تحليل الوضعية المالية للشركة بواسطة مؤشرات التوازن المالي .

❖ رأس المال العامل : (FR) .

يعتبر رأس المال العامل مؤشرا أساسيا للتحليل و تقييم التوازنات داخل المؤسسة ،وعليه سوف يتم توضيح رأس المال العامل في الجدول الموالي .

جدول رقم (3 – 4) : رأس المال العامل للسنوات 2012-2013-2014 .

$$FR = VE + VD + VR - DCT$$

FR	2012	2013	2014
VE	7066554749.97	6930249642.57	6742517463.10
VR	260001303.03	268870023.64	221402601.63
VD	155600065.23	107711793.12	118185011.60
DCT	1532625309.60	1330671093.32	1226273899.00
FR	5949530808.63	5976160366.01	5855831180.33

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

❖ احتياج رأس المال العامل: (BFR).

يجب على المؤسسة خلال دورة استغلالها أن تغطي مخزوناتها و مديونها (احتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة) ، فإذا كان الفرق موجب بين الطرفين فإذا كان الفرق موجب بين الطرفين فذلك يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة ، وهو ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل .

$$BFR = VE + VR - DCT - T - 1$$

جدول رقم (3- 5) : احتياجات رأس المال العامل للسنوات 2012- 2013- 2014 .

	2012	2013	2014
VE	7066554749.97	6930249642.57	6742517463.10
VR	260001303.03	268870023.46	221402604.63
DCT	1532625309.60	1330671093.32	1226273899.00
BFR	5793930743.4	5868448572.89	5737646168.73

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

❖ الخزينة TN

الخزينة هي مجموع القيم التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها خلال دورة الاستغلال، و يمكن حساب الخزينة خلال سنوات الدراسة من خلال الجدول التالي.

$$TR = FR - BFR$$

جدول رقم (3 - 6): الخزينة للسنوات 2012- 2013- 2014.

	2012	2013	2014
FR	5949530808.63	5976160366.01	5855831180.33
BFR	5793930743.4	5868448572.89	5737646168.73
TR	155600065.23	107711793.12	118185011.6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة .

نلاحظ من خلال حسابنا أن رأس المال العامل للسنوات الثلاث 2012-2013-2014 بأنه يعادل $FR > 0$ وهذا يعني بان المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها و عليه فان رأس المال العامل للمؤسسة مرتفع وهذا راجع إلى انخفاض الديون قصيرة الأجل ما يحقق عدم وجود احتياج يعني أن موارد المؤسسة تغطي احتياجات الدورة بمعنى آخر المؤسسة تستطيع أن تمول من مواردها احتياجات الاستغلال $BFR > 0$.

كما نلاحظ بان المؤسسة قد حققت خزينة موجبة وهذا يعني أنها قد قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل مما يعكس لنا بصورة واضحة $TR > 0$ أن المؤسسة لديها فائض في السيولة أي أنها تحقق هامش أمان .

المطلب الثالث : تحليل الوضعية المالية للشركة بواسطة النسب المالية.

من خلال الميزانية المالية السابقة سنقوم بحساب و تحليل مختلف النسب المالية .

❖ حساب نسب المردودية :

1. المردودية المالية :

المردودية المالية = النتيجة الصافية /الأموال الخاصة .

جدول رقم (3-7): المردودية المالية .

2014	2013	2012	البيان
452057436.51	493049867.09	505500981.32	النتيجة الصافية
14185601853.99	14508577374.79	15188796425	الأموال الخاصة
0.03	0.03	0.03	المردودية المالية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المردودية المالية كانت ثابتة خلال سنوات الدراسة إذ تعادل قيمتها 0.03 وهي

نسبة معتبرة ما يعني أن المؤسسة لا تجد صعوبة في الرفع من أموالها الخاصة .

2. المردودية الاقتصادية :

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول .

جدول رقم (3-8): المردودية الاقتصادية .

2014	2013	2012	البيان
452057436.51	493049867.09	505500981.32	النتيجة الصافية
15532384992.21	16035480323.33	16721421734.83	مجموع الأصول
0.02	0.03	0.03	المردودية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة المردودية الاقتصادية قد بلغت 0.03 في كل من سنة 2012-2013 فيما انخفضت في السنة الموالية لتعادل 0.02 وذلك كنتيجة لانخفاض مجموع الأصول سنة 2014 مقارنة بالسنوات السالفة الذكر ، وعليه يمكن القول بان لرؤوس الأموال المستثمرة فعالية في المحيط الاقتصادي و الاجتماعي .

المردودية التجارية= النتيجة الصافية /رقم الأعمال .

جدول رقم(3 – 9) : المردودية التجارية .

2014	2013	2012	البيان
452057436.51	493049867.09	505500981.32	النتيجة الصافية
9501988340.91	10371200412.61	10624376724.01	رقم الأعمال
0.04	0.04	0.04	المردودية التجارية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

التعليق :

نلاحظ ان المردودية التجارية موجبة خلال السنوات 2012- 2013- 2014 إذ أن قيمها متساوية وهذا دليل على أن رقم الأعمال لم يحدث له أي تغيير .

❖ حساب نسب الهيكلية :

1. نسبة هيكلية الأصول:

نسبة هيكلية الأصول = القيم غ جاهزة + القيم الجاهزة + إجمالي الاستغلال / مجموع الأصول.

جدول رقم (3-10): نسبة هيكلية الأصول:

2014	2013	2012	البيان
6742517463.10	6930249642.57	7066554749.97	قيم الاستغلال
221402604.63	268870023.64	260001303.03	القيم الحقيقية
118185011.60	107711793.12	155600065.23	القيم الجاهزة
15532384992.21	16035480323.33	16721421734.83	مجموع الأصول
0.45	0.45	0.44	نسبة هيكلية الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة .

التعليق :

من النتائج المحصل عليها خلال السنوات الثلاث على التوالي (0.44 – 0.45 - 0.45) والتي تعبر عن أهمية الأصول المتداولة بالنسبة للأصول الثابتة ، يمكن القول انه مادامت هذه النسبة خلال هذه السنوات اقل من 0.5 فهي تدل أن المؤسسة ليست في حالة جيدة عموما وهذا راجع إلى حركة الأصول المتداولة بطيئة ولا تحقق أي أرباح وهذا يدل على أن الأصول الثابتة اكبر من الأصول المتداولة .

2. نسبة هيكله الخصوم .
3. نسبة هيكله الخصوم = ديون ق الأجل + ديون ط الأجل + الأموال الخاصة / مجموع الأصول.

جدول رقم (3-11) : نسبة هيكله الخصوم .

2014	2013	2012	البيان
1226273899.00	1330671093.32	1532625309.60	د.ق. الأجل
120509239.22	196231855.22	-	د.ط. الأجل
14185601853.99	14508577374.79	15188796425.23	الأموال الخاصة
15532384992.21	16035480323.33	16721421732.83	مجموع الخصوم
0.99	0.99	1	نسبة هيكله الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة .

التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول بان نسبة هيكله الخصوم تساوي تقريبا 1 على مدى سنوات الدراسة ما يدل على إن قيم الخصوم تساوي مجموعها.

4. نسبة المديونية :

نسبة المديونية = د.ط. الأجل + د.ق. الأجل / مجموع الخصوم.

جدول رقم (3 - 12) : نسبة المديونية .

2014	2013	2012	البيان
120509239.22	196231855.22	-	ديون طويلة الأجل
1226273899.00	1330671093.32	1532625309.6	ديون قصيرة الأجل
15532384992.21	16035480323.33	16721421734.83	مجموع الخصوم
0.08	0.09	0.09	نسبة المديونية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

5. نسبة هيكله الأموال الخاصة .

نسبة هيكله الأموال الخاصة = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم .

جدول رقم (3 - 13) : نسبة هيكله الأموال الخاصة .

2014	2013	2012	البيان
14185601853.99	14508577374.79	1588796425.23	الاموال الخاصة
15532384992.21	16035480323.33	16721421732.83	مجموع الخصوم
0.91	0.90	0.90	نسبة هيكله الأموال الخاصة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة .

❖ حساب نسب السيولة .

1. نسبة سيولة الأصول .

نسبة التداول = قيم الاستغلال + القيم الحقيقية + القيم الجاهزة / مجموع الأصول .

جدول رقم (3-14): نسبة سيولة الأصول .

2014	2013	2012	البيان
7082105079.33	7306831459.33	7482156118.23	الأصول المتداولة
15532384992.21	16035480323.33	16721421734.83	مجموع الأصول
0.45	0.45	0.44	نسبة سيولة الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

التعليق :

نلاحظ من الجدول أن نسبة سيولة الأصول لسنوات الدراسة اصغر من النسبة المرجعية 0.5 أي أن قيمة الأصول الثابتة اكبر من قيمة الأصول المتداولة و يعني ذلك أن الاستثمارات مرتفعة وبالتالي تعطي إمكانية تحسين مردودية المؤسسة .

2. نسبة السيولة العامة (نسبة التداول).

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل .

جدول رقم (3 - 15): نسبة السيولة العامة .

2014	2013	2012	البيان
7082105079.33	7306831459.33	7482156118.23	الأصول المتداولة
1226273899.00	1330671093.32	1532625309.60	ديون قصيرة الأجل
5.77	5.49	4.88	نسبة السيولة العامة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة تفوق 1 وهي في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة وهذا يدل ان الأصول المتداولة قد غطت الديون قصيرة الأجل وبهذا فان المؤسسة لها القدرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل .

3. نسبة السيولة الآنية .

نسبة السيولة الآنية = القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل .

جدول رقم (3-16): نسبة السيولة الآنية .

2014	2013	2012	البيان
118185011.60	107711793.12	155600065.23	القيم الجاهزة
1226273899.00	1330671093.32	1532625309.60	ديون قصيرة الأجل
0.09	0.08	0.10	نسبة السيولة الآنية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة .

4. نسبة التمويل الدائم.

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة .

جدول رقم (3-17): نسبة التمويل الدائم.

2014	2013	2012	البيان
14306111093.21	14704809230.01	15188796425.2	الأموال الدائمة
8450279912.88	8728648864.00	9239265616.6	الأصول الثابتة
1.69	0.16	0.17	نسبة التمويل الدائم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة .

التعليق :

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم قد سجلت انخفاض خلال السنوات (2012-2013) في حين ارتفعت خلال سنة 2014 ما يعني أن المؤسسة في تحسن من الماحية المالية أي أن لها رأس مال عامل موجب خلال السنة الأخيرة ما يمكنها من تمويل تثبيتاتها خلال السنة الأخيرة .

5. نسبة التمويل الخاص .

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة .

جدول رقم (3-18): نسبة التمويل الخاص.

البيان	2012	2013 ⁸⁴	2014
الأموال الخاصة	15188796425.2	14508577374.79	14185601853.99
الأصول الثابتة	9239265616.60	8728648864.00	8450279912.88
نسبة التمويل الخاص	1.53	1.66	1.79

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

التعليق:

نلاحظ بان نسبة التمويل الذاتي تفوق 1 على مدار الثلاث سنوات وهذا يدل على أن المؤسسة تغطي أصولها الثابتة من الأموال الخاصة كما أن لها هامش أمان يمكنها من تغطية جزء من أصولها المتداولة.

6. نسبة الاستقلالية المالية .

نسبة الاستقلالية المالية= الأموال الخاصة /مجموع الديون .

جدول رقم (3-19): نسبة الاستقلالية المالية .

البيان	2012	2013	2014
الأموال الخاصة	15188796425.2	14508577374.79	14185601853.99
مجموع الديون	1532625309.60	1526902948.54	1346783138.22
نسبة الاستقلالية	9.91	9.5	10.53

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق محاسبية للشركة

التعليق :

نلاحظ أن هذه النسبة لثلاث سنوات جد جيدة إذ أن المؤسسة قادرة على تسديد كل ديونها الطويلة الأجل وقصيرة الأجل وكذا جميع التزاماتها من خلال أموالها الخاصة فقط إضافة إلى تبقي هامش أمان هائل من أموالها الذاتية والذي يجعلها تتمتع بان تكون مستقلة ماليا .

المبحث الثالث : توجيهاً الدراسة المتوصل إليها .

المطلب الأول: ملاحظات حول النتائج المتوصل إليها .

تظهر النتائج المتوصل إليها حول تحليل القوائم المالية للسنوات 2012-2013-2014 مايلي :

1. فيما يخص مؤشرات التوازن المالي :

● رأس المال العامل : FR

شهد هذا المؤشر ثبات على مدار سنوات الدراسة و قد عادل تقريبا 600 مليار دينار جزائري .

● احتياج رأس المال العامل BFR :

إذ يظهر هذا المؤشر ثبات على مدار الثلاث سنوات هو الآخر ما يعني أن الفرق موجب بين كل من مجموع قيم الاستغلال و القيم الحقيقية و ديون قصيرة الأجل خلال كل من سنة 2012-2013-2014.

● الخزينة : TN:

يتجلى الفرق بين كل من رأس المال العامل و احتياج رأس المال في قيم موجبة هي للخبزينة خلال كل من السنوات الثلاث .

2. فيما يخص النسب المالية :

تظهر اغلب النسب المالية قيم مالية مقاربة إن لم نقل معادلة للقيم المرجعية ما يعكس الحالة الجيدة للوضع المالية للمؤسسة .

المطلب الثاني : تعاليق وأراء حول النتائج المتوصل إليها .

من خلال دراستي الميدانية لموضوع التحليل المالي وأثناء الفترة التربصية بمؤسسة GL2/Z لتميع الغاز الطبيعي و إبان دراستي للوضع المالية للمؤسسة خلال السنوات الثلاث 2012-2013-2014 تبين مايلي :

- أن المؤسسة تحوي طاقم إداري ذو كفاءة عالية و خبرة واسعة ، إلا انه لا يتمتع بملكية التسيير الكاملة لان الوحدة تابعة إداريا للمؤسسة الأم سونا طراك مما يسبب بعض الأعباء الإضافية على الوحدة مثل المصاريف المالية التي كان من الممكن تجنبها لو كان التسيير داخلي كليا .
 - تمتع المؤسسة باستقلالية مالية كبيرة نتيجة تمويل أصولها بأموالها الخاصة .
 - تحقيقي مرد ودية معتبرة مما يدل على الإنتاج الفعال و بالتالي تسمح بالزيادة في راس المال و منه زيادة الاستثمارات .
- ولكن بالرغم من هذه الملاحظات المعتبرة إلا أنها لا تؤثر على المؤسسة الأم و هذا إذا ذل على شيء فانه يدل على الفائدة التي تعود على هذه المؤسسة و التي بدورها تساهم في التنمية الاقتصادية بصورة فعالة.

المطلب الثالث : توجيهات وإرشادات حول النتائج المتوصل إليها .

بعدها قمنا بتحليل ميزانية المؤسسة خلال فترة الدراسة يمكن اتخاذ مجموعة من القرارات التي تتناسب مع وضعية من بين البدائل المقترحة، وذلك بعد التحديد الجيد للوضعية المالية الخاصة بالمؤسسة يمكن أن تتمثل هذه القرارات فيما يلي .

- تعديل القرار الاستثماري من خلال بتخفيض الأصول الثابتة من خلال تخفيض التثبيتات المادية العاطلة .
- تعديل قرار التمويل عن طريق خفض التمويل بالديون قصيرة الأجل و اللجوء إلى التمويل المناسب للمؤسسة .
- المحافظة على الطاقة الإنتاجية وزيادة قدرتها .
- رفع مدة تحصيل قيمة الحقوق لدى العملاء .
- ومن هذا نجد أن متخذي القرارات في المؤسسة يجب عليهم الاعتماد على التحليل المالي لاستطاعتهم اتخاذ القرار المناسب للمؤسسة و تحسين مستواها وأدائها في المحيط الموجودة فيه و حسن اختيار القرار من بين البدائل المتوفرة فيه .

خلاصة الفصل :

نظرا للهدف الذي تسعى إليه المؤسسة و هو البقاء و الاستمرارية وتحقيق الأرباح والوصول إلى الأهداف المسطرة بكل فعالية يتطلب منها القيام بإتباع طريقة وقائية تتمثل في التحليل المالي لذلك فقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات لشركة سونا طراك و فرع تمييع الغاز الطبيعي GL2/Z إذ بدأت بتقديم تعريف شامل للشركة و للمركب GL2/Z ، بالإضافة إلى عرض مهامها وأهدافها كما تطرقنا كذلك إلى الهيكل التنظيمي للشركة وعرض الميزانية المالية للسنوات 2012 – 2013 - 2014.

من خلال قيامنا بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة و بعد الدراسة التطبيقية المتعلقة بالمركب GL2/Z و الاطلاع على الوثائق المحاسبية المتمثلة في الميزانية و كذا معرفة كل المؤشرات المعبرة و المحللة لوضعية المؤسسة فان النتيجة العامة التي توصلت إليها .

- المؤسسة تتمكن من تحقيق توازن مالي خلال سنوات الدراسة حيث حققت خزينة صافية موجبة .
- توفر رأس المال العامل الذي يحقق لها هامش الأمان .
- تمتعها بخزينة موجبة ممل يبين أن حالتها المالية جيدة.
- عدم اللجوء إلى البنك نظرا إلى السيولة التي بحوزتها .
- تحقيق مرد ودية حسنة و ذلك تبعا لما تبينه النسب المدروسة.

خاتمة

خاتمة :

يعتبر اتخاذ القرار داخل المؤسسة أمراً ضرورياً و الذي يمكن من خلاله مراقبة نشاطها وتحقيق أهدافها المحددة ولقد اخترنا في بحثنا هذا احد أهم الأدوات المستخدمة في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة و التي تخص الجانب المالي ألا وهو التحليل المالي و الذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة ، و توجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة ، و الذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار ، ولا يتأتى لها ذلك إلا باعتمادها على أدوات التسيير الحديثة معتمدة على التحليل و التشخيص المالي .

وقد تم خلال هذا البحث التركيز على الجانب المالي والمحاسبي واخترنا التحليل المالي كوسيلة لاتخاذ القرارات المالية ، كون المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل أي مؤسسة مهما اختلف طابعها القانوني أو القطاع الذي تنتهي إليه، كما يمثل المرآة التي تظهر من خالها المؤسسة أمام كل المتعاملين معها، ومن الطبيعي عدم الاكتفاء بالجانب المالي والمحاسبي وحده كمؤشر قادر على اتخاذ القرارات داخل المؤسسة كون التحليل ناتج عن تركيبة من الأنشطة و المجهودات المبذولة وفق سياسة معينة متعددة الأبعاد (اجتماعية، اقتصادية، قانونية...)، إلا أن البعد المالي يحتل الصدارة خاصة في مثل هذه الدراسات، إن عملية التحليل المالي يسعى من خالها المسير للكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة و محاولة مساعدتها للخروج منها و تفاديها في المستقبل، و نقاط القوة وتدعيمها من خلال قراراته، وبما أن اغلب المؤسسات تشكو من نقص أو تدهور في اتخاذ القرارات المناسبة لذا أصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام مباشرة لدراسة وتحليل الوضعية المالية، انطلاقاً من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الأخيرة مرآتها الحقيقية.

وعليه يعتبر التحليل المالي أداة لتشخيص الوضعية المالية الماضية و الحاضرة للمؤسسة واتخاذ القرارات المستقبلية من خلال القوائم المالية التي تتضمن كم هائل من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والحالية ، ويتم تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة كالمؤشرات والنسب المالية لتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة وكذا التنبؤ بمستقبلها ، لذا وجب على المؤسسة المبادرة في اتخاذ التحليل المالي كأحد أهم وسائلها المستعملة في تقييم هيكلها التمويلي وذلك من اجل الوصول الى قرارات رشيدة وصائبة تخدم الهدف الرئيسي للمؤسسة .

قائمة المراجع

1. الكتب :

- 1 – مبارك لسوس ، التسيير المالي ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004 .
- 2 – حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي تقييم أداء التنبؤ بالفشل ، مؤسسة الوراق ، الأردن ، 2004 .
- 3 -- ا د إسماعيل إسماعيل وآخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، الطبعة الثانية ، عمان ، دار وائل للنشر ، 2005 .
- 4 – منير شاكر محمد وآخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، عمان ، دار وائل للنشر 2005 .
- 5 – جمال الدين المرسي ، احمد عبد الله اللحج ، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات ، الجزء الأول، الطبعة الثانية ، الإسكندرية ، الدار الجامعية للنشر ، 2006 .
- 6 -- محمد سعيد عبد الهادي ، الإدارة المالية والاستثمار والتمويل ، التحليل المالي والأسواق المالية الدولية ، عمان ، الأردن ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2008 .

2 -- الرسائل والأطروحات الجامعية :

- 1 – اليمين سعادة ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها ، رسالة الماجستير في العلوم التجارية ، باتنة ، جامعة الحاج لخضر ، 2008-2009 .
- 2 -- معصم صبرينة ، دور التحليل المالي في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية ، رسالة الماجستير الأكاديمي في علوم التسيير ، أم البواقي ، جامعة العربي بن مهيدي ، 2011-2012 .
- 3-- طير لويزة ، سايفي باهية فريال ، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة ، رسالة الماجستير ، البويرة ، جامعة اوكلبي محمد اولحاج ، 2014-2015 .
- 4--رياض سلامي ، التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية ودوره في اتخاذ القرارات التمويلية ، رسالة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبية ، مسيلة ، جامعة محمد بوضياف ، 2017-2018 .
- 5 – سمير حماد ، يوسف الرميلى ، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية ، رسالة الماجستير ، البويرة ، جامعة اوكلبي محمد اوحاج ، 2017-2018 .

3-- مواقع الانترنت :

Books .google .dz>books --1

w.w.w. busieness 4 loins . com >2018 >-2

Djelfa .info ./vb/ showthead . phb ? t=779606 --3

Djelfa .info ./vb/ showthead . phb ? t=178945 .stayled = 16 --4

الملاحق

BILAN
Exercice 2012 [DEFINITIVE]
[COMPLEXE DE LIQUEFACTION GL2Z]

ACTIVITE LRP
CENTRALISATION

ACTIF			PASSIF		
RUBRIQUE	Brut (N)	Amort - Prov (N)	Net (N)	Net (N-1)	Net (N-1)
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)	29 236 314,53	20 465 420,17	8 770 894,36	14 618 157,27	
Immobilisations incorporelles		48 642 384 874,63	4 019 829 230,78	4 682 147 757,97	
Immobilisations corporelles	52 662 214 105,41	5 123 765 059,99	86 900 431,47	4 004 776 593,47	
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières	86 900 431,47			88 611 521,36	
Titres mis en équivalence - entreprises associées					486 258 571,69
Autres participations et créances rattachées					-144 696 251,03
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants	86 900 431,47		86 900 431,47		15 657 220 405,84
Impôts différés actifs					
TOTAL ACTIF NON COURANT	57 902 115 911,40	48 662 850 294,80	9 239 765 616,60	8 790 154 030,07	15 998 787 716,50
ACTIF COURANT					
Stocks et en cours	7 359 434 519,57	292 879 769,60	7 066 554 749,97	7 339 927 640,09	
Créances et emplois assimilés	260 001 303,03		260 001 303,03	183 824 939,81	
Clients	24 904 652,49		24 904 652,49	33 597 682,31	
Autres débiteurs	199 698 000,27		199 698 000,27	113 089 930,36	
Impôts					
Autres actifs courants	35 398 650,27		35 398 650,27	37 137 327,14	
Disponibilités et assimilés	155 600 065,23		155 600 065,23	1 034 158 825,57	
Placements et autres actifs financiers courants					762 865 912,85
Trésorerie	155 600 065,23		155 600 065,23	1 036 185,00	586 416 795,19
TOTAL ACTIF COURANT	7 775 035 887,83	292 879 769,60	7 482 156 118,23	8 557 911 405,47	1 349 282 709,04
TOTAL ACTIF	65 677 151 799,23	48 955 730 064,40	16 721 421 734,83	17 348 065 435,54	17 348 065 435,54
PASSIF					
CAPITAUX PROPRES					
Capital émis					
Capital non appelé					
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))					
Ecart de réévaluation					
Ecart d'équivalence (1)					
Résultat net (Résultat net part du groupe)					505 500 981,32
Autres capitaux propres - Report à nouveau					
Comptes de liaison					14 683 295 443,91
Part de la société consolidante (1)					
Part des minoritaires (1)					
TOTAL CAPITAUX PROPRES					15 188 796 425,23
PASSIF NON COURANT					
Emprunts et dettes financières					
Impôts (différés et provisionnés)					
Autres dettes non courantes					
Provisions et produits comptabilisés d'avance					
TOTAL PASSIF NON COURANT					
PASSIF COURANTS					
Fournisseurs et comptes rattachés					1 082 914 822,83
Impôts					1 036 185,00
Autres dettes					448 674 301,77
Trésorerie Passif					
TOTAL PASSIF COURANT					1 532 625 309,60
TOTAL PASSIF					16 721 421 734,83

(1) A ne pas utiliser



BILAN INTERNE
Exercice 2012 [DEFINITIVE]
[COMPLEXE DE LIQUEFACTION GL2Z]

ACTIF				PASSIF					
REF.	RUBRIQUE	N Brut	N Amort-Prov	N Net	N-1 Net	REF.	RUBRIQUE	N	N-1
20	ACTIF NON COURANT						CAPITAUX PROPRES		
21	Immobilisations incorporelles	29 236 314,53	20 465 420,17	8 770 894,36	14 618 157,27	10	Capital Réserves et Assimilés		-144 696 251,03
22	Immobilisations corporelles	3 986 045 825,09	3 072 193 118,57	913 852 706,52	1 287 650 760,63	11	Report à nouveau	505 500 981,32	486 258 571,69
23	Immobilisations en concession					12	Résultat de l'exercice		
24	Equip.Fixes & Complexes/Production	48 676 168 280,32	45 570 191 756,06	3 105 976 524,26	3 394 496 997,34	18	Comptes de liaison	14 683 295 443,91	15 657 220 405,84
25	Immobilisations en-cours	5 123 765 059,99		5 123 765 059,99	4 004 776 593,47				
26	Participations et créances rattachées à des part								
27	Autres immobilisations financières	86 900 431,47		86 900 431,47	88 611 521,36				
	TOTAL IMMOBILISATIONS	57 902 115 911,40	48 662 850 294,80	9 239 265 616,60	8 790 154 030,07		TOTAL CAPITAUX PROPRES	15 188 796 425,23	15 998 782 726,50
133	Impôts Différés Actifs								
	TOTAL ACTIF NON COURANT	57 902 115 911,40	48 662 850 294,80	9 239 265 616,60	8 790 154 030,07				
	ACTIF COURANT								
30	Stocks et en-cours	7 359 434 519,57	292 879 769,60	7 066 554 749,97	7 339 927 640,09	13	PASSIF NON COURANT		
31	Stocks de marchandises					14	IDP, SUB, Reques, Prod & Charges DIFF.		
32	Matières premières et fournitures					15	Provisions réglementées		
33	Autres approvisionnements					16	Provisions pour Charges		
34	En cours de production de biens	7 357 241 148,87	292 879 769,60	7 064 361 379,27	7 320 894 332,79	17	Emprunts et Dettes Assimilées		
35	En cours de production de services					229	Dettes rattachées à des participations		
36	Stocks de produits					269	Droits du concédant		
37	Stocks provenant d'immobilisations					279	Versement restant à effectuer, S/Titres		
38	Stocks à l'extérieur	2 193 370,70		2 193 370,70	19 033 307,30		TOTAL PASSIF NON COURANT		
	Achats Stockés								
409	Créances et Emplois Assimilés	260 001 303,03		260 001 303,03	183 824 939,81		Créances et Emplois Assimilés	1 532 625 309,60	1 349 282 709,04
41	Fournisseurs et comptes rattachés	141 003 989,47		141 003 989,47	89 302 354,95	40	Fournisseurs et comptes rattachés	1 082 914 822,83	762 865 912,85
42	Clients et Comptes rattachés	24 904 652,49		24 904 652,49	33 597 682,31	41	Clients créditeurs, avances, RRR....		
43	Personnels et Comptes rattachés	2 089 000,00		2 089 000,00	10 911 587,43	42	Personnels et comptes rattachés	294 058 020,38	372 933 273,69
44	Organismes Sociaux et Comptes rattachés	150 000,00		150 000,00	1 069 069,04	43	Organismes sociaux et comptes rattachés	89 292 260,07	153 861 888,35
45	Etat collectivités publiques Organismes interman					44	Etat collectivités publiques Organismes interman	66 360 206,32	59 813 634,15
46	Groupes et Associés					45	Groupes et associés		
47	Débiteurs Divers	56 455 010,80		56 455 010,80	11 806 918,94	46	Créditeurs Divers		8 000,00
48	Comptes Transitoires/Attente	35 398 650,27		35 398 650,27	37 137 327,14	47	Comptes Transitoires/Attente		
	Charges ou Produits constatés d'avance et					48	Charges ou Produits constatés d'avance et PROV		
	Disponibilités et Assimilés	155 600 065,23		155 600 065,23	1 034 158 825,57	50	Disponibilités et Assimilés		
50	Valeurs Mobilières de Placement					51	Valeurs Mobilières de Placement		
51	Banques, Etab. Financiers & Assimilés	134 211 705,73		134 211 705,73	553 583 281,00	52	Banques, Etab. Financiers & Assimilés		
52	Instruments Financiers Dérivés					53	Instruments Financiers Dérivés		
53	Caisse	73 563,00		73 563,00	77 967,00	54	Caisse		
54	Regie d'avances et accreditifs	21 314 796,50		21 314 796,50	480 497 577,57	55	Regie d'avances et accreditifs		
58	Virements internes					58	Virements internes		
	TOTAL ACTIF COURANT	7 775 035 887,83	292 879 769,60	7 482 156 118,23	8 557 911 405,47		TOTAL PASSIF COURANT	1 532 625 309,60	1 349 282 709,04
	TOTAL ACTIF	65 677 151 799,23	48 955 730 064,40	16 721 421 734,83	17 348 065 435,54		TOTAL PASSIF	16 721 421 734,83	17 348 065 435,54

TABEAU COMPTE DE RESULTAT
Exercice 2012 [DEFINITIVE]
[COMPLEXE DE LIQUEFACTION GL22]

Edité le: 25/12/2017
 Heure : 14:26

Impte	Désignation	EXERCICE en cours (N)		EXERCICE (N-1)		Totaux
		Externes	Internes (89...)	Externes	Internes (89...)	
70	Ventes et produits annexes	3 843 359,70	10 620 533 364,31	7 217 981,56	10 238 577 881,31	10 245 795 862,87
72	Variation des Stocks de produits finis et en cours	-2 359 559 774,25		-2 180 085 642,63		-2 180 085 642,63
73	Production immobilisée	647,54		13 686,64		13 686,64
74	Subvention d'exploitation					
	1. Production de l'exercice	-2 355 715 767,01	10 620 533 364,31	-2 172 853 974,43	10 238 577 881,31	8 065 723 906,88
60	Achats consommés	987 740 765,54	3 995 240,54	881 675 354,97	18 639 954,74	900 315 309,71
61	Services extérieurs et autres consommations	1 229 764 321,41	33 910 410,11	793 556 013,55	127 400 325,45	920 956 339,00
62	Autres Services extérieurs	153 211 094,33	1 665 969 337,36	135 248 052,11	1 983 906 801,02	2 119 154 853,13
	2. Consommation de l'exercice	2 370 716 181,28	1 703 874 868,01	1 810 479 420,63	2 129 947 081,21	3 940 426 501,84
	3. Valeur ajoutée (1-2)	-4 726 431 948,29	8 916 658 376,30	-3 983 333 395,06	8 108 630 800,10	4 125 297 405,04
63	Charges de personnel	2 643 280 786,45		2 319 771 569,36		2 319 771 569,36
64	Impôts, taxes et versements assimilés	68 023 266,96		42 175 963,03		42 175 963,03
	4. Excédent brut d'exploitation	-7 437 736 001,70	8 916 658 376,30	-6 345 280 917,45	8 108 630 800,10	1 763 349 882,65
75	Autres produits opérationnels	142 287 238,36		300 232 552,43		300 232 552,43
65	Autres charges opérationnelles	114 330 842,52	297 200,00	618 312 262,43		618 312 262,43
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de val.	1 050 610 779,85		1 260 242 952,83		1 260 242 952,83
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions			239 305 906,55		239 305 906,55
	5. Résultat opérationnel (Exploitation)	-8 460 390 385,71	8 916 361 176,30	-7 684 287 673,73	8 108 630 800,10	424 333 126,37
76	Produits financiers	51 183 145,05		67 746 691,50		67 746 691,50
66	Charges financières	1 652 954,32		5 821 246,18		5 821 246,18
	6. Résultat financier	-49 530 190,73		61 925 445,32		61 925 445,32
	7. Résultat ordinaire avant impôts (5+6)	-8 410 860 194,98	8 916 361 176,30	-7 622 372 228,41	8 108 630 800,10	486 258 571,69
35+8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires					
32+3	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires					
PAO	Total des Produits des Activités ordinaires	-2 162 245 383,60	10 620 533 364,31	-1 565 568 823,95	10 238 577 881,31	8 673 009 057,36
CAO	Total des Charges des Activités ordinaires	6 248 614 811,38	1 704 172 188,01	6 056 803 404,46	2 129 947 081,21	8 186 750 485,67
	8. Résultat Net des Activités ordinaires	-8 410 860 194,98	8 916 361 176,30	-7 622 372 228,41	8 108 630 800,10	486 258 571,69
77	Produits sur éléments extraordinaires					
67	Charges sur éléments extraordinaires					
	9. Résultat extraordinaire					
	10. Résultat net de l'exercice	-8 410 860 194,98	8 916 361 176,30	-7 622 372 228,41	8 108 630 800,10	486 258 571,69

TPAO = Classe 7 (-77) TCAO = Classe 6 (-67)



ACTIVITE LEP
CENTRALISATION

BILAN
Exercice 2013 (DEFINITIVE)
[COMPLEXE DE LIQUEFACTION GLZZ]

Edité le: 25/12/2017
Heure : 11:33

ACTIF			PASSIF				
RUBRIQUE	Brut (N)	Amort- Prov (N)	Net (N)	Net (N-1)	RUBRIQUE	Net (N)	Net (N-1)
ACTIF NON COURANT							
Ecart d'acquisition (ou goodwill)	29 981 336,30	26 573 440,69	3 407 895,61	8 770 894,36	CAPITAUX PROPRES		
Immobilisations incorporelles	54 057 466 739,02	49 782 706 465,08	4 274 760 273,94	4 019 829 230,78	Capital émis		
Immobilisations corporelles	4 323 379 983,90		4 323 379 983,90	5 123 765 059,99	Capital non appelé		
Immobilisations financières	80 028 181,43		80 028 181,43	86 900 431,47	Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		
Titres mis en équivalence - entreprises associées					Ecart de réévaluation		
Autres participations et créances rattachées					Ecart d'équivalence (1)		
Autres titres immobilisés					Résultat net (résultat net part du groupe)	493 049 867,09	505 500 981,32
Prêts et autres actifs financiers non courants	80 028 181,43		80 028 181,43	86 900 431,47	Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Impôts différés actifs	47 072 529,12		47 072 529,12		Comptes de liaison		
TOTAL ACTIF NON COURANT	58 537 928 769,77	49 809 279 905,77	8 728 648 864,00	9 239 265 616,60	Part de la société consolidante (1)	14 015 527 507,70	14 683 295 443,91
ACTIF COURANT							
Stocks et en cours	7 220 883 257,26	290 633 614,69	6 930 249 642,57	7 066 554 749,97	TOTAL CAPITAUX PROPRES	14 508 577 374,79	15 188 796 425,23
Créances et emplois assimilés	268 870 023,64		268 870 023,64	260 001 303,03	PASSIF NON COURANT		
Clients	24 144 245,10		24 144 245,10	24 904 652,49	Emprunts et dettes financières		
Autres débiteurs	87 060 956,89		87 060 956,89	199 698 000,27	Impôts (différés et provisionnés)		
Impôts					Autres dettes non courantes		
Autres actifs courants	157 664 821,65		157 664 821,65	35 398 650,27	Provisions et produits comptabilisés d'avance	196 231 855,22	
Disponibilités et assimilés	107 711 793,12		107 711 793,12	155 600 065,23	TOTAL PASSIF NON COURANT	196 231 855,22	
Placements et autres actifs financiers courants					PASSIF COURANTS		
Trésorerie	107 711 793,12		107 711 793,12	155 600 065,23	Fournisseurs et comptes rattachés	853 798 806,62	1 082 914 822,83
					Impôts		1 036 185,00
					Autres dettes	476 872 286,70	448 674 301,77
					Trésorerie Passif		
TOTAL ACTIF COURANT	7 597 465 074,02	290 633 614,69	7 306 831 459,33	7 482 156 118,23	TOTAL PASSIF COURANT	1 330 671 093,32	1 532 625 309,60
TOTAL ACTIF	66 135 393 843,79	50 099 913 520,46	16 035 480 323,33	16 721 421 734,83	TOTAL PASSIF	16 035 480 323,33	16 721 421 734,83

(1) A ne pas utiliser

Edité par SYGEEF V3.0

BILAN INTERNE
Exercice 2013 [DEFINITIVE]
[COMPLEXE DE LIQUEFACTION GL2Z]

ACTIVITE IRR
CENTRALISATION

IF.	ACTIF				PASSIF				
	RUBRIQUE	N Brut	N Amort-Prov	N Net	N-1 Net	REF.	RUBRIQUE	N	N-1
10	ACTIF NON COURANT						CAPITAUX PROPRES		
	Immobilisations incorporelles	29 981 336,30	26 573 440,69	3 407 895,61	8 770 894,36	10	Capital Réservés et Assimilés		505 500 981,32
	Immobilisations corporelles	4 057 268 487,75	3 452 169 050,05	605 099 437,70	9 133 852 706,52	11	Report à nouveau	483 049 867,09	
21	Immobilisations en concession					12	Résultat de l'exercice		14 683 295 443,91
22	Immobilisations en-cours	50 000 198 251,27	46 330 537 415,03	3 669 660 836,24	3 105 976 524,26		Comptes de liaison	14 015 527 507,70	
24	Equip-Fixes & Complexes/Production	4 323 379 983,90		4 323 379 983,90	5 123 765 059,99	18	TOTAL CAPITAUX PROPRES	14 508 577 374,79	15 188 796 425,23
23	Immobilisations en-cours						PASSIF NON COURANT		
26	Participations et créances rattachées à des part	80 028 181,43		80 028 181,43	86 900 431,47		IDP, SUB, Reques, Prod & Charges DIFF.		
27	Autres immobilisations financières	58 490 856 240,65	49 809 279 905,77	8 681 576 334,88	9 239 265 616,60		Provisions réglementées	196 231 855,22	
	TOTAL IMMOBILISATIONS	47 072 529,12	49 809 279 905,77	8 728 648 864,00	9 239 265 616,60		Provisions pour Charges		
133	Impôts Différés Actifs	58 597 928 769,77		58 597 928 769,77	7 066 554 749,97	13	Emprunts et Dettes Assimilées		
	TOTAL ACTIF NON COURANT				7 064 361 379,27	15	Dettes rattachées à des participations		
	ACTIF COURANT					16	Droits du concédant		
30	Stock et en-cours	7 220 883 257,26	290 633 614,69	6 930 249 642,57	7 064 361 379,27	17	Versement restant à effectuer, S/Titres		
31	Stocks de marchandises					229	Versement à effectuer sur titre immobi/libérés	196 231 855,22	
32	Matières premières et fournitures						TOTAL PASSIF NON COURANT		
33	Autres approvisionnements	7 220 883 257,26		7 220 883 257,26	2 193 370,70		Créances et Emplois Assimilés	1 330 671 093,32	1 532 625 309,60
34	En cours de production de biens						Fournisseurs et comptes rattachés	853 798 806,62	1 082 914 822,83
35	En cours de production de services						Clients créanciers, avances, RRR...	289 045 726,24	994 058 020,38
36	Stocks de produits						Personnels et comptes rattachés	125 825 155,77	89 292 260,07
37	Stocks provenant d'immobilisations						Organismes sociaux et comptes rattachés	62 001 402,69	66 360 206,32
38	Stocks à l'extérieur						Etat collectivités publiques Organismes interman		
409	Créances et Emplois Assimilés	268 870 023,64		268 870 023,64	260 001 309,09	40	Groupes et associés		
41	Fournisseurs et comptes rattachés	36 917 103,36		36 917 103,36	141 003 989,47	41	Créditeurs Divers		
42	Clients et Comptes rattachés	24 144 245,10		24 144 245,10	24 904 652,49	42	Comptes Transitoires/Attente		
43	Personnels et Comptes rattachés	4 280 000,00		4 280 000,00	2 089 000,00	43	Charges ou Produits constatés d'avance et Prov		
44	Organismes Sociaux et Comptes rattachés					44	Disponibilités et Assimilés		
45	Etat collectivités publiques Organismes internan					45	Valeurs Mobilières de Placement		
46	Groupes et Associés	45 863 853,53		45 863 853,53	56 455 010,80	46	Banques, Etab. Financiers & Assimilés		
47	Débiteurs Divers					47	Instruments Financiers Dérivés		
48	Comptes Transitoires/Attente	157 564 821,65		157 564 821,65	35 398 650,27	48	Caisses		
	Charges ou Produits constatés d'avance et	107 711 793,12		107 711 793,12	155 600 065,23	49	Regie d'avances et accreditifs		
50	Disponibilités et Assimilés					50	Virements internes		
	Valeurs Mobilières de Placement	101 726 645,50		101 726 645,50	134 211 705,73	51	TOTAL ACTIF COURANT	1 330 671 093,32	1 532 625 309,60
51	Banques, Etab. Financiers & Assimilés					52	TOTAL PASSIF	16 035 480 323,33	16 721 421 734,83
52	Instruments Financiers Dérivés	10,00		10,00	73 563,00	53			
53	Caisses	5 985 137,62		5 985 137,62	21 314 796,50	54			
54	Regie d'avances et accreditifs					55			
58	Virements internes	7 597 465 074,02	290 633 614,69	7 306 831 459,33	7 482 156 118,23	58			
	TOTAL ACTIF	66 135 393 843,79	50 099 913 520,46	16 035 480 323,33	18 721 421 734,83				



ACTIVITE LRP
CENTRALISATION

TABEAU COMPTE DE RESULTAT
Exercice 2013 [DEFINITIVE]
[COMPLEXE DE LIQUEFACTION GLZZ]

Edité le 25/12/2017
Heure : 11:33

Compte	Désignation	EXERCICE en cours (N)		EXERCICE (N-1)		Total
		Externes	Internes (89...)	Externes	Internes (89...)	
70	Ventes et produits annexes	4 593 455,31	10 371 200 412,61	3 843 359,70	10 620 533 364,31	10 624 376 724,01
72	Variation des Stocks de produits finis et en cours	-2 445 592 375,80	-2 445 592 375,80	-2 359 559 774,25		-2 359 559 774,25
73	Production immobilisée	20 569,55	20 569,55	647,54		647,54
74	Subvention d'exploitation					
	1. Production de l'exercice	-2 440 978 350,94	10 366 606 957,30	-2 355 715 767,01	10 620 533 364,31	8 264 817 597,30
60	Achats consommés	869 145 109,29	12 143 368,97	987 740 765,54	3 995 240,54	991 736 006,08
61	Services extérieurs et autres consommations	973 949 733,11	2 889 440,00	1 229 764 321,41	33 910 410,11	1 263 674 731,52
62	Autres Services extérieurs	105 923 919,31	1 802 651 097,36	153 211 094,33	1 665 969 337,36	1 819 180 431,69
	2. Consommation de l'exercice	1 949 018 761,71	1 817 883 906,33	2 370 716 181,28	1 703 874 988,01	4 074 591 169,29
	3. Valeur ajoutée (1-2)	-4 389 987 112,65	8 548 923 050,97	-4 726 431 948,29	8 916 658 376,30	4 190 226 428,01
63	Charges de personnel	2 746 642 232,45	2 746 642 232,45	2 643 280 786,45		2 643 280 786,45
64	Impôts, taxes et versements assimilés	50 154 364,00	50 154 364,00	68 023 266,96		68 023 266,96
	4. Excédent brut d'exploitation	-7 186 793 709,10	8 548 923 050,97	-7 437 736 001,70	8 916 658 376,30	1 478 922 374,60
75	Autres produits opérationnels	262 669 138,49	262 669 138,49	142 287 238,36		142 287 238,36
65	Autres charges opérationnelles	188 565 312,72	202 300 607,30	114 330 842,52	297 200,00	114 628 042,52
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de val.	1 268 196 183,51	1 268 196 183,51	1 050 610 779,85		1 050 610 779,85
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions	435 784 655,15	435 784 655,15			
	5. Résultat opérationnel (Exploitation)	-7 945 101 411,69	8 535 187 756,39	-8 460 390 385,71	8 916 361 176,30	455 970 790,59
76	Produits financiers	18 169 282,91	18 169 282,91	51 183 145,05		51 183 145,05
66	Charges financières	60 290 168,46	60 290 168,46	1 652 954,32		1 652 954,32
	6. Résultat financier	-42 120 885,55	-42 120 885,55	49 530 190,73		49 530 190,73
	7. Résultat ordinaire avant impôts (5+6)	-7 987 222 297,24	8 535 187 756,39	-8 410 860 194,98	8 916 361 176,30	505 500 981,32
695+8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires					
692+3	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	54 915 592,06	54 915 592,06			
TPAO	Total des Produits des Activités ordinaires	-1 724 355 274,39	10 366 606 957,30	-2 162 245 383,60	10 620 533 364,31	8 458 287 980,71
TCAO	Total des Charges des Activités ordinaires	6 317 782 614,91	1 831 419 200,91	6 248 614 811,38	1 704 172 188,01	7 952 786 999,39
	8. Résultat Net des Activités ordinaires	-8 042 137 889,30	8 535 187 756,39	-8 410 860 194,98	8 916 361 176,30	505 500 981,32
77	Produits sur éléments extraordinaires					
67	Charges sur éléments extraordinaires					
	9. Résultat extraordinaire					
	10. Résultat net de l'exercice	-8 042 137 889,30	8 535 187 756,39	-8 410 860 194,98	8 916 361 176,30	505 500 981,32

TPAO = Classe 7 (-7) TCAO = Classe 6 (-67)

SYGEEF V3.0

Editée par SYGEEF V3.0

BILAN
Exercice 2014 [DEFINITIVE]
[COMPLEXE DE LIQUEFACTION GLZ]

ACTIVITE LRP
CENTRALISATION



ACTIF				PASSIF			
RUBRIQUE	Brut (N)	Amort. - Prov (N)	Net (N)	Net (N-1)	RUBRIQUE	Net (N)	Net (N-1)
ACTIF NON COURANT					CAPITAUX PROPRES		
Ecart d'acquisition (ou goodwill)	29 981 336,30	29 646 076,50	335 259,80	3 407 895,61	Capital émis		
Immobilisations incorporelles	55 142 405 249,49	50 983 088 890,46	4 159 316 359,03	4 274 760 273,94	Capital non appelé		
Immobilisations corporelles	4 162 561 745,70		4 162 561 745,70	4 323 379 983,90	Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		
Immobilisations en cours	99 924 674,23		99 924 674,23	80 028 181,43	Ecart de réévaluation		
Immobilisations financières					Ecart d'équivalence (1)		
Titres mis en équivalence - entreprises associées					Résultat net (résultat net part du groupe)	452 057 436,51	493 049 867,09
Autres participations et créances rattachées					Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Autres titres immobilisés	99 924 674,23		99 924 674,23	80 028 181,43	Comptes de liaison		
Prêts et autres actifs financiers non courants	28 141 874,12		28 141 874,12	47 072 529,12	Part de la société consolidante (1)		
Impôts différés actifs					Part des minoritaires (1)		
TOTAL ACTIF NON COURANT	59 463 014 879,84	51 012 734 966,96	8 450 279 912,88	8 728 648 864,00	TOTAL CAPITAUX PROPRES	14 185 601 853,99	14 508 577 374,79
ACTIF COURANT					PASSIF NON COURANT		
Stocks et en cours	7 031 835 696,00	289 318 232,90	6 742 517 463,10	6 930 249 642,57	Emprunts et dettes financières		
Créances et emplois assimilés	244 534 610,68	23 132 006,05	221 402 604,63	268 870 023,64	Impôts (différés et provisionnés)		
Clients	23 746 090,53		23 746 090,53	24 144 245,10	Autres dettes non courantes		
Autres débiteurs	68 782 924,22		68 782 924,22	87 060 956,89	Provisions et produits comptabilisés d'avance	120 509 239,22	196 231 855,22
Impôts					TOTAL PASSIF NON COURANT	120 509 239,22	196 231 855,22
Autres actifs courants	152 005 655,93		152 005 655,93	157 664 821,65	PASSIF COURANTS		
Disponibilités et assimilés	118 185 011,60		118 185 011,60	107 711 793,12	Fournisseurs et comptes rattachés	804 498 297,85	853 798 806,62
Placements et autres actifs financiers courants					Impôts		
Trésorerie	118 185 011,60		118 185 011,60	107 711 793,12	Autres dettes	421 775 601,15	476 872 286,70
					Trésorerie Passif		
TOTAL ACTIF COURANT	7 394 555 318,28	312 450 238,95	7 082 105 079,33	7 306 831 459,33	TOTAL PASSIF COURANT	1 226 273 895,00	1 330 671 093,32
TOTAL ACTIF	66 857 570 198,12	51 325 185 205,91	15 532 384 992,21	16 035 480 323,33	TOTAL PASSIF	15 532 384 992,21	16 035 480 323,33

(1) A ne pas utiliser

REF.	RUBRIQUE	ACTIF				PASSIF			
		N Brut	N Amort-Prov	N Net	N-1 Net	RUBRIQUE	N	N-1	
	ACTIF NON COURANT								
20	Immobilisations incorporelles	29 981 336,30	29 646 076,50	335 259,80	3 407 895,61	Capital Réserves et Assimilés			
21	Immobilisations corporelles	4 293 090 312,82	3 742 485 265,94	550 604 046,88	605 099 437,70	Report à nouveau			
22	Immobilisations en concession					Résultat de l'exercice	452 057 436,51	493 049 867,09	
24	Equip.Fixes & Complexes/Production	50 849 314 936,67	47 240 602 624,52	3 608 712 312,15	3 669 660 836,24	Comptes de liaison	13 733 544 417,48	14 015 527 507,70	
23	Immobilisations en-cours	4 162 561 745,70		4 162 561 745,70	4 323 379 983,90				
26	Participations et créances rattachées à des part.								
27	Autres Immobilisations financières	99 924 674,23		99 924 674,23	80 028 181,43				
	TOTAL IMMOBILISATIONS	59 434 873 005,72	51 012 734 966,96	8 422 138 038,76	8 681 576 334,88	TOTAL CAPITAUX PROPRES	14 185 601 853,99	14 508 577 374,79	
133	Impôts Différés Actifs	28 141 874,12		28 141 874,12	47 072 529,12				
	TOTAL ACTIF NON COURANT	59 463 014 879,84	51 012 734 966,96	8 450 279 912,88	8 728 648 864,00				
	ACTIF COURANT								
30	Stock et en-cours	7 031 835 696,00	289 318 232,90	6 742 517 463,10	6 930 209 642,57	PASSIF NON COURANT			
31	Stocks de marchandises					IDP, SUB, Recus, Prod & Charges DIFF.			
32	Matières premières et fournitures					Provisions réglementées			
33	Autres approvisionnement					15 Provisions pour Charges			
34	En cours de production de biens	7 029 022 383,08	289 318 232,90	6 739 704 150,18	6 930 209 642,57	16 Emprunts et Dettes Assimilées	120 509 239,22	196 231 855,22	
35	En cours de production de services					17 Dettes rattachées à des participations			
36	Stocks de produits					229 Droits du concédant			
37	Stocks provenant d'immobilisations					269 Versement restant à effectuer. S/Titres			
38	Achats Stockés	2 813 312,92		2 813 312,92		279 Versement à effectuer sur titre ImmoM/Libérés			
	TOTAL ACTIF COURANT	244 534 610,68	23 132 006,05	221 402 604,63	268 870 023,64	TOTAL PASSIF NON COURANT	120 509 239,22	196 231 855,22	
409	Créances et Emplois Assimilés	23 555 178,79		23 555 178,79	36 917 103,36	Créances et Emplois Assimilés	1 226 273 899,00	1 330 671 093,32	
41	Fournisseurs et comptes rattachés	23 746 030,53	23 132 006,05	614 024,48	24 144 245,10	Fournisseurs et comptes rattachés	804 498 297,85	853 798 806,62	
42	Clients et Comptes rattachés	5 770 000,00		5 770 000,00	4 280 000,00	Clients créditeurs, avances, RRR...	254 055 289,98	289 045 728,24	
43	Personnels et Comptes rattachés	25 000,00		25 000,00		Personnels et comptes rattachés	103 494 756,90	125 825 155,77	
44	Organismes Sociaux et Comptes rattachés					Organismes sociaux et comptes rattachés	64 225 554,27	62 001 402,69	
45	Etat collectivités publiques Organismes internan					Etat collectivités publiques Organismes internan			
46	Groupes et Associés	39 432 745,43		39 432 745,43	45 863 853,53	Groupes et associés			
47	Débiteurs Divers					Créiteurs Divers			
48	Comptes Transitoires/Attente	152 005 655,93		152 005 655,93	157 664 821,65	Comptes Transitoires/Attente			
49	Charges ou Produits constatés d'avance et	118 185 011,60		118 185 011,60	107 711 793,12	Charges ou Produits constatés d'avance et Prov			
50	Disponibilités et Assimilés					Disponibilités et assimilés			
51	Valeurs Mobilières de Placement	116 055 294,15		116 055 294,15	101 726 645,50	Valeurs Mobilières de Placement			
52	Banques, Etab. Financiers & Assimilés					Banques, Etab. Financiers & Assimilés			
53	Instruments Financiers Dérivés				10,00	Instruments Financiers Dérivés			
54	Caisses	2 129 717,45		2 129 717,45	5 985 137,62	Caisses			
55	Regie d'avances et accreditifs					Regie d'avances et accreditifs			
56	Virements internes					Virements internes			
	TOTAL ACTIF COURANT	7 394 555 318,28	312 450 238,95	7 082 105 079,33	7 306 831 459,33	TOTAL PASSIF COURANT	1 226 273 899,00	1 330 671 093,32	
	TOTAL ACTIF	66 857 570 196,12	51 325 185 205,91	15 532 384 992,21	16 035 480 323,33	TOTAL PASSIF	15 532 384 992,21	16 035 480 323,33	

TABEAU COMPTE DE RESULTAT
Exercice 2014 [DEFINITIVE]
[COMPLEXE DE LIQUEFACTION GL2Z]

ACTIVITE LRP
CENTRALISATION

Compte	Désignation	EXERCICE en cours (N)		EXERCICE (N-1)		Totaux
		Externes	Internes (89...)	Externes	Internes (89...)	
70	Ventes et produits annexes	3 768 272,98	9 501 998 340,91	4 593 455,31	10 366 606 957,30	10 371 200 412,61
72	Variation des Stocks de produits finis et en cours	-1 654 089 481,39	-1 654 089 481,39	-2 445 592 375,80		-2 445 592 375,80
73	Production immobilisée	24 859,75	24 859,75	20 569,55		20 569,55
74	Subvention d'exploitation					
	1. Production de l'exercice	-1 650 296 348,66	7 847 923 719,27	-2 440 978 350,94	10 366 606 957,30	7 925 628 606,36
60	Achats consommés	812 493 615,60	817 147 120,34	869 145 109,29	12 143 368,97	881 288 478,26
61	Services extérieurs et autres consommations	1 334 881 874,07	1 338 664 592,94	973 949 733,11	2 889 440,00	976 839 173,11
62	Autres Services extérieurs	185 293 318,97	1 710 180 806,89	1 895 474 125,86	1 802 651 097,36	1 908 575 016,67
	2. Consommation de l'exercice	2 332 668 808,64	4 051 285 839,14	1 949 018 761,71	1 817 683 906,33	3 766 702 688,04
	3. Valeur ajoutée (1-2)	-3 982 965 157,30	3 796 637 880,13	-4 389 997 112,65	8 548 923 050,97	4 158 925 938,32
63	Charges de personnel	2 330 678 446,43	2 330 678 446,43	2 746 642 232,45		2 746 642 232,45
64	Impôts, taxes et versements assimilés	37 335 152,40	37 335 152,40	50 154 364,00		50 154 364,00
	4. Excédent brut d'exploitation	-6 350 978 756,13	7 779 603 037,43	-7 186 793 709,10	8 548 923 050,97	1 362 129 341,87
75	Autres produits opérationnels	241 933 511,65	241 933 511,65	262 669 138,49		262 669 138,49
65	Autres charges opérationnelles	167 936 877,93	168 193 277,93	188 565 312,72	13 735 294,58	202 300 607,30
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de val.	1 254 814 999,94	1 254 814 999,94	1 268 196 183,51		1 268 196 183,51
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions	270 051 486,79	270 051 486,79	435 784 655,15		435 784 655,15
	5. Résultat opérationnel (Exploitation)	-7 261 745 635,56	7 779 346 637,43	-7 945 101 411,69	8 535 187 756,39	590 086 344,70
76	Produits financiers	7 310 106,24	7 310 106,24	18 169 282,91		18 169 282,91
66	Charges financières	53 923 016,60	53 923 016,60	60 290 168,46		60 290 168,46
	6. Résultat financier	-46 612 910,36	-46 612 910,36	-42 120 885,55		-42 120 885,55
	7. Résultat ordinaire avant impôts (5+6)	-7 308 358 545,92	7 779 346 637,43	-7 987 222 297,24	8 535 187 756,39	547 965 459,15
695+8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires		18 930 655,00	54 915 592,06		54 915 592,06
692+3	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires		8 367 218 823,95	-1 724 355 274,39	10 366 606 957,30	8 642 251 682,91
TPAO	Total des Produits des Activités ordinaires	-1 131 001 243,98	7 915 161 387,44	6 317 782 614,91	1 831 419 200,91	8 149 201 815,82
TCAO	Total des Charges des Activités ordinaires	6 196 287 956,94	7 779 346 637,43	-8 042 137 869,30	8 535 187 756,39	493 049 867,09
77	Produits sur éléments extraordinaires					
67	Charges sur éléments extraordinaires					
	9. Résultat extraordinaire					
	10. Résultat net de l'exercice	-7 327 289 200,92	7 779 346 637,43	-8 042 137 869,30	8 535 187 756,39	493 049 867,09

TPAO = Classe 7 (-77) TCAO = Classe 6 (-67)

ملخص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة لإبراز دور وأهمية التحليل المالي في اتخاذ القرار داخل المؤسسات الاقتصادية ولتحقيق ذلك تم إسقاط الدراسة على مؤسسة سوناطراك " فرع تمييع الغاز الطبيعي GL2I Z " وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها : أن التحليل المالي ضروري جدا كونه يساهم في اكتشاف نقاط الضعف و الأخطاء التي قد يقع فيها المسكرون ، يؤدي استخدام المؤشرات والنسب المالية في تنفيذ الخطط طويلة وقصيرة الأجل بدقة عالية .

وقدمت هذه الدراسة عددا من التوصيات من أهمها : الاستمرارية في عملية التحليل المالي و العمل على التخفيض من تكاليف التحليل المالي ونتائجه الايجابية في مسار عمل المؤسسة .

This study aims at the role and importance of financial analysis in decision-making within economic institutions, and to achieve this, the study was dropped on the Sonatrach Corporation "GL2I Z Natural Gas Liquefaction Branch". The study reached several results, the most important of which are: that financial analysis is very necessary as it contributes to discovering weaknesses And the mistakes that managers may make. The use of financial indicators and ratios leads to the implementation of long and short-term plans with high accuracy.

This study presented a number of recommendations, the most important of which are: Continuity in the process of financial analysis and work to reduce the costs of financial analysis and its positive results in the course of work of the institution.